وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة استطلاعية-

إعداد الطالبتين:

– محمودي كاميلية.

– نعاق ليلية.

إشراف الأستاذ:

– روتال عبد القادر.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. حري مخطارية	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
د. روتال عبد القادر	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
د. بن قطيب علي	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا
د. حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2021– 2022م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه

وعظيم سلطانه، حمدا متواصلا لجليل نعمه.

اللهم صلي وبارك على حبيبنا وشافعنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

ليسعنا سوى أن نتقدم بالشكر الجزيل

لأستاذنا الفاضل «روتال عبد القادر» على ما أسداه لنا من توجيهات قيمة، كانت لنا عونا في بلوغ هذا البحث المتواضع فله منا أسمى عبارات الشكر وجزيل الامتنان.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام للجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذه المذكرة ووافقوا على مناقشتها وإثرائها

إهداء

أهدي هذ العمل المتواضع إلى مذهلي الأول المتعاظم بالحنان

إلى التي تمتلك جواز سفري للجنة والدتي الكريمة بارك الله في عمرها.

إلى القدوة الدائمة في الحياة إلى نبرة العطاء المبذول ومعملي الأول أبي الغالي حفظه الله.

إلى إخوتي وابنة أختي الغالية «تالين» إلى جميع أقاربي وكل أصدقائي مثال للوفاء والتعاون.

محمودي كاميليا

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل

أن يهدي الغالي للأغلى هي ذي ثمرة جهدي أجنيها

وأهديها إلى أمي العزيزة أطال الله عمرها

إلى والدي الغالي حفظه الله

إلى جميع إخوتي وأقاربي وأصدقائي

وإلى من ساندني في إنجاز هذا العمل

نعاق ليلية

قائمة المختصرات

الترميز المختصر	الدلالة
AAA	الجمعية المحاسبية الأمريكية American Accounting Association
SCF	النظام المحاسبي المالي Système comptable Financier
PCN	المخطط المحاسبي الوطني Plan comptable national
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board
IAS	معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards
IFRS	معايير الإبلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards

فهرس المحتويات

الشكر وتقدير I
الإهداء II
قائمة المختصرات IV
فهرس المحتويات V
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال VIII
مقدمة 02

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول محافظ الحسابات

تمهيد 08
المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية 09
المطلب الأول: عموميات حول المراجعة 09
المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية 18
المطلب الثالث: خصائص وفروض المراجعة الخارجية 23
المبحث الثاني: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر **28**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول محافظة الحسابات 28
المطلب الثاني: مؤهلات وصفات محافظ الحسابات 34
المطلب الثالث: عموميات حول محافظ الحسابات 36
المبحث الثالث: أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير المراجعة 44
المطلب الأول: جمع أدلة الإثبات وطريقة حفظه 44
المطلب الثاني: تقارير محافظ الحسابات 50
المطلب الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ 53
– خلاصة الفصل 57

الفصل الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي

تمهيد 59
المبحث الأول: مدخل إلى نظام المحاسبي المالي 60
المطلب الأول: ماهية نظام المحاسبي المالي 60
المطلب الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي 63

المطلب الثالث: ركائز النظام المحاسبي المالي 65
المبحث الثاني: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي 70
المطلب الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي 70
المطلب الثاني: متطلبات تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر 72
المطلب الثالث: نظام المحاسبي المالي في ظل المعايير الدولية المحاسبية 74
المبحث الثالث: الإطار الفكري للإفصاح في قوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي 77
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية 77
المطلب الثاني: مدخل إلى الإفصاح المحاسبي 81
المطلب الثالث: متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي 85
– خلاصة الفصل 92

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

تمهيد 94
المبحث الأول: دور محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي 95
المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في تطبيق فرضية استمرار الاستغلال 95
المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من الملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية 98
المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات ومسؤولياته في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية والأسباب المؤدية إليها 101
المبحث الثاني: تقديم دراسة ميدانية 106
المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية 106
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية 108
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات المحور الأول 113
المبحث الثالث: تحليل نتائج واختبار الفرضيات 120
المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة 120
– خلاصة الفصل 123
خاتمة 125
قائمة المراجع 129
الملاحق 138

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور التاريخي للمراجعة	12
(2-1)	يوضح الفرق بين الحقوق وواجبات المراجعة الخارجية (محافظ الحسابات)	38
(3 -1)	مسؤولية محافظ الحسابات وفق القانون 10-01	39
(1 -2)	نقاط التباين بين المعاير الدولية إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي	75
(2 -2)	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي	86
(1-3)	مثل درجات مقياس ليكرت الخماسي	107
(2-3)	يبين طول فئات لمقياس ليكرت الخماسي	108
(3-3)	معامل الصدق والثبات لعينة الدراسة	108
(4-3)	يوضح ثبات استبيان العمل بطريقة التجزئة النصفية	109
(5-3)	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	109
(6-3)	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	110
(7-3)	يبين توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	111
(8-3)	يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	112
(9-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المحور الأول	114
(10-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المحور الثاني	116
(11-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المحور الثالث	118
(12-3)	اختبارات T. TEST للفرضية الأولى	120
(13-3)	اختبارات T. TEST للفرضية الثانية	121
(14-3)	اختبارات T. TEST للفرضية الثالثة	122

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات	49
(1-2)	ارتباط المبادئ المحاسبية بالفروض المحاسبية	69
(1-3)	يوضح توزيع العينة حسب السن	110
(2-3)	يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	111
(3-3)	يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة	112
(4-3)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	113

مقدمة

يشهد العالم العديد من التطورات التي أثرت بشكل كبير على نمط العلاقات في العديد من المجالات منها الاقتصادية وغيرها. ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواءا وكانت داخلية أو خارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية، وفي هذا الإطار بادرت العديد من الدول من بينها الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي من خلال قانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي يتكيف في ظاهره من المتطلبات والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) معتمدا على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعمل على معالجة المعلومات، حيث يعتبر النظام المحاسبي الدعامة الأساسية في بناء أي مؤسسة اقتصادية، ولهذا يجب عليها الالتزام بتطبيق مختلف الفروض والمبادئ التي نص عليها هذا النظام في عرض وإعداد القوائم المالية، وحتى لا تكون هذه الأخيرة عرضة ومحل شك من طرف مستخدميها تم اللجوء كضرورة حتمية إلى المراجعة القانونية باعتبارها وسيلة كفيلة للحكم على مدى تعبير القوائم المالية والتقارير المالية على الواقع المعاش داخل المؤسسة.

إن توفر الكفاءة المهنية اللازمة وتمتع محافظ الحسابات بالاستقلال يعزز من شفافية والرأي الذي يبديه في تقريره وعلى القوائم المالية، ولهذا فإن الاستقلال يعتبر الأساس الذي تقوم عليه مهنة المراجعة لكونها تخدم أطراف عديدة كما أنها محل اطمئنان لهذه الأطراف لأن المؤسسة تسير حسب المبادئ والمعايير المحاسبية.

لقد اهتم الكثير من الباحثين والأكاديميين بالدور الذي يمكن أن يقدمه محافظ الحسابات في المؤسسات محل المراجعة حيث تعتبر محافظة الحسابات وسيلة لتحسين التسيير بالمؤسسة وتأهيل المؤسسة من الجانب الإداري بمختلف وظائفه، كما تخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام وهذا عن طريق اكتشاف مختلف عناصر الخلل والأخطاء وكذا التحقق في سجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة، ومراقبة صحة حساباتها والتدقيق في قيم وثائق المؤسسة.

وبناء على ما سبق تتضح الإشكالية التي نحن بصدد دراستها والمتمثلة في السؤال التالي:

ما دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

يمكن تقسيم الإشكالية التالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وتتمثل فيما يلي:

- ما دور محافظ الحسابات في تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال كما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟
- ما هو دور محافظ الحسابات بالتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية؟
- ما هو دور محافظ الحسابات ومسؤوليته في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضيات استمرارية الاستغلال كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية.
- يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من اكتشاف الغض والخطأ في القوائم المالية.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة علميا في مجال المراجعة الخارجية، إذ أنها تقوم بإبراز أهمية والدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي بدوره يعتمد بصفة أساسية في اتخاذ القرار في المؤسسة لكي تصل للمستفيدين منها متميزة بالموثوقية والمصداقية في القوائم المالية.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مهنة محافظة الحسابات.
- التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وإبراز فروضه ومبادئه.
- معرفة مدى إلتزام محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- معرفة مدى إلتزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.
- التعرف على مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.
- التعرف على مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الغش والخطأ.

- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث عن طريق استخدام الأسلوبين التاليين:

من خلال عنوان البحث يمكن أن نستنتج أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، كما أنه تم استخدام المنهج التحليلي الذي يستعمل في الدراسة الاستطلاعية الذي تم الاعتماد فيه على الاستبيان لدراسة دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي واستخدام في ذلك مختلف التحليلات المناسبة.

– حدود الدراسة:

تتمثل في حدود البحث المكانية والزمانية فيما يلي:

– الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على عينة من محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين ومحاسبي المؤسسة في ولاية تيارت.

– الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والتي امتدت من الشهر فيفري 2022 إلى غاية 2022/05/08.

–أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيارنا للموضوع في:

– ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص.

– الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة هذا الموضوع.

– اختيار الموضوع للاستفادة منه مستقبلا وخاصة في الحياة المهنية.

الدراسات السابقة:

– دراسة بعاشي خالد: **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي**، تخصص محاسبة، مراقبة وتدقيق، جامعة سيدي بلعباس، 2021، والتي هدفت إلى: التعرف على مدى مراعاة محافظ الحسابات بتطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسات محل تدقيق في إطار مصادقته على حساباتها، إبراز مختلف المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في إطار المهام التي يقوم بها.

وتوصلت إلى: محافظ الحسابات أداة من أدوات الرقابة الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها لمراقبة التزام مؤسسات محل التدقيق لتطبيق النظام المحاسبي المالي، هناك إدراك ووعي تام زمن طرف محافظي الحسابات فيما يخص المسؤولية الواقعة على عاتقهم اتجاه مراقبة تطبيق النظام المحاسبي المالي.

– دراسة بن يحي علي، لعمور رملية، **مسؤولية محافظ الحسابات في الحرص على استمرارية الاستغلال**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، وهدفت إلى: دراسة مسؤولية محافظ الحسابات العامة والتركيز على مسألة استمرارية الاستغلال في المؤسسة في ظل النصوص التشريعية والمعايير ذات صلة بها، التعرف على مختلف المؤشرات المستعملة في قياس استمرارية الاستغلال في المؤسسة، محاولة وضع نموذج للتقرير الخاص الذي يعده محافظ الحسابات فيما يخص استمرارية الاستغلال.

وتوصلت إلى: على الإدارة العمل من أجل إيجاد جو أعمال يحمي المؤسسة من الوقوع في مشكلة استمرارية الاستغلال، على محافظ الحسابات الاطلاع الجيد على القوانين والمعايير ذات الصلة كما عليه التأكد من استعمال من مختلف المؤشرات ذات صلة والتي تساعده على اكتشاف ما يمكن ان يؤثر في فرضية استمرار في الاستغلال.

– دراسة مداح عبد الباسط، سعيدي يحي، **مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية.

وتوصلت إلى: مهنة المراجعة له أهمية كبير في إضفاء الثقة على مخرجات المؤسسات الاقتصادية، يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المدنية والجزائية والتأديبية عن الأعمال التي قام بها بالمؤسسة، إن توفر الخبرة والكفاءة مهم جدا لكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية.

– ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

أنها تناولت أهم المبادئ التي نص عليها النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال التحقق من مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال والتزامه بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والتزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش باعتبار أن هذه المبادئ جاءت ضمن متطلبات النظام المحاسبي المالي كما أنها جاءت ضمن القوانين المنظمة لمهنة محافظ الحسابات.

– عرض خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية وتأكيد الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة، تليها قائمة المراجع ومجموعة من الملاحق، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان محافظ الحسابات، فتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، احتواء المبحث الأول على الإطار النظري حول المراجعة الخارجية، أما المبحث الثاني الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر، في حين خصص المبحث الثالث أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير والمراجعة.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد جاء استكمالا للقسم الثاني من الجانب النظري والذي هو بعنوان النظام المحاسبي المالي، فقسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول إلى مدخل إلى نظام المحاسبي المالي، المبحث الثاني بعنوان تقييم تطبيق النظام المحاسبي

المالي، أما فيما يخص المبحث الثالث تمثل في الإطار الفكري للإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

جاء الفصل الثالث تحت عنوان الدراسة الميدانية حول دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي الثاني، فكان المبحث الأول جور محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، المبحث الثاني بعنوان الإطار التطبيقي للدراسة، أما فيما يخص المبحث الثالث الاختبارات الاحصائية لفرضيات الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول محافظ الحسابات

تمهيد:

إن التعرف على مهنة المراجعة لا يقتصر فقط على القروض بل يستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير الواجب توافرها والتي يتقيد بها المراجع أثناء أدائه لمهمته.

كما تحتل محافظة الحسابات أهمية كبيرة في المؤسسات الصناعية، التجارية والمالية نظرا للدور الذي تؤديه من أجل الحفاظ على القيم والمبادئ المحاسبية وعلى ممتلكات وحسابات الشركة من سوء الاستخدام وترقية النشاطات وتطور المؤسسات، لتأتي أهمية الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في مختلف الهيئات المعنية بالرقابة؛ حيث ينتج عن مهمة محافظ الحسابات القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير عن القوائم المالية الختامية وعن مركزه المالي في نهاية الفترة المحددة، من أجل الحماية من مختلف الضغوط والممارسات المؤثرة للخروج بعصارة من المعلومات المحاسبية الموثوقة حول الشركة محل التدقيق.

وفي هذا الفصل سنتناول شكل أثر تفصيلا عن مهنة محافظ الحسابات حيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار لنظري حول المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر.

المبحث الثالث: أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير المراجعة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية

تختص عملية المراجعة الخارجية بفحص القوائم المالية، وعمل انتقادات لأنظمة الرقابة والسجلات والدفاتر، والتحقق من بنود قائمة الدخل والمركز المالي معروضة بطريقة عادلة وصادقة، والحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة لتبرير الرأي الفني المحايد حول سلامة وعدالة القوائم المالية.

ومن هذا المنطق لابد من التطرق إلى التطور التاريخي للمراجعة وأهم انواعها من جهة عامة، ثم التطرق إلى تعريف المراجعة الخارجية وتبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها وأهم الفروض القائمة عليها من جهة خاصة، وهذا ما سنتناوله في هذا البحث:

المطلب الأول: مدخل المراجعة

تعتبر مهنة المراجعة من المهن القديمة التي سايرت تطور الإنسان، التي كانت في الأساس على تسيير والإشراف على حاجياته الاقتصادية البسيطة.

أولا– تطور تاريخي للمراجعة:

تستمد مهنة المراجعة الخارجية من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، وتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومة، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة "تدقيق" auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية audire ومعناها يستمع. [1]

وقد مر تطور المراجعة الخارجية بمراحل تاريخية يمكن تبيين هذه المراحل في شكل فترات هي:[2]

- الفترة من العصر القديم إلى 1500م.
- الفترة من 1500م إلى 1850م.
- الفترة من 1850 إلى 1905م.
- الفترة من 1905 إلى وقتنا الحاضر.

[1]– خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات– الناحية النظرية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص: 19-20.

[2]– إدريس عبد السلام شتيوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار النهضة، بيروت، 1996، ص: 14.

1- الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500:

كانت المراجعة غير معروفة ويستعاض عنها بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل فيها نفس العمليات وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك لتأكد من عدم وجود أي خطأ أو التلاعب بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة، وفي تلك الفترة كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي حيث تجرد البضاعة عدة مرات في الفترة الواحدة، وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو توخي الدقة ومنع أي تلاعب وغش بالدفاتر.

أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد كانت الدفاتر المحاسبية على مسمع من الحاكم وبحضور مستشاريه لاكتشاف أي تلاعب أو غش.

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية إيطاليا وقسمت إلى دويلات ظهرت الحاجة إلى عملية المراجعة خاصة بعد انتشار التجارة حيث تم استخدام المراجعين لأول مرة لتدقيق العمليات المسجلة بالدفاتر

وفي سنة 1394 م استخدمت حكومة مدينة بيزا المراجعين في مراجعة الحسابات الحكومية.

وعموما كان الهدف من عملية المراجعة هو التأكد من أمانة القيمين على الشؤون المالية، وكانت هذه العملية المراجعة تفصيلية 100 % مع عدم وجود أو معرفة نظم الرقابة الداخلية.

2- الفترة من 1500 م إلى 1850 م:

لم تختلف الفترة هذه عن سابقتها فمن حيث الأهداف لم يكن هناك أي تغيير يذكر غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي:

- انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين.
- تبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

وهذا مما أدى إلى ظهور نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع، ورغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.

3- الفترة من 1850 م إلى 1905 م:

هذه الفترة شهدت نموا اقتصادياً كبيراً، مع ظهور شركات المساهمة الكبيرة، هذا ما أدى الانفصال النهائي بين الملكية "أصحاب المشروع" والإدارة، حيث استلم المتخصصون الوظائف

الإدارية في شركة المساهمة، وظهرت الحاجة من طرف المساهمين وبشكل ملح في المحافظة على أموالهم المستثمرة، هذا كله أدى للجوء للمراجعة كمهنة خاصة بعد اقتناع المساهمين بضرورة وجود طرف ثالث ومحايد تكون مهمته تبيان مدى أمانة القيمين على أموالهم وممتلكاتهم، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة وبذلك عرفت لأول مرة المراجعة الاختيارية وبذلك أصبحت المراجعة أقل تفصيلات وكان الهدف الجوهري في نهاية هذه الفترة هو اكتشاف الغش أو التلاعب بالدفاتر من خلال اكتشاف الأخطاء سواء كانت فنية أو في تطبيق المبادئ المحاسبية. [1]

4- الفترة من 1905م إلى وقتنا الحاضر:

في هذه الفترة المراجع يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كلي في عملية المراجعة وفي أواخر هذه الفترة ظهر ما يسمى بأسلوب العينات الإحصائية في عمليات المراجعة، ومن ثم أصبحت عملية المراجعة تعتمد على العينات المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمراجع، أما الهدف الرئيسي في هذه الفترة كان إعطاء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركات، يدل العمل على اكتشاف الغش والتزوير فالمراجع ليس مسؤولا عن عدم اكتشاف التلاعب أو الغش إذا مقام بعمله على أكمل وجه.

خلاصة القول أن المراجعة في الوقت الحاضر تقوم على العينات الإحصائية للعمليات المختلفة، وتعتمد اعتمادا كليا على نظم الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالشركة، وأصبح الهدف الأساسي للمراجعة هو إعطاء رأي فني محايد قوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة، أما اكتشاف الغش والتلاعب وغيرها فهو هدف ثانوي وليس أساسيا، ومن ذلك نستنتج أن المراجع ليس مسؤولا عن عدم اكتشاف أي تلاعب أو غش إذا ما أثبتت عدم تقصيره في اتباع الإجراءات الضرورية للمراجعة في سبيل تحقيق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.

[1]- إدريس عبد السلام شتيوي، نفس المرجع السابق، ص: 15.

الجدول(1– 1): تطور التاريخي للمراجعة

المرحلة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل ميلاد إلى 1700 م.	– الملك الكنيسة. – الإمبراطور. – الحكومة.	– رجل الدين. – كاتب.	– معاقبة السراق على اختلاس الأموال وحماية الأموال.
من 1700 إلى 1850 م	– الحكومة ، المحاكم التجارية والمساهمين.	– المحاسب.	– منع الغش ومعاقبة فاعلية وحماية الأموال.
من 1850 إلى 1900م	الحكومة والمساهمين	– شخص مهني في المحاسبة أو القانون.	– تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900 م إلى 1940م	الحكومة والمساهمين	– شخص مهني في المحاسبة أو المراجعة.	– تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940م إلى 1970م	الحكومة، البنوك والمساهمين	– شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	– الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970م إلى 1990م	– الحكومة. – هيئات أخرى. – المساهمين.	– شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	– الشهادة على نوعية نظام الرقابة واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

ابتداء من 1990م.	- الحكومة. - هيئات أخرى. - المساهمين.	- شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	- الشهادة على الصور الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي الطاهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 7-8.

ثانيا- تعريف المراجعة:

رغم تعدد التعاريف التي تناولت المراجعة، إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها:

وفيما يلي استعراض لبعض التعاريف:

تعريف المراجعة لغويا: هو التأكد من صحة أي عمل من الأعمال بفحصه وإعادة دراسته لكن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبية والمالية يسمى عادة باسم المراجعة، في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم، وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداة مهمتها. [1]

وقد عرفتها أيضا الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) كما يلي: "المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن لمرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية". [2]

ويتضح من هذا التعريف ما يلي: [3]

[1]- مروة مويسي، محمد عجلة، **ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص: 213.

[2]- مولدي محبوب وآخرون، **فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، المحاسبة، جامعة الشهيد لخضر الوادي، سنة 2017- 2018، ص: 06.

[3]- محمد صابر بن زاوي، **فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية**، فحص محاسبي، مذكرة شهادة ماستر، فحص محاسبي، جامعة محمد خضير، بسكرة، سنة 2014- 2015، ص: 08.

– أن المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية.

– أن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع لإبداء رأيه في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

– تستخدم الأدلة لتحقيق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات الوحدة ومركزها المالي (والتي تعتبر القوائم المالية ملخصا لها) والمعايير الموضوعية (المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما)، فالمراجع عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

– يقوم المراجع بتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده هذا الأخير في نهاية عملية المراجعة، والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المؤسسة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعة وهي المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. [1]

وعرف كل من BONNAULT و GERMOND المراجعة على أنها: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين ولمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة".[2]

ونستنتج أن المراجعة هي "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات".[3]

ثالثا– أنواع المراجعة:

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم الأنواع واحدة، وبوجه عام تصنف المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:

---

[1]– محمد صابر بن زاوي، نفس المرجع السابق، ص: 09.

[2]– محمد طواهر التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 09.

[3]– يونس محمد، المراجعة **ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 11.

1- من حيث القائم بعملية المراجعة:

يمكن تقسيم المراجعة من حيث القائم بالمراجعة إلى نوعي أساسيين هما: [1]

1-1- المراجعة الخارجية: وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة.

1-2- المراجعة الداخلية: لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقا للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية، ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية، فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم ولتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى، واستنادا لما سبق يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي الآتية:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع.
- كيفية وكفاءة الطريق التي تعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

2- من حيث المصدر الذي ينص عليها:

نقسم المراجعة من حيث المصد الذي ينص عليها إلى: [2]

2-1- مراجعة قانونية (إلزامية) Statutory Adit: هي المراجعة الذي ينص عليها القانون، حيث يلزم القانون عددا من المنشآت بمراجعة حساباتها وأهم هذه المنشآت شركة الأموال.

2-2- المراجعة الاختيارية Optiomal Audit: هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وإنما على اتفاق بين الشركاء للقيام بها بواسطة مراجع خارجي، ويحدث هذا غالبا في شركات الأشخاص، أو المؤسسات الفردية، إن واجبات المراجع في هذه الحالة محددة في الاتفاق الذي تم مع الشركة أو المنشأة الفردية بحيث يمكن توسيع نطاق المراجعة أو تصنيفها.

---

[1]- عبد الفتاح الصحن، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، دار النشر الثقافة، مصر، ص: 29-30.

[2]- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة 1، 2012، ص: 50.

3- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

يمكن تقسيم المراجعة من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المراجع إلى نوعين: [1]

3-1- المراجعة الشاملة أو التفصيلية: وتعني المراجعة الشاملة أو التفصيلية أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشآت صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المنشآت كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص في المراجع الخارجي على مراعاتهما باستمرار.

3-2- المراجعة الاختيارية: وفي هذه الحالة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تصميم نتائج هذا الفحص على مجموعة المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع)، ولقد أدى كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتعدد عملياتها بصورة كبيرة واهتمام تلك المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية إلى ضرورة قيام المراجع الخارجي بفحص عينة من هذه العمليات دون إجراء مراجعة شاملة لها، ويتوقف تحديد الحجم العينة على عدة اختبارات، من أهمها من يظهره فحص تقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنشأة من ناحية، ومدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختيارية من ناحية أخرى.

4- من حيث موعد القيام بالمراجعة:

تقسم المراجعة من حيث موعد القيام بها إلى ما يلي: [2]

4-1- مراجعة المستمرة Continuons Audit: هي المراجعة التي تتم على مدار السنة المالية وغالبا ما تتم وفقا لبرنامج زمنيا محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الحسابات والدفاتر المحاسبية، وذلك بغية التحقق من التسويات النهائية الازمة لإعداد القوائم المالية الختامية، وينفذ البرنامج بواسطة المراجع أو مساعديه على أن يؤشر في البرنامج على الذي أتمه، وبذلك يمكن معرفة ما تم من عمل أثناء لمراجعة المستمرة بمجرد الإطلاع على برنامج المراجعة.

4-2- مراجعة نهائية Final Audit: هي المراجعة التي تتم بعد انتهاء السنة المالية أي بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية والميزانية، وتعتبر هذه المراجعة

[1]- عبد الفتاح الصحن، نفس المرجع السابق، ص: 36.

[2]- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، نفس المرجع السابق، ص: 50.

مناسبة للمنشآت الصغيرة إلا أنها غير ممكنة للمنشأة الكبيرة لكثرة عملياتها وضيق الوقت بين نهاية السنة المالية وطلب تقديم الحسابات، إلا أن لهذا النوع مزايا تتجلى فيما يلي:

- انصراف المراجع إلى عمله دون أن يطالب بالدفاتر والوثائق التي يفحصها.
- عدم استطاعة الموظفين إضافة أو حذف أي شيء من الدفاتر. [1]

وترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية الازمة للقيام بعملية مراجعة الحسابات، وذلك لأن المراجع يلتزم بانتهاء عملية المراجع وإبداء الرأي الفني المحايد في تاريخ محدد وفقا لقانون الشركات ونظام الشركة، أو في ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة وكذلك نتيجة ضغط العمل في مكتب المراجعة. [2]

5- من حيث النطاق:

يمكن تقسيم مراجعة الحسابات حسب مجالها أو نطاقها إلى[3]:

5-1- المراجعة الكاملة: تعرف المراجعة الكاملة بانها المراجعة التي تحول لمراجع الحسابات إطار غير محدود للعمل الذي يؤديه، ولا يعني هذا الفحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة.

لقد كان هذا لنوع من المراجعة كاملا تفصيليا، حيث كان مراجع الحسابات يفحص القيود والعمليات بصفة شاملة يوم كانت المؤسسات التي يتم مراجعة حساباتها صغيرة الحجم والنشاط، ثم تحول هذا النوع إلى المراجعة الكاملة الاختيارية نتيجة للتطور الذي حدث في عالم الأعمال وما صاحب ذلك من ظهور الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة.

5-2- المراجعة الجزئية: يقصد بالمراجعة الجزئية المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعنية، أو هي بمثابة ذلك النوع من المراجعة الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المراجع بعمليات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجهة التي تعين مراجع الحسابات هي التي تحدد العمليات المطلوب مراجعتها وتدقيقها على سبيل الحصر. [4]

6- من حيث هدف المراجعة:

يمكن تقسيم المراجعة استنادا إلى الهدف من الوظيفة المؤدات إلى ما يلي: [5]

---

[1]- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، نفس المرجع السابق، ص: 51-52.

[2]- موادي محجوب وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 28.

[3]- أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000، ص: 10.

[4]- نفس المرجع ، ص: 12.

[5]- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، نفس المرجع السابق، ص: 54- 55.

6-1- مراجعة القوائم المالية Financial Statenent Audit: تنطوي هذه المراجعة على تجميع الأدلة عن البيانات التي تشمل عليها القوائم المالية لأية وحدة، واستخدام هذه الأدلة للتأكد من مدى تطبيق الوحدة للمبادئ المحاسبة المقبولة قيود عاما.

6-2- مراجعة الالتزام Compliance Audit: تهدف مراجعة الالتزام إلى تحديد مدى التزام المنشأة موضوع المراجعة بالسياسات الإدارية المحددة أو القوانين المعمول بها والمعيار المستخدم لقياس هذا الالتزام قد يكون السياسات التي تتبناها الإدارة أو قانونا ما يرتبط به من لوائح تنفيذية مثل قانون الضرائب، قانون الشركات، قانون العمل...الخ.

6-3- المراجعة التشغيلية Opérational Audit: تتمثل المراجعة التشغيلية بفحص منظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية أو جزء منها، تحقيقا لأهداف معينة ترتبط بتقويم الأداء، وتحديد فرص تحسين وتطوير هذا الأداء وإصدار التوصيات بشأن ما يجب اتخاذه من إجراءات في هذا الخصوص.

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية

تعد المراجعة الخارجية ميدان واسع، وذلك لما هو ملاحظ أن نطاق وأسلوب المراجعة وتوقيت القيام بها قد يختلف من حالة إلى أخرى، وهذا لتنوعها ومع كبر حجم المؤسسات وضخامة وسائلها البشرية المادية المالية المستعملة.

أولا- تعريف مراجعة الخارجية:

تتنوع تعاريف المراجعة الخارجية واختلفت ولذلك سيتم التطرق إلى أهم التعاريف:

إن كلمة مراجعة بمعناها اللفظي Audit مشتقة من كلمة (Audire) اللاتينية التي تعني الاستماع (écouter) لأن الحسابات كانت تتلى على المراجع، حيث يشير التاريخ إلى أن قدماء المصريين، الإغريق والرومان كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدفقونها للتأكد من صحتها، حيث كانت تعقد جلسات استماع عامة تتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المراجعين تقاريرهم. [1]

وكما عرفت المراجعة على أنها: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية البيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحص انتقادي منظم، يقصد الخروج برأي فني محايد عن

[1]- محمد حولي، **موقف مهنة المراجعة الخارجية بالجزائر من المعايير الدولية للمراجعة**، مجلة المعارف العلمية محكمة، العدد 21، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2016، ، ص: 161.

مدى دلالة لقوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة معينة ومدى تصويره لنتائج أعمالها".[1]

وكذلك تتمثل عملية المراجعة الخارجية في عملية المراجعة الخارجية في عمليات المراجعة المؤدية لأطراف خارج المؤسسة محل المراجعة عن طريق خبراء متخصصين مستقلين عنها، كما يمكن أن يكونوا موظفين تابعين كما يطلق عليهم المراجعين الخارجين، حيث يتميز هؤلاء المراجعون بالتأهل والاستقبال ويقوم المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها. [2]

ومن التعاريف السابقة يمكن وضع التعريف الشامل لها: المراجعة الخارجية بأنها: "عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل، بغرض إبداء راي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام".[3]

ثانيا– أهمية المراجعة الخارجية:

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن 19 أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفى مجالات الحياة بصفة عامة، فتحول المصنع الصغير إلى مؤسسة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة، فتعددت أشكال المؤسسات من الناحية القانونية، وكذلك من ناحية النشاط فظهرت المؤسسات ذات الامتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرين وماليين واستلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين، وهو ما يفترض داخل المؤسسات سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المؤسسة ومراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

فأصبحت بذلك المراجعة كيان ملموس ووجود ظاهر للكيان وأصبح لها خطورتها وأهميتها في الميدان الاقتصادي ويرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية، هدفها خدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها

---

[1]– إيمان عبد الفتاح حسن قرني الجمهودي، **دور العوامل المؤشرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، يناير 2019، ص: 503.

[2]– كريمة زيادي، **أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم تسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012– 2013، ص: 41.

[3]– عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999– 2000، ص: 07.

في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص والمؤسسات التي يهمها عمل المراجع نجد المديرين الذين يعتمدون اعتمادا جليا وكليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

أما الفئة الثانية المستفيدة من عملية مراجعة المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية (الحسابات الختامية) وما فيها من بيانات والتي تقدمها المشروعات المختلفة قبل اتخاذ أي قرار بتوجيه مدخراتهم. [1]

إن قياس فعالية المؤسسات ينال اهتمام الكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والإدارة والجهات الحكومية، ويلعب المحاسبون والمحللون المالية وكذا مراجعو الحسابات دورا كبيرا في ذلك حين تعتبر المراجعة الخارجية من الوسائل التي تسهم في إعطاء مؤشرات عن فعالية المؤسسات بقدر معين وخاصة أن إحدى طرق قياس الفعالية هي أخذ الاعتبارات المالية بالحسبان وسوف تناول أهمية المراجعة بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات على النحو التالي:

1- أهمية المراجعة الخارجية بالنسبة لرجال الأعمال أصحاب رأس المال:

تكمن أهمية المراجعة الخارجية للمستثمرين ورجال الأعمال، مع ظهور مؤسسات المساهمة وتوزيع ملكية رأس المال فيها على عدد كبير من المساهمين، وظهور أسواق الأوراق المالية وتداول أسهم المؤسسات في هذه الأسواق، ظهرت حاجة المستثمرين ورجال الأعمال، ليعرفوا على الأوضاع المالية لهذه المؤسسات ومدى سلامة مراكزها المالية لكي يتمكنوا من توجيه مدخراتهم واستثماراتهم نحو المشروعات الناجحة أو التي تحقق أرباحا عالية، وليس هناك سبيل أمام هذه الفئة إلا الاستعانة بالنشرات والتقارير التي تعدها المؤسسات والتي تبين فيها نتائج أعمالها خلال العام من ربح أو خسارة، والمصادق عليها من قبل مراجع حسابات. [2]

2- أهمية المراجعة الخارجية بالنسبة للإدارة:

تعتبر المراجعة الخارجية مهمة للإدارة المشروع حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على المراجعة الخارجية يجعل من عمل المراجع حافزا للقيام بهذه المهمة، كذلك تؤدي مراجعة القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار بمثل هذه المنشأة.

---

[1]- زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص: 18-19.

[2]- محمد محمود وائل الهاشمي، **مدى كفاية المؤشرات المالية، الفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات بتقييم قدرة المؤسسات على الاستثمارية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم التجارية، محاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص: 12.

3- أهمية المراجعة الخارجية بالنسبة للجهات الحكومية:

تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المراجعة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض وتحديد أسعار...الخ. [1]

4- أهمية المراجعة الخارجية بالنسبة للدائنين:

في ظل بيئة الاقتصادية يكتنفها العديد من المخاطر وحالات عدم التأكد، وضخامة الاستثمارات للمؤسسات العصرية، والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإنجاز استماراتها، تلجأ هذه المؤسسات لاقتراض من جهات ممولة سواء بنوك أو جهات حكومية، حيث تعتمد الجهات المصرفية على التقارير المالية المنشورة لهذه المؤسسات، لتحليلها وتقييم سلامة مراكزها المالية ونتيجة أعمالها وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في مواعيد استحقاقها كما يعتمد الدائنون على تقرير المراجع الخارجي للتأكد من ملائمة وصحة القوائم المالية والتقارير المالية المرفقة، حيث يقومون بتحليلها وتقييمها لمعرفة قوة ومكانة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات وذلك قبل منح المؤسسة أي تسهيل أو ائتمان تجاري، حيث تتفاوت نسب الخصومات التي يمنحها الدائنون والموردون للمؤسسة المقترضة وذلك وفق لقوة المركز المالي لهذه المؤسسة. [2]

ثالثا- الأهداف المراجعة الخارجية:

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونة المهني أن يلاحظ التعبير الهائل الذي طرأ على الأهداف وبالتالي المضمون، فقيما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير ولكن تغيرات هذه النظرة لعملية التدقيق عندما قرر القضاء الانجليزي عام 1897 أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدف من أهداف عملية التدقيق وأنه مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو ليس سريا، ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات، وهكذا يمكن تشبيه المدقق وهو يؤدي مهمته "بكلب الحراسة بالكلب البوليسي الذي يتعقب المجرمين". [3]

كذلك كان هدف التدقيق قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك، ولكن هذا الهدف أيضا قد تغير، حيث أصبح

[1]- مراد بوديان، **دور المراجعة الخارجية في تحسين القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، محاسبة وإدارة المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014- 2015، ص: 12.

[2]- محمد محمود وائل الهاشمي، نفس المرجع السابق، ص: 13.

[3]- خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2014، ص: 08.

من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقرير الذي يقدمه للمساهمين (او من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه.

ويمكن بوجه الإجمال، حصر الأهداف التقليدية لتدقيق في نواح عدة أهمها:

– التأكد من دقة البيانات المحاسبية وصحتها المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقرير مدى الاعتماد عليها.

– الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

– اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.

–تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمشروع.

أما اليوم، فقد تعددت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها:

– مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.

– تقيين نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.

– تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الانتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.

– تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع، ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع بصورة عامة حيث لم يعد "تحقيق أكبر قدر من الربح" الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها "العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع".[1]

وكذلك تتمثل الأهداف المراجعة الخارجية[2]:

– يقوم المراجع الخارجي بالتحقيق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر، والتأكد من مدى إمكانية الاعتماد عليها.

– تقديم التقارير المختلفة وملأ الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المرجع الخارجي.

– طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثمارهم.

– مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

[1]– خالد أمين عبد الله، نفس المرجع السابق، ص: 09.

[2]– مروة مويسى، محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص: 215.

– مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها، ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

– تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.

– تقليل فرص ارتكاب الأخطاء الغش بوضع إجراءات وضوابط تحول دون ذلك.

– اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش.

– مراجعة كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية أي النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري.

– تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة. [1]

ويمكن كذلك تلخيص الأهداف المراجعة الخارجية فيما يلي: [2]

– تأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.

– اكتشاف ما قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش.

– تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق للمشروع.

– تقييم نتائج اعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة.

– تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع.

– تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل بالمشروع.

– خروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر.

المطلب الثالث: خصائص وفروض المراجعة الخارجية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى خصائص المراجعة الخارجية وكذا فروضها وذلك فيما يلي:

أولا– خصائص المراجعة الخارجية: تتمثل خصائص المراجعة الخارجية في ما يلي:

1– المراجعة الخارجية عملية هادفة: تهدف المراجعة الخارجية بصفة عامة إلى الإبداء الرأي في القوائم المالية، والتي أصبحت تتضمن القوائم الدخل، وقوائم المركز المالي والتغيرات فيه، وقوائم التدفقات النقدية وقوائم الأرباح المحتجزة وهذه القوائم المالية هي مسؤولة الإدارة ويتم تقديمها للأطراف الخارجية ذوي المصلحة في المشروع، هذه الأطراف تتميز بخاصية محدودية

[1]– مروة مويسى، محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص: 216.

[2]– إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، طبعة الثانية، 2012، ص: 17-18.

السلطة فيما يخص حصولهم على احتياجاتهم من المعلومات وهو ما يجعلهم يعتمدون بصورة شبه كاملة على القوائم المالية التي تقدمها الإدارة في تقييم أدائها.

وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعارض في المصالح وبالتالي سعي الإدارة لتقييم معلومات مضللة من خلال قوائمها المالية.

2- المراجعة الخارجية عملية منظمة: يتم ممارسة المراجعة الخارجية وفق إطار منظم من الخطوات المنطقية المترابطة والمنظمة، حيث يبدأ المراجع الخارجي عملية المراجعة بجمع البيانات الازمة المتعلقة بالمنشأة لاستكشاف البيئة التي سيجري فيها الفحص، ثم يقوم بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل لتحديد نقاط القوة والضعف فيه.

على ضوء هذا التقييم يقوم برنامج للمراجعة النهائية، ويستكمل المراجع عملية المراجعة بعمليات لفحص الميداني وهذا مع تجميع وتقييم الأدلة التي تؤكد رأيه وتنتهي عملية المراجعة بإعداد تقرير المراجعة بإعداد تقرير المراجعة الذي يشمل على رأيه مراجع الحسابات في القوائم المالية المعروضة عليه. [1]

3- المراجعة الخارجية يمارسها مراجع مستقل: إضافة لضرورة توافر اشتراطات التأهيل العلمي والعملي في المراجع الخارجي لابد عليه أن يكون مستقلا عن العميل حيث لا تكون له مصالح مباشرة أو غير مباشرة معه، وعليه القيام بعمله دون الخضوع لضغوط الغير.

4- المراجعة الخارجية عملية اتصال متكامل: يعرف الاتصال بصفة عامة أنه عملية نقل عمليات معينة بين طرفين أو أكثر باستخدام وسيلة اتصال معينة، ومعنى ذلك أن عملية الاتصال تنطوي على طرفين يمثل أحدهما المرسل والآخر المستقبل وتنطوي على رسالة وعلى قناة اتصال بالنظر لعملية المراجعة نجد أنها تستوفي بصفة عامة على مقومات الاتصال، أما الرسالة فتتمثل في الرأي المهني الذي يبديه مراجع الحسابات في تقريره، ويحمل في طياته معلومة جديدة حول صدق وسلامة القوائم المالية ويمكن أن يستفيد منها مستقبلي التقرير والمستخدمين الخارجين. [2]

---

[1]- إكرام شادلي، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر تدقيق المحاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص: 7-8.

[2]- أمينة لعويسي، **دور المراجعة الخارجية في تحسين نظام الرقابة الداخلية الخاص بدورة المخزون**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارية، محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2015-2016، ص: 16-17.

ثانيا– فروض المراجعة الخارجية:

الغرض هو معتقد ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار المقترحات والقواعد الأخرى، كما عرفه البعض بانه قاعدة بقبول عام وتعبر عن تطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

وتتمثل القروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة في الآتي: [1]

– ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع ومعدي المعلومات المالية.

– بناء على الغرض الأول يتمثل الغرض الثاني في أن المراجع يستطيع الحفاظ على نزعة الشك المهنية بداخله وهي التزام الحياة والاستقلالية.

– يتصرف المراجع كمراجع فقط وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المراجع وتكوينه العملي.

– يلتزم المراجع بالالتزامات المهنية المحددة او القابلة للتحديد هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات وما تصدره من الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

– المزاعم أو النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها، وهذا يعكس عدم التأكد والبحث وجمع أدلة الإثبات الكفاية والصالحة لإزالة حالة عدم التأكد.

– نظام الرقابة الجيد يمكن الاعتماد عليه، وذلك بسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المنشأة واختيار دقة البيانات المحاسبية وتحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محول مهم لعلم التدقيق سيتم التعرض له في مجال آخر وهي عبارة عن (مراجعة مهام).

– ما لم يكن هناك العكس فإن ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل وهذا الغرض يتعلق بكمية ونوع الدلة التي يمكن جمعها.

– العرض العادل والصادق يعني ضمنيا استخدام مبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة مثل قوانين الضرائب وقوانين الشركات والشركات وغيرها. [2]

وكذلك تتمثل لقروض التجريبية للمراجعة الخارجية فيما يلي: [3]

---

[1]– زهرة توفيق سواء، نفس المرجع السابق، ص: 16.

[2]– المرجع نفسه، ص: 17.

[3]– محمد سمير صبان، محمد الفيومي محمد، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، دار نشر الثقافة، مصر، ص: 17 – 22.

1- قابلية البيانات للفحص: من الملاحظ أن هذا الغرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر إذن لوجود هذه المهنة.

ويتبع هذا الغرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العريقة التي تسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي البيانات ومستخدميها، وتتمثل هذه المعايير في:

1-1- الملاءمة: وذلك يعني ضرورة ملاءمة البيانات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

1-2- القابلية للفحص: ومعنى ذلك أنه إذا قام شخصان- أو أكثر- بفحص البيانات نفسها فإنها لابد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

1-3- البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة موضوعية.

1-4- القابلية لقياس الكمي: وهي خاصية يجب أن تتخلى بها البيانات الحسابية.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع:

إنه لمن الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومراقب الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على البيانات المالية التي ترتبط برأي مراقب الحسابات، وذلك لغرض تقدم المشروع ورقابة ومن ثم فهي تستفيد من البيانات التي تم مراجعتها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم مراجعتها.

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية:

نجد أن هذا الغرض ضروري مثل الغرض السابق، في جعل عملية المراجعة اقتصادية وعملية، فعدم وجود الغرض يتطلب من مراقب الحسابات عند إعداد برنامج المراجعة أن يوسع من اختباراته، وأن يستقصي وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكده أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء.

4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء:

يبني الغرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد (يحذف) احتمال حدوث الخطأ مما يجعل من الممكن إعداد برنامج المراجعة بصورة تحقق من مدى الفحص.

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى السلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال:

تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "المعيار" الذي يستخدم للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي.

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

نجد هذا الغرض مستمد من أحد قروض المحاسبة وهو قرض استمرار المشروع.

7- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراقب فقط:

رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراقب الحسابات أو يؤديها لعملية فإنه عند ما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية، فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها.

8- يقرض المركز المهني لمراقب الحسابات التزامات مهنية يتناسب هذا المركز:

نجد أن هذا الغرض لم يوضع تحت الدراسة الشاملة، ومع ذلك الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز مراقب الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول مستويات (معايير) المراجعة المتعارف عليها. [1]

[1]- محمد سمير الصبان، نفس المرجع السابق، ص: 23.

المبحث الثاني: إطار عام لمهنة محافظ الحسابات

تمتاز بيئة الأعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، نتيجة للتوسع في النشاط الاقتصادي وكبر حجم المؤسسات لذلك أصبحت مهنة محافظ الحسابات تشكل دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول محافظ الحسابات

نجد أن مهنة تدقيق الحسابات عرفت في الجزائر تحت عدة مسميات منسوبة لمهن حرة (خبير محاسبي، محافظ حسابات)، ترتكز كلا المهنتين على قواعد تدقيقية، غير أن مهنة محافظ الحسابات هي الأقرب مفهوما وتقنيا على الصعيد العالمي، سنتناول في هذا الجزء من الدراسة عموميات حول محافظ الحسابات وإجراءات تعيينه مع إبراز مختلف المهام التي تقوم بها.

أولا– مفهوم محافظ الحسابات:

تعرف المادة 22 من القانون 01/10 المؤرخ في 2010/07/29، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، محافظ الحسابات على أنه "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

وعرف القانون التجاري من خلال المادة 715 مكرر 4 محافظ الحسابات أو مندوب الحسابات: "الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق للشركة وفي مراقبة حسابات الشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس إدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها".[2]

والشخص الذي يريد مهنة محافظ الحسابات "هي مجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، بحيث تتوفر في الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق) وأن تتم إجراءات التدقيق وفق قواعد التدقيق المتعارف عليها أيضا (قواعد التدقيق المتعلقة بالعمل الميداني) وأن يراعي في إعداد رأي مدقق الحسابات

[1]– القانون رقم 01/10 مؤرخ في 2010/07/21، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، 2010، المادة 22.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون التجاري، منشورات برتي، 2007، الجزائر، ص: 220.

(تقرير مدقق الحسابات) ما جاء في قواعد التدقيق المتعارف عليها خلال إعداد تقرير مدقق الحسابات.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل مسجل على جدول المصف الوطني لمحافظ الحسابات، ذو كفاءة علمية، ومهنية، يقوم بتدقيق حسابات المؤسسات والمجمعات من أجل إبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة وصدق قوائمها المالية.

ثانيا– مهام المحافظ الحسابات:

تتبع مهام المراجع الخارجي من الدور الذي يقوم به، ففي المشروع الخاص يتمثل هذا الدور في حماية مصالح أصحاب حقوق الملكية، والتي تتمثل في الحصول على أقصى الأرباح واتخاذها أساس لمحاسبة الإدارة وتحديد مدى كفاءتها في المحافظة على المركز العالي للمشروع عن طريق وضع سياسات والبرامج المناسبة واتخاذ القرارات السلمية لعملية التنفيذ. [2]

ويتطلب ذلك قيام مراقب الحسابات او المراجع الخارجي بمهنتين أساسيتين هما: [3]

1– المراجعة المستندية: تبدأ مهام مراقب الحسابات بدراسة مدى انتظام السجلات المحاسبية عن طريق القيام بالمراجعة المستندية التي تتضمن:

– التحقق أن جميع المعلومات الفعلية قد أثبتت في الدفاتر بطريقة سلمية وفقا للأسس والقواعد المحاسبية المتعارف.

– التحقق من أن جميع العمليات المثبتة في الدفاتر المنشأة فقط.

– التحقق من أن جميع العمليات المثبتة في الدفاتر مؤيدة لمستندات سليمة ومعتمدة من المسؤولين، سواء كانت مستندات خارجية أو داخلية.

– التحقق من الصحة التوجيه المحاسبي للعمليات المالية، وهذا ما يطلق عليه صحة التبويب الإحصائي على مستوى حسابات دفتر أو دفاتر الأستاذ.

– فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والحكم على مدى فعاليتها باعتبارها أحد أدلة الإثبات في عملية المراجعة.

---

[1]– زاهرة توفيق سواد، نفس المرجع السابق، ص: 191.

[2]– محمد سمير الصبان، **المراجعة الخارجية**، طبع نشر وتوزيع، مصر، 1997، ص: 161– 162.

[3]– نفس المرجع، ص: 163– 164.

– فحص استقصائي وانتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية الموجودة والسجلات المحاسبية للمشروع والتي تسبق التعبير عن رأيه للحكم على مدى ملاءمة القوائم المالية.

2– المراجعة الفنية: وتعتبر هذه العملية الحلقة الأخيرة في إجراءات المراجعة التي تنتهي بإعداد تعزيز مراقب الحسابات، وتعني المراجعة الفنية فحص القوائم المالية الختامية (قوائم نتيجة النشاط، وقائمة المركز المالي) لقياس مدى سلامتها وصحتها في التعبير عن النتائج الحقيقية لعمليات المشروع خلال فترة المحاسبية محل فحص، والمركز المالي في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية ذاتها، وتهدف إجراءات المراجعة الفنية إلى:

– التحقق من مدى مطابقة الإجراءات المحاسبة التي اتخذت كأساس لإعداد القوائم المالية الختامية، للمبادئ والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها.

– تحقيق أصول وخصوم المنشاة التي تجمعها قائمة المركز المالي.

– مراعاة الناحية الشكلية التي يتطلبها القانون بصدد إعداد القوائم المالية الختامية.

كما تتمثل مهام المراجع الخارجي بالآتي: [1]

2–1– القيام بعمليات المراجعة والفحص الأساسية:

– القيام بعملية الفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المنظمة ودفاترها بما يحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ والحسابات الفرعية بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء أو تجاوزات سواء كانت بحسن نية أو سوء نية.

– التحقق من أن المنظمة محل المراجعة قد طبقت قواعد المحاسبة المتعارف عليها ومراعاة سلامة التطبيق لنصوص القوانين والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق المتعلقة بهذه المنظمة.

– التأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تقييمه له ومدى سلامة إنسانية الإجراءات فيه أو إبداء ملاحظته عليه.

– القيام باختيار عينات للمراجعة بشكل ملائم وسليم تغطي معظم عمليات المنظمة.

– التحقق من ان الميزانية العمومية تعبر بصورة دقيقة عن الحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم خلال الفترة محل المراجعة.

[1] – محمد محمود وائل الهاشمي، مدى **كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجع الحسابات للتقييم القدرة مؤسسات على استمرارية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم التجارية فرع المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2013–2014، ص: 33– 35.

2-2- التقيد بقواعد السلوك المهني:

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته ضمن غيرها من المهن الحرة الأخرى.

- تدعيم تكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأ الكفاية في التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات وحيادة في عمله.

- بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات مهنة المراجعة ذلك من خلال التزام المحاسبين القانونيين ومحافظتهم على تقديمهم للخدمات وما يؤدونه من أعمال توكل إليهم بمعايير فنية ومستويات علمية رفيعة.

2-3- تقديم التقرير:

- أن يكون التقرير مبنيا على الكفاءة المهنية والمهارة المطلوبة لإنجاز برنامج عمل مراجع الحسابات.

- يجب أن يوضح التقرير طبيعة ومدى الفحص الذي قام به المراجع الحسابات ودرجة المسؤولية التي يأخذها على عاتقه.

- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لقواعد المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت المنظمة محل المراجعة ثابتة في تطبيق أسس المحاسبة من سنة لأخرى.

- يجب أن يشتمل التقرير على إبداء الرأي حول القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي حالة ما لم يتمكن مراجع الحسابات من إبداء مثل هذا الرأي فيجب أن يشمل التقرير بيانا واضحا يدل على ذلك مع إعطاء الأسباب. [1]

وكذلك تتمثل مهام وشروط ممارسة مهنة المراجع الحسابات كالآتي: [2]

أ- مهام المراجع الحسابات:

- المهام الدائمة:

- المصادقة على صحة وانتضامية الحسابات السنوية للشركة وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية للممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة.

[1]- محمد محمود وائل الهاشمي، نفس المرجع السابق، ص: 35.

[2]- مروة مويسي، محمد عجلة، نفس المرجع السابق، ص: 220.

- التحقق من صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في التقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو عاملي الحصص.
- احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.
- الوقاية من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في نطاق إجراء الإنذار.
- الكشف لوكيل الجمهورية عن الأفعال الغير شرعية التي يمكن أن تمارسها المؤسسات.
- إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الأحداث التي قامت بها المؤسسة.
- تقرير حول الاتفاقيات المنظمة حول المؤسسة.
- تقارير خاصة حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير حول نتيجة 5 سنوات الأخيرة (تدقيق جبائي يتم تحديده وفق 5 سنوات).
- تقرير خاص حول تفاصيل التعويضات المالية للمساهمين.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدمجة وهذا في حالة الشركات المجمعة.

- المهام الخاص:

- قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأي المال.
- الاستشارة الجبائية إذا لم تتعارض مع شروط وواجبات المهمة.
- مشروع الانفصال أو الاندماج.
- التدقيق البنكي في حالة موافقة لجنة المصرفية في إطار الرقابة الداخلية.
- تحويل الشركة.
- عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية.
- إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم.
- إصدار قيم منقولة.
- إنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت.
- فحص حصص المساهمين.

ب- شروط ممارسة مهنة مراجع حسابات في الجزائر: [1]

- أن يكون جزائري الجنسية.
- التمتع بكل حقوق المدنية والسياسية.

[1]- مروة مويسي، محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص: 220-221.

– يجب أن يكون حائز على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معادلة لها معترف بها.

– أن يكون مسجل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المصف الوطني للخبراء المحاسبين وأن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية.

– أن لا يكون صدر بشأنه حكم ارتكاب جناية أو جنحة عمدية من شأنها أن تخل بشرف لمهنة.

– أن لا تتوفر فيه حالة من حالات التنافي.

– تأدية اليمين في المحكمة المختصة إقليميا ومحل الإقامة مكاتبهم وهذا بعد التسجيل في المنظمة الوطنية الخاصة بهم وقبل ممارسة العمل.

كما يترتب عن مهنة محافظ الحسابات إعداد ما يلي: [1]

– تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة.

– تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

– تقرير خاص حول أعلى خمس تعويضات.

– تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

– تقرير خاص حول تطوير نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم.

– تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

– تقرير خاص في حالة ملاحظة تمديد محتمل على استمرار الاستقلال وتحديد معايير التقرير إلى جمعية العامة والطراف المعنية عن طريق التنظيم.

[1] – مريم لودية، **آفاق تطوير مراجعة الحسابات في الجزائر وفق معايير المراجعة الدولية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012، ص: 80.

المطلب الثاني: مؤهلات وصفات محافظ الحسابات

إنّ التأهيل العلمي يعد أحد معايير التدقيق العامة التي يجب توافرها في المدقق لكي يتمكن من تنفيذ عقد المراجعة المتفق عليه مع العلماء ومن المؤهلات:

أولا– مؤهلات محافظ الحسابات: [1]

1– التأهيل العلمي للمراجع:

حيث يتم اكتساب التأهيل العلمي من خلال البرامج الدراسية المنظمة، وذلك لتعرض المراجع لكثير من المسائل والمشاكل المحاسبية والقانون والاقتصادية ويبدأ التأهيل العلمي بالحصول على بكالوريوس في المحاسبة أو العلوم المالية والإدارية ويجب عليه دراسة والاتمام بالعلوم التالية:

– نظريات ومبادئ وتطبيقات علم المحاسبة، أصول ومبادئ التدقيق وتطبيقاته وأساليبه المعاصرة، مبادئ علم الإدارة وعلم الاقتصاد وعلم القانون وعلم النفس...الخ.

– محاسبة التكليف ونظريتها وتطبيقاتها والمحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية.

– الأساليب الإحصائية والرياضية وبحوث العلميات وأساليب الحاسوب وتطبيقاتها في المحاسبة والتدقيق وكذلك اللغات.

2– التأهيل العملي لمدقق الحسابات:

ويتمثل التأهيل العملي في الاهتمام بالتدريس العملي الإيجابي حتى يتمكن من ممارسة المهنة بسهولة وإيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجه في حياته العملية.

ويتضح من نص المادة 22 أن التدريب العملي يشترط فيه بعد حصوله على المؤهل العملي، إذ أن التدريب العملي او الخبرة قبل الحصول على المؤهل لا يؤخذ بها.

وتتحدد المؤهلات العلمية والخبرة العلمية للمدقق كما يلي: [2]

– أن يكون أردني الجنسية.

– أن يكون بالأهلية الكاملة.

– أن لا يكون محكوما عليه بجناية أو جنحة مخلة بالأخلاق أو الأمانة.

– أن يكون حاصل على أحد المؤهلات العلمية التالية:

– شهادة جامعية تخصص المحاسبة.

– شهادة كلية مجتمع تخصص المحاسبة (دبلوم محاسبة).

---

[1]– زاهرة توفيق سواد، نفس المرجع السابق، ص: 133– 134.

[2]– إيهاب نظمي، هاني العازب، نفس المرجع السابق، ص: 34.

– شهادة جامعية في أي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة على أن يتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة.

– شهادة في المهنة من المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يمتلكها.

– أن يستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في القانون.

– أن يختار الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص.

ثانيا– صفات المحافظ الحسابات:

تتمثل صفات المحافظ الحسابات فيما يلي: [1]

– أن يكون مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة المالية، أما بالنسبة لمراقبة الشركات المساهمة، فقد نصت المادة 52 من قانون رقم 159 لسنة 1981 على أنه يجب أن تتوافر في مراقبة الشركة الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 133 لسنة 1951 الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وتنص هذه المادة على أنه يشترط في المحاسب أو المراجع الاعتماد ميزانيات شركات مساهمة:

– أن يكون عضوا في جمعية المحاسبين والمراجعين.

– أن يكون قد زاول المهنة كمحاسب أو مراجع في مكتب لحسابه الخاص مدة لا تقل عن 5 سنوات من تاريخ قيده بهذه الصفة.

وكذلك يرتكز المحافظ الحسابات على صفات المدقق الشخصية: [2]

1– الأمانة: على مدقق أن يكون أمينا ونزيها في عمله وان يعطي هذا العمل حقه الوافي وأن يقوم بالعمل بوحي من ضميره ويبذل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذها يكلف به من عمل، وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة وأمانة دون تحريف أو تمويه، وإلا يضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها والحقائق التي يعتقد بصحتها وألا يجابى أو يجامل أحدا فيما يبديه من أراء وأن يكون دائما لعملائه ناصحا أمينا.

2– المحافظة على أسرار المهنة: حيث أن مدقق الحسابات موضوع ثقة عملائه، ويطلع بحكم عمله على دقائق أسرارهم، تقضي التقاليد المهنية في جميع المهن، وليس في مهنة المحاسبة والتدقيق فقط، بان يحافظ الرجل المهني على هذه الأسرار ولا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه وأن يكون دائما مكتوما وموضع ثقة.

---

[1]– عبد الفتاح محمد الصحن، كمال خليفة أبو زير، **المراجعة علما وعملا**، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 1991، ص: 151.

[2]– إيهاب نظمي، هاني العازب، نفس المرجع السابق، ص: 34.

3- الصبر واللياقة والقدرة على التصرف: تعتبر عملية التدقيق عملية شاقة تحتاج إلى صبر وتأتي في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المشروع والبحث عن الحقيق، وتستدعي اللياقة في التعامل مع العملاء وموظفي المشروع حتى يكسب ثقتهم ويحصل على تعاونهم.

4- الثقافة والمعرفة: على المدقق أن يكون متمكنا من علم المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأن يكون على معرفة بكثير من العلوم الاجتماعية الإنسانية الوثيقة الصلة بالمحاسبة والتدقيق مثل محاسبة التكاليف التحليل المالي وأدواته، وكذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبة أو القانون التجاري أو قانون الشركات وأن يكون ملما بالأصول العلمية للتنظيم والإدارة، وبمبادئ الاقتصاد وذلك ليتمكن من التدقيق عمليات المشروع على اختلافها وتنوعها. [1]

المطلب الثالث: عموميات حول محافظ الحسابات

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من حقوق وواجبات ومسؤوليات لمحافظ الحسابات وذلك فيما يلي:

أولا- حقوق محافظ الحسابات:

وردت حقوق المراقبين وواجباتهم في المواد 105- 106 من قانون 159 لسنة 1981 وتتخلص حقوق المراقبين فيما يلي: [2]

- الاطلاع على دفاتر والمستندات وفحص الحسابات الشركة كما أن لهم الاطلاع على محاضر مجالس الإدارة والجمعية العمومية وأن يشرفوا على تنفيذ قانون الشركة النظامي وما يتطلبه قانون الشركات.

- الحق في الاستفسار والسؤال عن كافة البيانات والإيضاحات من المديرين أو غيرهم عن كل ما يساعدهم على القيام بعملهم.

- جرد خائن الشركة ليقف على ما تحتويه من أوراق المالية أو غيرها، وأن يتحقق من جميع موجودات الشركة والتزاماتها.

- حق حضور الجمعية العمومية (المراجع أو من ينبه من مساعديه) وأن يتأكد من صحة الإجراءات التي أتبعت في الدعوة إلى الاجتماع، وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة.

[1]- إيهاب نظمي، هاني العازب، نفس المرجع السابق، ص: 35-36.

[2]- عبد الفتاح الصحن، كمال خليفة أبو زير، نفس المرجع السابق، ص: 109.

– لـه حـق في دعـوة الجمعيـة العموميـة لانعقـاد، ويحـدث ذلـك في حـالات الاسـتعجال، إلا انه يجب على المراجع أن يتريث في استعمال هذا الحق ولا يستعمله إلا في الحالات الخطيرة.

– لـه حقـا في موافاتـه بصـورة مـن الإخطـارات أو البيانـات الـتي يرسـلها مجلـس الإدارة إلى المسـاهمين المـدعويين لحضـور الجمعيـة العموميـة، وفي هـذا تـنص المـادة 105 علـى "المراقـب في كـل وقـت الحـق في الاطـلاع علـى جميـع دفـاتر الشـركة وسـجلاتها ومسـتنداتها وفي طلـب البيانـات والإيضـاحات الـتي يـرى ضـرورة الحصـول عليهـا لأداء مهمتـه وللمراجـع أن يحقـق موجـودات الشـركة والتزاماتها".

ثانيا– واجبات المحافظ الحسابات:

نصـت المـادة 6 مـن نظـام ممارسـة مهنـة مراقبـة التـدقيق الحسـابات رقـم 7 لسـنة 1984 على مراقب الحسابات: [1]

– الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء التي تعتمدها النقابة في تنظيم المهنة.

– تنظـيم المكتـب الـذي يمـارس فيـه عملـه بمـا يـؤمن حفـظ أوراق العمـل والبيانـات والمستندات المؤيدة لقيامه بمراقبة وتدقيق الحسابات مدة لا تقل عن 5 سنوات.

– تثبـت أسمـاء وتواقيـع الشـخاص التـابعين لـه الـذين قـاموا بمراقبـة وتـدقيق الحسـابات علـى أوراق عمل المكتب.

–مسـك السـجلات والمسـتندات المحاسـبية بأعمـال المكتـب الـتي تعطـي صـورة كاملـة عـن نشـاط ونتيجـة أعمالـه والمجلـس النقابـة بتفتـيش مكاتـب مـراقبي الحسـابات للتأكـد مـن التـزامهم بأحكام هذه المادة.

– عـدم الجمـع بـين أعمـال تنظـيم الحسـابات ومراقبـة تلـك الحسـابات مـن قبـل مراقـب الحسابات وشركاه.

– إخبـار النقابـة بعنـوان أو أي تغيـير فيـه خـلال مـدة لا تزيـد علـى ثلاثـين يومـا مـن تـاريخ فتح المكتب أو تغير العنوان.

ونصـت المـادة 136 في الرقابـة الماليـة مـن قـانون الشـركات رقـم 21 سـنة 1997 علـى مراقـب الحسـابات أن يـدلي برأيـه حـول الحسـابات الختاميـة للشـركة المسـاهمة أمـام هيئتهـا العامـة ويجـوز ذلك في الشركات الأخرى وفي كل الأحوال يجب أن يتناول رأي المراقب المسائل الآتية:

[1]– محمد نواف عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 83– 84.

– مدى سلامة حسابات الشركة وصحة البيانات الواردة في الحسابات الختامية ومدى السماح له الاطلاع على معلومات التي طلبها عن نشاط الشركة مع بيان رايه في تقرير جلس الإدارة.

– مدى تطبيق الشركة للأصول الحسابية المرعبة بشكل خاص تلك المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وعملية جرد الموجودات والتزامات الشركة.

– مدى تعبير الحسابات الختامية عن حقيقة المركز المالي للشركة في نهاية السنة ونتيجة أعمالها.

– مدى تطابق الحسابات مع أحكام هذا القانون وعقد الشركة.

– ما وقع من مخالفات لأحكام هذا القانون أو عقد الشركة على وجه يؤثر في نشاطها أو مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات قائمة عند تدقيق الحسابات الختامية.

ونصت الفقرة ثانيا: من المادة 133 في الرقابة المالية من قانون الشركات رقم 21 سنة 1997 يقدم مراقب الحسابات تقرير إلى الشركة عن الحسابات خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانتهاء من إعدادها.

الجدول (1–2): يوضح الفرق بين الحقوق وواجبات المراجعة الخارجية (محافظ الحسابات)

واجبات المراجعة الخارجية	حقوق المراجعة الخارجية
– مراقبة أعمال المؤسسات. – تدقيق حساباتها وفق لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية. – الفحص والتفتيش الدوري وفق أساليب المحاسبة والتدقيق المتعارف عليها على أعمال المؤسسة ودوائرها. – فحص الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال المؤسسة والمحافظة على أموالها. – التحقق من الموجودات في المؤسسة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على المؤسسة وصحتها.	– يحق للمراجعة الخارجي الإطلاع على الدفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت سواء المحاسبية منها والغير محاسبية بالإضافة إلى محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين للتأكد من مدى التقيد بنظام ومتطلبات قانون الشركات وليتمكن من إعطاء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي ويحق له أيضا طلب البيانات والإيضاحات من إدارة المؤسسة والتي يراها ضرورة للقيام بعمله بالشكل المناسب، وعلى مجلس الإدارة وتزويده بكل ذلك

المصدر: مروة مويسي، محمد عجيلة، نفس المرجع السابق، ص: 216.

ثالثا– مسؤوليات محافظ الحسابات:

وفق القانون 10-01 في إطار تأدية مهامه يتحمل محافظ الحسابات عدة مسؤوليات تتمثل في المسؤولية المدنية والجزائية والأخلاقية، وقد حدد القانون 10-01 في الفصل الثامن هذه المسؤوليات كما فرض عقوبات على محافظي الحسابات في حال الإخلال بهذه المسؤوليات والجدول الموالي يبين مسؤوليات محافظ الحسابات وفق القانون 10- 01.

الجدل (1-3): مسؤولية محافظ الحسابات وفق القانون 10-01.

رقم المادة	نص المادة
المادة 59	يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج
المادة 61	يعد محافظ الحسابات مسؤولا اتجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون
المادة 62	يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المتعمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.
المادة 63	يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، تتمثل العقوبات تأديبية في الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر الشطب من الجدول.

المصدر: القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010. [1]

[1]– أحمد فوزري الحاج وآخرون، **الرقابة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل تبني معايير المراجعة المحلية**، مجلة الحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي (الجزائر)، 2020، ص: 19.

تتمخض عن المهام المنوطة بمحافظي الحسابات مسؤوليات ثقيلة قد تصل إلى حد سلب الحرية فقد خص المشروع الجزائري على قرار نظيره الفرنسي مسؤولية محافظي الحسابات باهتمام كبير، إذ قد يساءل محافظ الحسابات تأديبيا أمام الهيئة الوصية عن كل خطأ تأديبي (01)، كما قد يساءل مدنيا عن كل ضرر سببه للغير (02) ويبقى محافظ الحسابات محاط بمسؤولية غليظة تلك المتعلقة بالمسؤولية الجزائية (03).

1- المسؤولية التأديبية: بالرجوع إلى المادة 53 من القانون المنظم للمهنة نجدها قد أشارت إلى المسؤولية الانضباطية لمحافظي الحسابات في مواجهة المنظمة الوطنية وهذا عن كل مخالفة أو تقصير في القواعد المهنية.

غير أنه الخطأ التأديبي وإن كان منصوص عليه في القوانين إلا أنه ينطوي على مفهوم واسع ومطاط يستحيل بذلك حصر جميع الأعمال التي تعتبر انتهاكا للقواعد المهنية، الأمر الذي يجعل الكثير من المشرعين يلجئون إلى مفهوم عام للخطأ ويعني بذلك سلطة التقديم إلى جهاز المنوط به توقيع لعقوبة التأديبية.

ولقد حدد المشرع الجزائري الجهاز المخول له سلطة البث في المسؤولية التأديبية لمحافظي الحسابات، إذ عهد إلى غرفة المصالحة، الانضباط والتحكيم سلطة البث في كل إخلال بالواجبات المهنية أو عدم احترام النظام الداخلي للنقابة.

فيما يخص العقوبات التأديبية تتمثل إما في الإنذار، التوبيخ، الإقصاء المؤقت عن ممارسة المهنة، الشطب من الجدول والتوقيف المؤقت.

وقد أعطت القوانين المنظمة للمهنة لمحافظي الحسابات الحق في الطعن في العقوبات التأديبية والتي من شأنها أن تأثر في المسار المهني لأي محافظ للحسابات. [1]

2- المسؤولية المدنية: لقد أقر المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في نص المادة 45 من القانون المنظم للمهنة، كما أكد على ذلك نص المادة 715 مكرر 14 فقرة 01 من القانون التجاري.

المتفحص لنص المادة 715 مكرر فقرة 01 تجد أنه نتيجة للنقل الوفي لنص المادة 234 من القانون 537/66 المنظم للشركة في فرنسا، غذ أن هذا القانون جاء ينظم أساس المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات، فبعد أن كانت المسؤولية المدنية تقام على أساس أحكام الوكالة في

[1]- فتحي طيطوس، **محافظ الحسابات في الجزائر، دفاتر السياسية والقانون**، العدد 09، جوان 2013، جامعة سعيدة (الجزائر)، ص: 214.

ظل القانون القديم تغير الأساس باعتبار العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بالشركة ليست علاقة تعاقدية وإنما هي علاقة قانونية حتى ولو سلمنا بأن محافظ الحسابات يعين عن طريق العقد.

ولقيام المسؤولية المدنية ينبغي توفر الشروط القانونية والتي في مقدمتها توافر خطأ محافظي الحسابات، إلا أننا لا نجد تعريف الخطأ لا في القانون المدني باعتباره الشريعة العامة ولا في القانون المنظم للمهنة، غير أنه كانت لفقهاء الفرنسيين بعض المحاولات من اجل التعريف بخطأ محافظي الحسابات، فقد عرف أنه انحراف محافظ الحسابات عن السلوك الغير المألوف، سواء تعلق الأمر بخطئه الشخصي أو خطأ العاملين تحت إشرافه فيكون محافظ الحسابات مسؤولا مدنيا عن هاته الأفعال متى تسببت في أضرار واستطاع طالب التعويض أن يثبت وجود علاقة سببية بين العقل الضرر الناتج عنه.

غير أنه يمكن لمحافظ الحسابات أن يدفع المسؤولية عن نفسه بإثباته عدم وجود خطأ أو إثباته أن الضرر كان نتيجة أسباب خارجة عن نطاق إرادته أو كان نتيجة خطأ الضحية نفسه.

أما عن الجهة القضائية المختصة بالدعوى المسؤولية المدنية، فلا نجد حكم خاص في القانون المنظم وأمام ذلك ترفع الدعوى ضد محافظ الحسابات أمام الجهة القضائية التي يقع محل إقامته في دائرة اختصاصها. [1]

3- المسؤولية الجنائية: لقد سبق وأن أوضحنا أن مسؤولية المراجع تجاه عملية وتجاه الغير تمثل المسؤولية المدنية في هذا الصدد والتي تعطي للطرف المتضرر من تصرفات المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع قدر ما أصابه من ضرر، أما المسؤولية الجنائية فيتعدى الضرر فيها نطاق الصرف الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل، ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمراقب الحسابات، والتي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات، ولاشك أن النص على المسؤولية الجنائية للمراجع ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة، جمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومزاولي المهنة والآراء التي يبديها مزاولي المهنة عن مدى صدق وسلامة مخرجات النظام المحاسبي، وأي خدمات إدارية أو استشارية أخرى.

ويلاحظ أن مسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية، بخلاف المسؤولية المدنية، فكل من يعترف أحد الأفعال التي يعاقب عليها القانون يتحمل هو شخصيا العقوبة حتى ولو كان من بين موظفي مكتب المراجعة أو أحدج معاوني المراجعة.

[1]- فتحي طيطوس، نفس المرجع السابق، ص: 45.

ولقد حدد قانون الشركات في جمهورية مصر العربية رقم 159 لسنة 1981، الأفعال التي تستوجب مساءلة المراجع جنائيا، والعقوبات التي تقابل كل منها. [1]

ويتضح ذلك من الرجوع إلى عدد من المواد في هذا القانون على النحو التالي: [2]

– لقد نصت المادة رقم (162) على: "مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه، يتحملها المخالف شخصيا أو بإحدى هاتين العقوبتين".

– كل ما أثبت عمدا في نشره إصدار الأسهم أو السندات بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية، وكل من يوقع تلك النشرات تنفيذا لهذه الأحكام.

– إذا صادق المراجع الخارجي على توزيع أرباح أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة.

– كل مراقب (مراجع) وكل من يعمل في مكتبة تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته، او أفضى عمدا وقائع جوهرية او أغفل عمدا هذه الوقائع في التقرير الذي يقدم للجمعية العامة وفقا لأحكام هذا القانون.

– كل من زور في سجلات الشركة أو أثبت فيها عمدا وقائع غير صحيحة أو أعد عرض تقارير على الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة أو غير صحيحة كان من شانها التأثير على قرار الجمعية.

ويلاحظ أن الجرائم السابقة يشترط فيها ضرورة توافر شرط التعدد من جانب مراقب الحسابات (المراجع الخارجي).

– كذلك نصت المادة رقم (163) على: (مع عدم الإخلال بأي عقوبات أشد منصوص عليها في قوانين أخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ولا جنية ولا تتجاوز خمسمائة جنية، من يعين مراقب بالمنشأة على حلاف أحكام الخطر المقررة في هذا القانون).

ولم ينص المشرع في هذه الحالة على ضرورة توافر شرط التعدد لتجريم هذا العمل.

– ومن ناحية أخرى نصت المادة رقم (178) بانه يعاقب بالحبس كل من حرض أو اتفق أو ساعد أي ممول أو منشاة على التهرب من أداء الضريبة المنصوص عليها القانون الضريبي كلها أو بعضها، ويقضي في حالة الحكم بالإدانة بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من

[1]– محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين نظرية والممارسة**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص: 138.

[2]– نفس المرجع، ص: 139.

الضريبة المستحقة ويكون المحكوم عليه متضامنا مع الممول أو المنشاة في أداء قيمة الضريبية المستحقة والتي يتم أداؤها لمصلحة الضرائب نتيجة للجريمة.

– من ناحية أخرى نود الإشارة أن المراجع الخارجي قد يكون مسؤولا إذا ما زوال أي فعل يعاقب عليه قانون العقوبات باعتباره أحد أفراد المجتمع، هذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية التي تعتمدها الممارسة المهنية التي سبق وأن أوضحتها. [1]

[1]– محمد سمير الصبان، نفس المرجع السابق، ص: 140.

المبحث الثالث: أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير المراجعة

لكي يؤدي محافظ الحسابات مهامه على اكمل وجه لابد عليه من استخدام بعض الوسائل التي تساعده في إطار مهامه، وتسهل عليه عملية التدقيق التي يقوم بها، ومن بين هذه الوسائل نجد أوراق العمل الممثلة في ملفات يكونها من خلال جمع المعطيات والبيانات عن المؤسسة لتي يقوم بتدقيق حسابتها، لإبداء رأيه الفني والمحايد في شكل تقارير يقدمها لمستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: جمع أدلة الإثبات وطريقة حفظه

يجب على المراجع الإدلاء برأيه أن يكون لديه أدلة إثبات وقرائن تدعم تقريره وهذه الأدلة أو القرائن يحصل عليها المراجع عن طريق الإطلاع على المعلومات المحاسبية والقيام بمختلف الاختبارات واستعماله لوسائل فحص الحسابات.

أولا– أدلة الإثبات (قرائن) محافظ الحسابات:

سنستعرض ماهية أدلة الإثبات (قرائن) محافظ الحسابات من خلال التعريف بها وإبراز مختلف أنواعها.

1– مفهوم أدلة الإثبات (قرائن) محافظ الحسابات:

تعرف أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقديم المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، فمعظم جهد المراجع الذي يبذل في تكوين رأيه عن القوائم المالية إنما يتمثل في جمع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة، أي أن المراجع الحيادي يجب عليه جمع تلك الأدلة التي تساعده على الحكم على ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[1]

وتعرف أيضا أدلة الإثبات هي التي "تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر". [2]

[1]– مراد بودياب، نفس المرجع السابق، ص: 34.

[2]– محمد سمير الصبان، نفس المرجع السابق، ص: 363.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن أدلة الإثبات هي تلك الأسس أو الأساليب التي تساعد في تحويل الإدعاءات أو الاعتقادات المزعومة من أنواع أدلة الإثبات.

2- أنواع أدلة الإثبات (القرائن) محافظ الحسابات:

هناك عديد من أنواع أدلة الإثبات في المراجعة وأهمها: [1]

2-1- المستندات: قد تأخذ أدلة الإثبات في المراجعة أشكال مختلفة نذكر أهمها فيما يلي:

- مستندات معدة خارج المشروع ومستعملة داخله كفواتير الشراء مثلا.
- مستندات معدة داخل المشروع ومستعملة خارج كفواتير البيع.
- مستندات معدة ومستعملة داخل المشروع كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

2-2- المصادقة: هي وثائق مكتوبة مثل الشهادات أو الإقرارات التي تهدف إلى قرار حقيقة معينة أو تأكيدها يحصل عليها مراجع الحسابات من داخل المنشأة أو من خارجها لتدعيم الفحص الذي قام به، وتعتبر المصادقة الخارجية من أقوى أدلة الإثبات في عملية المراجعة.

2-3- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية له تأثير مباشر على نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الحسابات وبالتالي يحكم كمية الأدلة التي يجب أن يحصل عليها لتأييد المبالغ الواردة بالقوائم المالية.

2-4- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية: هناك احتمال كثير للوقوع في الخطأ الحسابي عند القيام بالعمليات الحسابية الأربع وخاصة الدورة المحاسبية المتعددة المراحل التي تمر بها البيانات، ولهذا تقوم المراجع بالتأكيد من هذه العلميات بنفسه ويتحقق من نتيجتها لتكون قرينة قوية.

2-5- الاستفسار: هو عبارة عن مجموعة الأسئلة الموجهة إلى الشخص لديه معلومات حول جانب معين من جوانب نشاط العميل، ومن ثم فهي توجه عادة إلى العاملين لدى العميل، كما أنه تثار عادة خلال كل خطوة من خطوت عملية المراجعة، بدأ من التخطيط التمهيدي للعملية إلى الاختبارات النهائية لأرصدة الحسابات.

2-6- الوجود الفعلي: يعتبر الوجود المادي أو الفعلي من الأدلة والبراهين القوية في عملية المراجعة، فالوجود قرينة على صحة الأصل، ويستطيع المراجع أن يتحصل على درجة كبيرة من التأكد عند مشاهدة الأصل الموجود كالبضاعة والأصول الثابتة الملموسة.

[1]- مراد بودياب، نفس المرجع السابق، ص: 35.

2-7- الشهادات المقدمة من الغير: وهذه الشهادات تعني موافقة الغير أو اعتراضهم على مدى صحة أرصدة حساباتهم كما هي مقيدة بدفاتر المنشأة.

2-8- المحدثات الشفهية: تعتبر المحادثات الشفهية مع بعض المسؤولين والعاملين في المنشأة من أدلة الإثبات المساعدة التي قد يتحصل المراجع عن طريقتها على بعض المعلومات المفيدة. [1]

ثانيا- أوراق عمل محافظ الحسابات:

نستعرض ماهية أوراق عمل محافظ الحسابات من خلال التعريف بها وإبراز مختلف أنوعها.

1- مفهوم أوراق عمل محافظ الحسابات:

تعرف أوراق عمل محافظ الحسابات على أنها: "تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع لإظهار ما قام به من عمل والطرق والإجراءات التي اتبعها، والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لدى المراجع الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير، والقرائن لمدى الفحص الذي قام به، والدليل على اتباع العناية المهنية أصناء عمليات الفحص". [2]

كذلك يمكن تعريف أوراق عمل بأنها: "أدلة مكتوبة وملموسة يتم تجميعها بواسطة مراقب الحسابات خلال القيام بإجراءات المراجعة إعداد التقرير، ومن ثم فهي على كل ما قام بإعداده مراقب الحسابات، ومن ثم الحصول عليه، والطرق التي ابتعها والنتائج التي توصل إليها". [3]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن أوراق عمل محافظ الحسابات هي مختلف المعلومات والبيانات التي تحصل عليها أثناء عملية التدقيق، وقام بتدوينها أو حفظها في ملفات من أجل مساعدته على إتمام عملية التدقيق وكتابة التقرير.

2- أنواع أوراق عمل محافظ الحسابات:

الأنواع الرئيسية لأنواع العمل في المراجعة ما يلي: [4]

[1]- مراد بودياب، نفس المرجع السابق، ص: 36.

[2]- أمينة لعويسي، نفس المرجع السابق، ص: 31.

[3]- محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 305.

[4]- نفس المرجع، ص: 381- 382.

2-1- برامج المراجعة: وهي الخطط التي يعدها المراجع لتنفيذ عملية المراجعة، وكما سبق أن أوضحنا عند دراسة معايير المراجعة المتعارف عليها لأداء المهني، فإنّ هذا البرنامج بالإضافة إلى الأوراق المكملة له مثل الأسئلة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

2-2- موازين المراجعة: يمثل ميزان المراجعة حلقة الاتصال بين حسابات دفتر الأستاذ وبين القوائم المالية الختامية التي يتعين على المراجع أن يبدي رأيا عن مدى سلامتها، وتشتمل هذه الموازين على أرصدة جميع الحسابات الظاهرة بالدفاتر في تاريخ معين، وقد يحتاج إعداد تلك الموازين وجود عدد من الكشوف المرفقة لتحليل بعضا من تلك المفردات.

2-3- الجداول الملحقة: وهي التي يعدها المراجع للإفصاح عن العمل الذي تم تأديته في جميع القرائن للحصول على الإقناع بدقة الحسابات وتتخذ هذه الجداول شكل مذكرات التسوية أو تحليلات كاملة لجميع العمليات في بعض الحسابات، وإجراءات مقارنات بين الأرقام الشهرية لبعض العناصر، وقد تعد هذه الجداول بواسطة العميل مع الاستعانة بالمستندات التي تخضع لفحص المراجع.

2-4- المصادقات: وهي التي يتم الحصول عليها من العملاء البنوك الدائنون، ويتعين على المراجع أن يتحقق من مدى جدية تلك المصادقات عن طريق التحقق من توافر الشروط الواجبة في إعداد المصادقات وإعادتها إلى المراجع مباشرة.

2-5- المحاضر والمستخرجات من العقود والسجلات الأخرى: نجد أن صور محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين، وكذلك فإن صور العقود المرتبطة بعمليات المشروع والملاحظات التي يبديها المراجع عن تلك العقود تدخل ضمن أوراق العمل (مثل عقود إصدار السندات).

2-6- القيود الدفتيرية والتسويات: قد ينتج عن عمليات الفحص اكتشاف بعض الأخطاء بالدفاتر والتي يتعين إجراءات تصحيح لها، وفي هذه الحالة يقوم المراجع باقتراح قيود التصحيح لتلك الأخطاء وإعداد قائمة بجميع تلك القيود على أن يسلم أصل تلك القائمة إلى المسؤولية بالشركة لمناقشتهم ومطالبتهم بإجراء التصحيح اللازم.

2-7- تقرير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية: والذي يبين نتائج فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المنشأة وبيان نقاط لقوة والضعف والتوصيات اللازمة لمعالجة القوائم.

2-8- المسودة الأصلية لتقرير المراجع: تعتبر المسودة الأصلية لتقرير المراجع من أوراق العمل التي يحتفظ بها المراجع للرجوع إليها عند الحاجة، وهو يمثل خلاصة ما وصل إليه حق تاريخ إعداد تلك المسودة. [1]

3- معايير إعداد أوراق عمل محافظ الحسابات:

نجد أن معايير الشائعة لأعداد أوراق العمل هي: [2]

- يجب أن يكون لكل عنصر يظهر في أرواق العمل هدف مرتبط بالمهام التي تقوم بها مراقب الحسابات وكذلك يجب أن يكون هذا الهدف واضحا ليس لمراقب الحسابات فقط، وإنما كذل للآخرين الذين لهم فرصة الاطلاع على هذه الأوراق في حالة غياب مراقب الحسابات.

- عدم ترك أية أسئلة، أو علامات استفهام، أو أية نقاط أو ملاحظات غير كاملة في أوراق العمل.

- وجود سجل لتحديد الأعمال التي كان يجب القيام بها، أولا التسلسل الموضوع للتنفيذ، ثم التأشير في هذا السجل أمام جميع الأعمال التي تم الانتهاء منها.

- يجب أن تظهر في أوراق العمل أية تعديات أو تسويات أو إعادة تبويب للمفردات التي يعدها مراقب الحسابات، بحيث تصبح هذه الأوراق ممثلة لأرصدة ميزان المراجعة المعدل.

- إمكان الاعتماد على مساعدة موظفي العميل في إعداد بعض أنواع أوراق العمل، ولكن لا يعتمد عليها مراقب الحسابات إلا بعد اختيارها للتأكد من سلامتها.

- يجب بيان مصادر الأرقام أو أية معلومات أخرى تتضمنها أوراق العمل، ويجب أن يفحص مكان معين في ورقة العمل لبيان هذا المصدر.

- يجب أن تتضمن كل ورقة من أوراق العمل سردا لما يجب أن يتم عمله وذلك في صيغة واضحة وسهلة.

- يجب أن يكون لأوراق العمل عنوان، يتضمن اسم العميل، والفترة التي تغطيها المراجعة، وما يجب عمله وأخيرا مكان لتوقيع الشخص الذي أعد ورقة العمل وتاريخ إعداد إياها.

[1]- محمد سمير الصبان، نفس المرجع السابق، ص: 382- 383.

[2]- أمينة لعويس، نفس المرجع السابق، ص: 33.

ثالثا– طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات:

نظرا لأهمية أوراق العمل التي يستخدمها محافظ الحسابات لاحتوائها على معلومات هامة حول المؤسسة، فهو ملزم بحفظها على أكمل وجه، لأنه يستفيد منها في أداء مهامه، كما تنفيد أيضا محافظي الحسابات الذين يأتون بعده، والشكل الموالي يوضح كيفية حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات.

الشكل (1–1): طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات

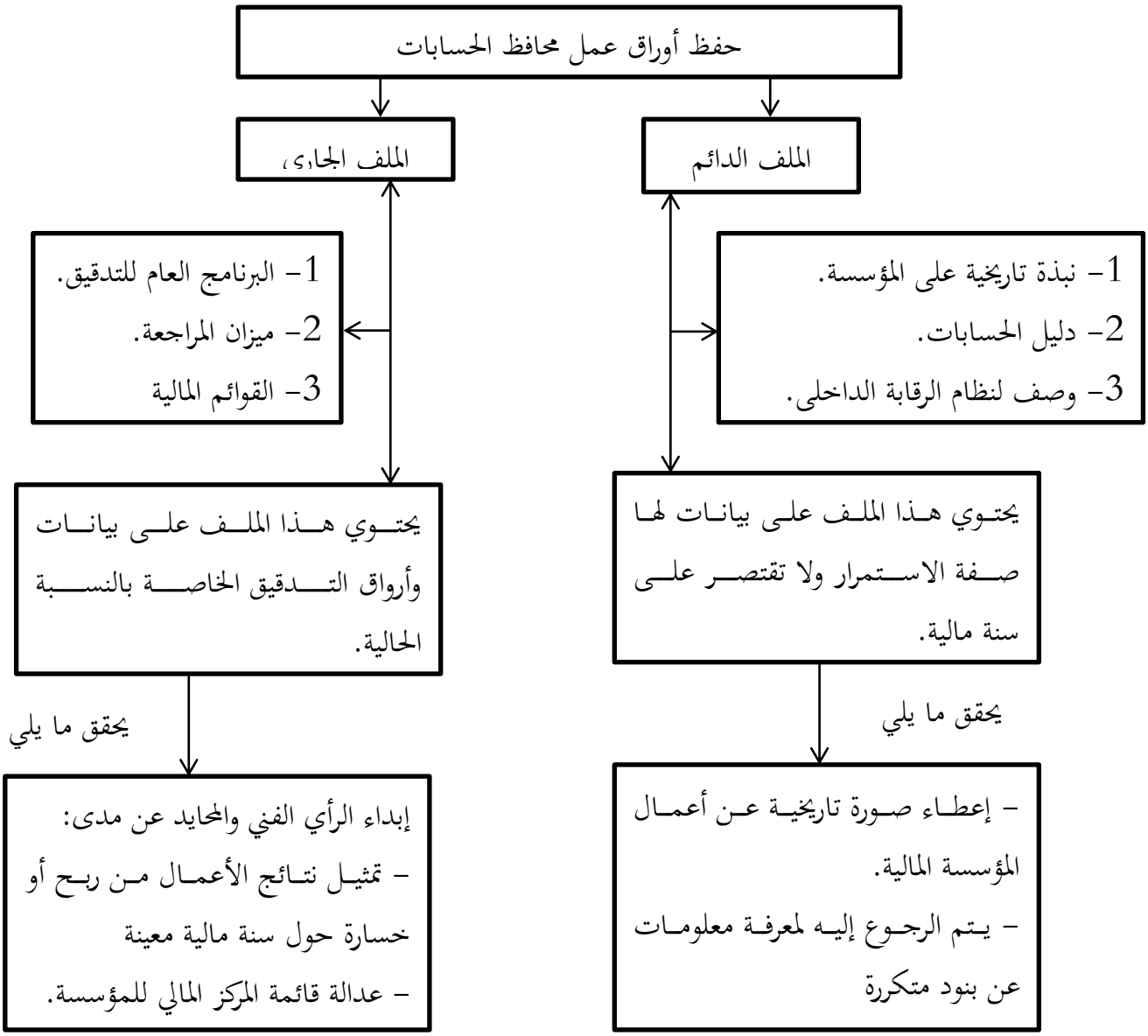

المصدر: خالد بعاشي، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي**، (دراسة ميدانية) لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، مراقبة تدقيق، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020- 2021م، ص: 84.

من خلال الشكل (1-1) يتضح لنا أن أوراق عمل محافظ الحسابات الممثلة أساس في الملف الدائم والملف الجاري تحتوي على معلومات هامة حول المؤسسة، لذا يتعين على محافظ الحسابات الالتزام بحفظ ملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتداء من أول يناير لآخر سنة مالية لعهدته.

المطلب الثاني: تقارير محافظ الحسابات

يعتبر تقرير المراجعة المنتج النهائي لعملية المراجعة وهو أداء اتصال بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية ويتم الاعتماد عليه لاتخاذ مختلف القرارات، ونظرا لأهميته التي يكتسبها التقرير فقد تم تأطيره بمجموعة من المعايير، هذا ما سنتطرق إليه من خلال إبراز مختلف تقارير محافظ الحسابات والمعايير التي يعتمد عليها في كتابة هذه التقارير.

أولا– مفهوم التقرير محافظ الحسابات:

لقد نص المعيار الرابع من معايير إعداد التقرير على ضرورة إعداد المدقق لتقرير يبين فيه رأيه المحايد المستقل في القوائم المالية ككل (أي حدة واحدة) كما نجد أن قوانين الشركات في دول المختلفة تنص أيضا على ضرورة القيام المدقق بوضع تقرير بخلاصة عمله المعينة وميزانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الأرباح وأن يقترح في هذا التقرير المصادقة على الميزانية السنوية بصورة مطلقة أو مع التحفظ. [1]

ولقد عرف "**هادي التميمي**" تقرير المراجع على أنه "خلاصة ما توصل إليه مراجع الحسابات من خلال مراجعته والتعرف على أنشطة المؤسسة وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المراجع". [2]

كذلك عرف "**مصطفى حسين خضير**" فيرى أن تقرير المراجع هو "الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية". [3]

ثانيا– إعداد التقارير كمحافظ الحسابات:

تكمل المسؤولية الأساسية لمراجع الحسابات في أن يبين لأطراف المستفيدة من تقرير ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة أم لا.

---

[1]– خالد أمين عبد الله، نفس المرجع السابق، ص: 441.

[2]– أمينة لعريسي، نفس المرجع السابق، ص: 26.

[3]– نفس المرجع، ص: 36.

1- الأركان الشكلية للتقرير:

بعد قيام المراجع بفحص وتقييم النتائج المستنبطة من أدلة التي تم الحصول عليها، أصبح هذا التقييم بشكل أساس لإبداء الرأي بالقوائم المالية، ويتضمن التقرير العناصر التالية: [1]

1-1- الركن الأول من التقرير يجب أن يحتوي على ما يلي: تاريخ التقرير، اسم مكتب المراجع، رقم المراجع، الفئة الذي ينتمي إليها، توقيعه.

1-2- عنوان التقرير: يجب أن يعنون تقرير المراجع بهذه العبارة في أعلى تقرير، تقرير مراجع الحسابات، الخارجي المستقل، وذلك لتمييز عن باقي التقارير المالية والإدارية التي تعدها إدارة الشركة وغيرها.

1-3- الجهة الموجهة إليها التقرير: وهي الجهة التي أصدرت للمراجعة الأمر بالقيام بأعمال الموجهة فهي إما إدارة الشركة أو مساهمي الشركة المساهمة.

1-4- الفقرة الافتتاحية للتقرير: يجب أن تشمل الفقرة الافتتاحية للتقرير على النقاط التالية:

- أن يذكر المراجع القوائم المالية الذي راجعها بالاسم والفقرة التي تغطيها مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل.

- إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وذلك لإزالة أي شك أو غموض عمن قام بإعداد هذه القوائم.

- إن مسؤولية مراجع الحسابات هي فقط إبداء الرأي الفني عليها وفق للمبادئ المحاسبية المتعرف عليها والمقبولة قبولا عاما.

2- فقرة النطاق:

لقد كان التطرق للمراجعة وفق للمعايير الدولية للمراجعة، حيث أن تلك المعايير المقررة تتطلب أن يتم تخطيط وإنجاز عملية المراجعة على ضوء برنامج محدد للحصول على تأكيد بأن هذه القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية، إضافة إلى الفحص أدلة الاثبات على أسس اختبارية بما يعزز الإفصاح الوارد في القوائم المالية.

2-1- فقرة الرأي: يجب أن ينص التقرير المراجع على رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة لإطار التقارير المالية.

2-2- تاريخ التقرير: يجب على المراجع أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية المراجعة، وبما أن مسؤولية المراجع هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من

[1]- مراد بودياب، نفس المرجع السابق، ص: 36.

الإدارة، لذا فيجب على المراجع عدم إصدار تقريره بتاريخ يسبق تاريخ توضيح وموافقة الإدارة على تلك البيانات.

2-3- عنوان المراجع: يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع محدد، وهو عادة المدينة التي يدير فيها المراجع مكتبه المسؤول عن عملية المراجعة تلك.

2-4- توقيع المراجع: يجب أن يوقع التقرير باسم المؤسسة المراجع أو باسم الشخص للمراجع أو كلاهما معا وحسبما هو مناسب.

ثالثا- أنواع تقارير محافظ الحسابات:

تعدد التقارير التي يعدها المراقب الحسابات، بتعدد المهام التي توكل وهي تنقسم أساس إلى نوعين هما:[1]

1- تقرير مختصرة: وهي النوع الشائع الاستخدام، ويطلق عليه البعض تقرير الميزانية، ويتضمن هذا التقرير الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات فيما يتعلق بدفاتر الشركة وحسابتها والقوائم الختامية التي تعدها الإدارة عن نتائج اعمال الوحدة (الشركة) خلال فترة المالية محل المراجعة وعن مركز المالي للشركة في نهاية هذه الفترة.

2- تقارير مطولة: وهي تتضمن التقارير التي تعد لأغراض خاصة مثل التقرير الخاص بشرح وبيان الأخطاء التي اكتشفها المراقب خلال مراجعته، والتوصيات بإجراءات أي تعديلات في النظام المحاسبي لغرض رفع كفاءته او تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة، وقد يطلب من مراقب الحسابات أيضا إعداد تقرير بنتائج فحصه في نطاق معين بالذات (مثل المراعة عمليات المخزون لاكتشاف أي اختلاسات بها).

3- تقرير بدون التخفيضات "تقرير المراجعة المختصرة غير متحفظ":

وهو تقرير الذي يخص القوائم المالية كوحدة واحدة وأحيانا يكون قاصرا فقط على قائمة المركز المالي، وإذا كانت هناك قوائم أخرى مثل، قائمة التغيير في المركز المالي أو حقوق الملكية فيجب على المراجع ذكرها في فقرة النطاق ولا داعي لذكرها في فقرة إبداء الرأي. [2]

وفي هذا التقرير يذكر المراجع رأيه دون أي تحفظات أو قيود ويطلق عليه أحيانا (التقرير غير مقيد) أو التقرير التطبيق.

[1]- محمد سمير الصبان، نفس المرجع السابق، ص: 161.

[2]- زاهرة توفيق سواد، نفس المرجع السابق، ص: 103-104.

ويصدر المراجع تقريره المختصرة غير المتحفظ إذا توافرت كافة الشروط التالية:

– حصول المراجع على أدلة إثبات كافية وذات صلاحية حتى يتأكد من الوفاء بمعايير المراجعة الثلاثة للعمل الميداني.

– أثبتت الأدلة عدم وجود مخالفات جوهرية للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

– لم تحدث أي تغيرات محاسبية هامة من شانها أن تؤثر على إمكانية عمل مقارنات بين الأعوام المالية المختلفة.

– عدم وجود أي ظروف يحيط بها الشك وعدم التأكد لم يكن في الإمكان تقديرها أو إزالتها وإزالة أثارها كما في تاريخ تقرير المراجعة.

المطلب الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف غش والخطأ

تعد إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن وجود أخطاء وغش بالقوائم المالية لأن من مهامها إنشاء أنظمة رقابية محاسبية فعالة، بحيث تضمن حماية أصول المؤسسة من السرقة والاختلاس والغش وتضمن حقوق الأطراف ذات العلاقة، سنحاول إبراز من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من الخطأ والغش في القوائم المالية أشكالهما وانواعهما.

أولا– مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الغش:

إنّ ظاهرة الفساد المالي والناتجة عن التلاعب او الغش ليست بالشيء الجديد في عصرنا هذا، بل تمتد جذورها منذ أمد بعيد إلا أن حجمها ونتائجها بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية فضلا عن ذلك شهدت معظم دول العالم فضائح مالية كبيرة نتيجة غياب الدور الفعال للأجهزة الرقابية وما نتج عن ذلك من نشاط سواء تلك التي تعلقت بإفلاس شركات كبيرة أو مشاكل مصرفية كبيرة، الأمر الذي تطلب معه إعادة النظر في مدى فاعلية معايير المحاسبية والمراجعة، ومدى فاعلية الرقابة الداخلية والخارجية على القوائم المالية للشركات ومصداقيتها، وكيفية ضمان الشفاهية الكاملة في الإفصاح المحاسبي عن نتائج العمليات والمركز المالي والحيلولة دون وقوع أية انحرافات مالية والكشف عنها في الوقت المناسب.

وتعتبر مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف غش وتلاعب الإدارة والتقرير عنه من القضايا الهامة، ويرجع ذلك إلى الدور الهام للمراجع الخارجي في إعطاء تأكيد معقول عن صحة القوائم المالية وخلوها عن الانحراف الجوهرية. [1]

[1]– أحمد محمد نور وآخرون، **دراسة متقدمة في مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2007، ص: 309.

1- مفهوم الغش:

إن الغش في القوائم المالية ليست شيئا جديدا، وعلى أثر تلك الفصيحة استجابت المهنة المراجعة عن طريق تحديد المعايير الرسمية الأولى الخاصة بإجراءات المراجعة.

والإستجابة إلى مزيد من الغش في الوقت الحالي، تطورت المعايير للتعامل مع تقديم مخاطر الغش واكتشافه Fraud risk assessement and detection لذلك فمن الأهمية مناقشة مسؤولية المراجع عن تقديم محاضر الغش واكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش فضلا عن تحديد المجالات الرئيسية لمخاطر الحدوث بالإضافة إلى الضوابط الرقابية لمنح ذلك لغض وتحديد إجراءات المراجعة الخاصة باكتشافه. [1]

2- أنواع الغش:

يعرف "الغش" في سياق المراجعة القوائم المالية، بانه تحريف متعمد بالقوائم المالية ويمكن تقسيم الغش إلى نوعين: [2]

2-1- تقرير مالي مضلل Fraudulent Fianancial Reporting: ويقصد بالتقرير المالي المضلل التحريف المعتمد، او حذف قيم معينة أو إخفاء إفصاحات معينة بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية، كذلك قد يكون التضليل بالقوائم المالية لتحسين صورة المركز المالي للشركة عن طريق إخفاء بعض الالتزامات.

2-2- اختلاس الأصول Misappropration of Assets: يعني سرقة بعض أصول الشركة، وهي عموما ظاهرة لا تنكر كثيرا كما أنها تتضمن مبالغ ليست ذات أثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشرها ما لغلق الإدارة حول هذه الظاهرة، وهذا النوع من الغش يسمى أحيانا بغش العاملين، وموظفي التنظيم لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش.

ثانيا- مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الخطأ:

ليس من مسؤولية المدقق التمييز بين الأخطاء التي حدثت بحسن نية ذلك التي حدث بسوء نية لا يعتبر محققا جنائيا ويجب ألا يخرج عن نطاق اختصاصه الذي لا يتعدى إبلاغ

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الناشر الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 270.

[2]- أحمد محمد نور وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 309- 310.

الإدارة بالخطاء التي تم اكتشافها ورأيه في التعديلات الواجب إجراؤها في الحسابات لتصحيح تلك الأخطاء.[1]

1- مفهوم الخطأ:

أشار المعيار المراجعة الدولي (240) إلى أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو في تقديم محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تغيير خاطئ للحقائق، او خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف او التصنيف أو العرض أو الإفصاح، كما عرفه على أنه تلك الأخطاء غير متعمدة التي لا ترتكب عمدا أو بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في الأداء اعمالهم، وكذلك عرفه على أنه حجم السجلات المحاسبية عن الإفصاح كما حدث فعلا بشكل غير عمدي.

ولاشك بأن حدوث الخطأ الموجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد قوائم المالية. [2]

وهناك بعض الأخطاء التي يجب على المدقق اكتشافها مثل الأخطاء التي تؤدي إلى عدم توازن ميزن المراجعة إلا إذا أحاط بتلك الأخطاء أحد الفروق الآتية: [3]

- أن يكون مبلغا بسيطا نسبيا.

- أن يكون المدقق قد طلب من موظفي المشروع البحث عن سبب وجود الفرق الذي أدى إلى عدم توازن ميزان المراجعة ولم يتمكنوا من العثور عليه.

- أن يكون المدقق قد قام بجميع ما هو مطلوب من إجراءات وفحص وتحريات ولم يتصادق ما يدعو إلى إثارة الشكوك في أي ناحية وبذلك يكون قد اقتنع بأن الفرق البسيط في الميزان لا يخفي وراء لاعبا أو غش أخطر مما يبدو في ظاهرة.

- إن نظام الرقابة الداخلية سليم ومطبق تطبيقا صحيحا.

2- أسباب الأخطاء:

تعدد خطوات الدورة المحاسبية يستوجب تعدد الموظفين وبالتالي تختلف القنوات التي تجعل احتمال السهو وأخطاء كبيرة لأسباب منها:

---

[1]- محمد نواف عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 141.

[2]- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، نفس المرجع السابق، ص: 196.

[3]- محمد نواف عباس الرماحي، نفس المرجع السابق، ص: 142.

- جهل كتبة إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية.
- الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية.

3- أنواع الأخطاء:

3-1- أخطاء الحذف: تنتج من عدم تسجيل عملية بأكملها أو أحد طرفي القيد ويطلق على الأول الحذف الكلي والثاني الحذف الجزئي.

3-2- الأخطاء الإرتكابية: وتظهر أثناء عملية النقل من المستندات أو تجميع القيود في الصفحات المختلفة ومثال الأخطاء الإرتكابية الخطأ في حانات دفتر النقدية والذي يؤدي إلى خطأ في الرصيد، ويظهر أيضا من خلال ميزان المراجعة.

3-3- الأخطاء المتكافئة: يتطلب هذا النوع من الأخطاء عناية كبيرة من المراجع وذلك لعدم تأثيرها في توازن المراجعة، ويلاحظ أن الخطأ المتكافئ قد يكون في حساب واحد، أو في حسابين مختلفين مما يؤدي لاختلاف أو خطأ في صحة أرصدة الحسابين وبالتالي في الحسابات الختامية.

فمثلا تسلم مبلغ من أحد العملاء وتقييد خطأ لحساب عميل آخر، وعلى الرغم من هذا الخطأ فإن أرصدة العملاء تظل متساوية مع رصيد إجمالي العملاء.

3-4- الأخطاء الفنية (الخطأ في السياسة المحاسبية): وتنتج من عدم صحة المصالحة المحاسبية لعمليات المنشاة، وتعد من أخطر أنواع الأخطاء لأنها تؤثر بشدة على عدالة وصدق نتائج الأعمال والمركز المالي. [1]

[1]- زهرة توفيق سواد، نفس المرجع السابق، ص: 177- 179.

خلاصة الفصل:

الجدير بالذكر أن جوهر عملية المراجعة الخارجية يكمن في مراجعة عناصر من قبل المراجع وذلك بغرض تمكين من إبداء رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل المؤسسة وفقا لسياسات محاسبية محددة، فهي تهتم بفحص الدفاتر والسجلات لغرض التأكد من صحة القوائم المالية ومدى مطابقة نتائج عملية الشركة بالمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ولابد على المراجع أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة، فبدون أي شك فإن احترامه لتلك المعايير يسهل على المراجع القيام بمهامه، للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية الشركة الحقيقية، ويشرك في الشخص المراجع أن يكون مستقلا عن الشركة وذو خبرة وكفاءة مهنية.

وبالنسبة لدراسة الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات، توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى عدالة وصدق القوائم المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة محل تدقيق.

كما تم التوصل إلى أن التزام محافظ الحسابات بقواعد أخلاقية المهنة ومعايير التدقيق المتعارف عليها، تجعله شخصا مهنيا محترف وأمينا، مما يكسبه الثقة لدى المساهمين.

نستنتج أن مهنة محافظ الحسابات هدفها الأساسي هو التحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، وذلك عن طريق إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عادلته في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة ويشترط فيه أن يكون مستقلا ومحايد وذو كفاءة مهنية وخبرة وتأدية مهامه واحترام معايير متعارف عليها في التدقيق مما يسهل للمحافظ القيام بمهمة التدقيق.

الفصل الثاني

تقديم النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

بعد إدراك الجزائر إلى ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية مع دول العالم؛ باشرت الجزائر عملية الإصلاح في شهر أفريل من سنة 2001، وذلك باستدعاء عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني، وبعد العديد من الجلسات والحوارات أثمرت هذه العملية بإصدار النظام المحاسبي المالي بموجب قانون 2007/11/25 والذي ألغي نهائيا العمل بالمخطط المحاسبي الوطني، الذي يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه.

وبحلول سنة 2010 أصبح إلزامي على المؤسسات التي تنشط في الجزائر وتدخل تحت التطبيق للالتزام بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي، ومن خلال النظر إلى أهم التغيرات التي جاء بها على مستوى المبادئ والطرق المحاسبية، ولهذا ندرك مدى حرص النظام المحاسبي المالي على خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وعليه من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية وهذا من خلال المباح التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: تطبيق وتقييم النظام المحاسب المالي في الجزائر.

المبحث الثالث: الإطار الفكري للقوائم المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي

إن تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي والذي يحاول أن يكون متوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا لكي يمكنها من مواكبة التطورات والاحتياجات الاقتصادية المنبثقة عن العولمة المالية والاقتصادية عكس المخطط الوطني الذي أصبح غير قادر على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد، وسنحاول في هذا المبحث تطبيقه وأهميته مع ذكر أهم مبادئه وفروضه.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة مختلف التعاريف حول النظام المحاسبي وكذا أهميته مع إبراز أهم أهدافه.

أولا– مفهوم النظام المحاسبي المالي Système comptable financier:

يعتبر النظام المحاسبي المالي أحد الأنظمة المتعارف عليها في مجال العمل المالي بصفة عامة والمحاسبي بصفة خاصة ومن خلال هذا لقد تعددت التعاريف على النحو التالي:

القانون رقم (07-11) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي وقد عرّف في المادة (03) على أن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية".[1]

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي على أنه ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة من الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها في نهاية الفترة المالية.[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكننا أن نستنتج أن النظام المحاسبي هو وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على عناصر الاتفاق والإيراد وأصول وخصوم المنشأة وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا.

---

[1]– الجريدة الرسمية "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، العدد 74، الموافق لـ 2007/10/25، المادة 03، ص: 03.

[2]– وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، "**المحاسبة المالية في قياس والاعتراف وإفصاح محاسبي**"، دار الوراق، عمان– الأردن، 2002، ص: 72.

يطبق النظام المحاسبي المالي على شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظمي بمسك المحاسبة المالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

تلتزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية: [1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير تجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا– أهمية النظام المحاسبي المالي:

تتجلى أهمية النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية: [2]

- يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا عند إعداد القوائم المالية؛
- يستجب لاحتياجات المستثمرين المالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مبسطة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومة التي تشكل أسلوب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي مع الأنظمة المحاسبية المالية؛

[1]– الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، المواد (2، 3، 5)، ص: 03.

[2]– مراد آيت محمد، "**ضرورة تكييف بنية المحاسبة بالجزائر مع متطلبات نظام محاسبي مالي خلال فترة 2010– 2013**"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة جزائر 3، 2013– 2014، ص: 243.

– تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

– يعتمد القيمة العادلة في تقييم الأصول بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع. [1]

– ترقية جودة القوائم المالية والتوجه نحو المزيد من الشفافية المحاسبة والمالية، وتوخي الدقة والسلامة في إجراء التقييم المحاسبي للوضعيات للمعنيين؛

– تسهيل أعمال مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية؛

– تحفيز الاستثمار بتوفير زخم مناسب وكافي من المعلومات المالية المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وتحسين أداء المؤسسات لاسيما على التنظيم الداخلي. [2]

ثالثا– أهداف النظام المحاسبي المالي:

يساعد النظام المحاسبي المالي على تحقيق عدة أهداف يمكن تلخصها فيما يلي: [3]

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبة الدولية؛

– الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛

– العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

– المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على مستوى الوطني من خلال المعلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛

– استفادة شركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

– يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

ويسمو أيضا النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية: [4]

---

[1]– محمد آيت مراد، نفس المرجع السابق، ص: 243.

[2]– نور الدين نجيب، "**الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري. أثره على تنشيط وتأهل بورصة الجزائر**"، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 23، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص: 118.

[3]– عاشور كتوش، "**متطلبات تطبيق نظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة شلف، الجزائر، ص: 292.

[4]– خالد بعاشي، نفس المرجع السابق، ص: 29.

– اعتماد حل دولي الذي يقرب تطبيق المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛

– تغليب الجوهر الاقتصادي على الجوهر القانوني؛

– توفير الحلول المناسبة للعمليات التي لم يتم معالجتها سابقا؛

– الاستجابة لاحتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية (المستثمرين، المسيرين، المقرضين، الزبائن، المدققين ومصلحة الضرائب).

المطلب الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المميزات النظام المحاسبي المالي وخصائصه وكذلك إبراز أهم وظائفه.

أولا– مميزات النظام المحاسبي المالي:

يتميز هذا النظام من مجموعة من الاستحداثات الأساسية والجديدة والمتمثلة في: [1]

– تبني قواعد عصرية متعلقة بتنظيم المحاسبة ولاسيما مسك المحاسبة؛

– توسيع مجال تطبيق مقاربة بالمخطط الوطني المحاسبي؛

– وصف لمحتوى كل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة أي الحصيلة المتمثلة في حساب النتيجة، جدول التدفقات الخزينة المالية، وتقديم ذلك وفق معايير دولية؛

– وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة والأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء وكذا النواتج؛

– وجوب تقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛

– تأسيس نظام محاسبة بسيط يرتكز على محاسبة خزينة خاصة بالمؤسسات المصغرة وصغار التجار والحرفيين؛

– توضح قواعد تقييم وحساب كل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط الوطني المحاسبي مثل القرض الإيجاري.

[1]– حدة متلف، علي بوخالفة، "**الإطار التصوري كانعكاس تقييمي لمبدئ تطبيق SCF**"، مجلة اقتصاد صناعي، مجلد 09، العدد 02، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019، ص: 150.

ثانيا– خصائص النظام المحاسبي المالي:

فيما يلي سنستعرض أهم الخصائص التي يجب أن تصف بها النظام المحاسبي المالي: [1]

– أن يتصف النظام المحاسبي بقدرته على توفير المعلومات اللازمة وبالسرعة المطلوبة وأن تمتاز هذه المعلومات بالدقة؛

– المرونة حيث يطرأ على المنشأ مجموعة من الظروف تستدعي إحداث بعض التغيرات، فإذا كان النظام المحاسبي مرنا فإنه يستوعب هذه التغيرات؛

– أن يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من تعليمات الضبط الداخلي والرقابة الداخلية؛

– كفاءة النظام المحاسبي وتعني قدرة النظام المحاسبي على تحقيق الأهداف التي تم إيجاده من أجلها وبأقل وقت ممكن وأقل تكلفة؛

– ملاءمة النظام المحاسبي للمنشأة من حيث طبيعة نشاطها وحجم عملياتها وشكلها القانوني.

ثالثا– وظائف النظام المحاسبي المالي:

يمكن حصر مجموعة من الوظائف بصورة عامة تتعلق بالنظام المحاسبي هي: [2]

1– جمع البيانات:

تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية والمالية ومثال ذلك عملية بيع السلع وتقديم الخدمات، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على مستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها وفي هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان لآخر (أي من مصدر البيانات إلى أماكن المعالجة).

2– معالجة البيانات:

تتمثل هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات والخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات (البيانات) التي تنتج نهائي والمتمثل بالمعلومات، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل تصنيف البضاعة المباعة تبعا لأصنافها ومن

[1]– رضوان العناتي، رأفت سلامة وآخرون، "**مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**"، دار وائل للنشر، الجزء الأول، عمان– الأردن، 2013، ص: 63- 64.

[2]– عبد الله حسام أبو خضرة، حسين سمير حشيش، "**نظم المعلومات المحاسبية**" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، ص: 16-17.

تنفيذ العمليات المحاسبية المختلفة والقيام ببعض العملات المنطقية لتحويل البيانات إلى معلومات ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نهائية.

3- إنتاج المعلومات:

تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير والمعلومات تقدم لمستخدميها.

المطلب الثالث: ركائز النظام المحاسبي المالي

سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم الركائز التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال معرفة فروضه ومبادئه.

أولا- فروض النظام المحاسبي المالي:

فيما يلي سنقدم فروض النظام المحاسبي المالي الأكثر انتشارا وقبولا في الفكر المحاسبي وهي:

- فرض الوحدة المحاسبية؛
- فرض الاستمرارية؛
- فرض القياس النقد؛
- فرض التوازن المحاسبي.

1- فرض الوحدة المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند انشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين، لذلك فإن الإقرار عن ملكيتها يتم بواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي تقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة.

وبهذا فإن البيانات المحاسبية في النظام المحاسبي وبجميع أجزائه تعبر عن الوحدة الاقتصادية.[1]

2- فرض الاستمرارية:

إن هذا الفرض يعتمد على أن المنشأة مستمرة في أنشطتها أي لا تم تصنيفها بعد فترة قصيرة، أما إذا ثبت بان المنشأة لن تستطيع الاستمرار في مزاولة أنشطتها فإن افتراض الاستمرارية يسقط في هذه الحالة وتخضع المنشأة لإجراءات التصفية، والاستمرار يعني أن الأصول الثابتة والتي

[1]- وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، نفس المرجع السابق، ص: 47.

في حوزة المنشأة تنطوي على خدمات مستقبلية، ويتم اقتناءها للحصول على هذه الخدمات في المستقبل. [1]

3- فرض القياس النقدي:

ويتضمن ضرورة استخدام وحدة النقد كأفضل أساس أو وسيلة لقياس النشاط الاقتصادي، ولغرض التعبير عن العلميات التي يزاولها المشروع، وكذلك لغرض إجراء التحليلات المحاسبية على النشاط ويواجه هذا الافتراض للانتقاد بسبب التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على مستويات الأسعار، ولذلك تعتبر قيمة النقود وسيلة غير ثابتة لإجراء عملية القياس على العمليات التي يزاولها المشروع وبالتالي قد لا تكون الأساس الأفضل، إلا أنه لم يكن بالإمكان إيجاد بديل عن وحدة النقد. [2]

4- فرض التوازن المحاسبي:

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي والذي مفاده أن جميع العلميات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من توازن طرفي أي قيد محاسبي، ويكاد أن يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في النظرية المحاسبية، والذي لقي قبولا عاما لدى جميع المحاسبين في التطبيق العملي. [3]

ثانيا- مبادئ النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي يقوم على مجموعة من المبادئ يمكن إيضاحها كما يلي:

1- مبدأ الفترة المحاسبية:

يشتق هذا المبدأ من فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية، حيث ينص على ضرورة تقييم حياة المشروع غير المحدودة إلى فترات زمنية دورية متساوية، غالبا ما تكون سنة وذلك لغرض التقدير عن نتائج نشاط المشروع إلى الملاك والمستثمرين والمفرضين وغيرهم من الأطراف الذين يهمهم التعرف على النشاط. [4]

---

[1]- إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، "**أسس ومبادئ المحاسبة المالية**"، دار الحامد للنشر، عمان، 2008، ص: 28.

[2]- رضا هادي صفار، "**مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في قياس المحاسبي**"، دار الثقافة للنشر، عمان، 2011، ص: 33.

[3]- وليد ناجي حيالي، بدر محمد علوان، نفس المرجع، ص: 51.

[4]- رضا هادي صفار، نفس المرجع السابق، ص: 33.

2- مبدأ التكلفة التاريخية:

تعني التكلفة التاريخية هي التكلفة الفعلية للحصول على الأصول وقت تمام الواقعة وهي تعتبر أفضل القياسات المحاسبية للأصول أو الخدمات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية، وهذه التكلفة تشمل ثمن شراء الأصل مضافا إليها كل التكاليف التي تساهم في جعل الأصل صالحا للاستخدام.[1]

3- مبدأ الاستحقاق المحاسبي:

وينص هذا المبدأ على إثبات الفعاليات في دفاتر الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية، على أساس الأحداث المتحققة خلال تلك الفترة، وليس على أساس التدفق النقدي، فتقديم المشروع للخدمات والبضائع، أو حصوله على المنافع يعتمد على زمن تحقق الحدث لغرض إثباته في السجلات المحاسبية، بغض النظر فيها لو تحققت عملة تدفق نقدي من تسديد أو تحصيل للنقدية. [2]

4- مبدأ تحقق الإيراد:

يمثل الإيراد في المحاسبة إجمالي التدفقات التي تؤدي إلى زيادة إجمالي أصول الوحدة الاقتصادية ووفقا لمبدأ تحقق الإيراد فإن الإيراد يعتبر متدفقا متى توفرت قرينة على وجود واقعة أو معيار للاعتماد عليها لتحقق أو اكتساب الإيراد، لأجل توفر الدليل للاعتراف به دفتريا ومع اختلاف وجهات نظر المحاسبين حول معاير تحقق الإيراد فإن الرأي الأرجح هو أن هذا الأخير يتحقق بمجرد بيع السلعة أو تقديم خدمة للعملاء، وهذا المعيار هو المطبق في الممارسات المهنية والتي يستند عليها المحاسبون للإثبات الدفتري. [3]

5- مبدأ المقابلة:

يقصد به الأساس في الاعتراف بالمصروفات، حيث يستخدم مفهوم مقابلة المصروفات مع الإيرادات التي أدت إلى تحقيقها، لغرض التوصل إلى مقدار الدخل المتحقق، ولذلك فإن المصروفات ترتبط بالغرض من انفاقها الذي يتمثل بالحصول على الإيرادات كما أنه لكل إيراد مصروف أداء تحققه. [4]

---

[1]- إسماعيل يحي التركتيكي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 23.

[2]- رضا هادي صفار، نفس المرجع السابق، ص: 34.

[3]- وليد ناجي حيالي، بدر محمد علوان، نفس المرجع السابق، ص: 56.

[4]- رضا هادي صفار، نفس المرجع السابق، ص: 34-35.

6- مبدأ الإفصاح:

يقصد بالإفصاح هو أنه يتمثل بإظهار كل المعلومات التي لها تأثير في اتخاذ قرار معين يتعلق بالمنشأة، كما يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة واضحة ومفهومة.

والإفصاح يعتبر من الأركان الأساسية لوظيفة الاتصال المحاسبية كما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في توفير خاصيتي الملائمة المصداقية في المعلومات المحاسبية. [1]

7- مبدأ الحيطة والحذر:

حيث يتطلب الحيطة والحذر في القياس واتباع الطرق التي من شأنها الابتعاد عن المبالغة في قيمة الأرباح المتحققة والتحوط المقابل لكافة الخسائر المتحملة.

8- مبدأ الأهمية النسبية:

وهو أساس له علاقة بالإفصاح، إذ لابد من مراعاة صفة الأهمية النسبية الأحداث، لغرض إظهارها أو الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المحاسبية. [2]

يوضح الشكل الآتي أن الفروض المحاسبية هي الأساس لاشتقاق المبادئ المحاسبية، حيث توجه الأخيرة (المبادئ) الممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في الحياة العملية من المحاسبين والمدققين لتسجيل العمليات المرتبطة بالمنشآت.

[1]- إسماعيل يحي التركتيكي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 31.

[2]- رضا هادي صفار، نفس المرجع السابق، ص: 35.

الشكل (2-1): ارتباط المبادئ المحاسبية بالفروض المحاسبية

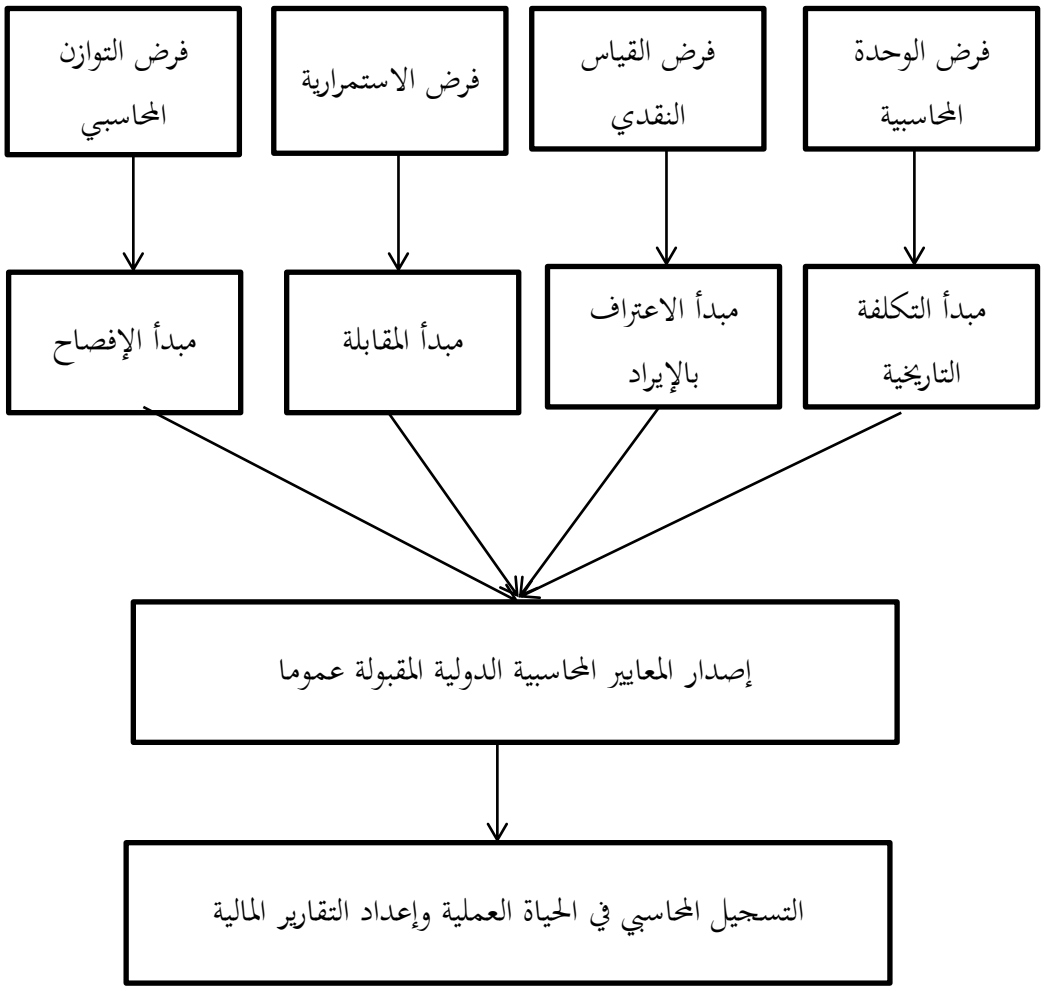

المصدر: رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**" إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص: 65.

المبحث الثاني: تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي

في ظل انتهاج الجزائر لاقتصاد جديد معاكس تماما لسابقه والذي يتميز بحرية السوق وفتح رأسمال اجتماعي وإنشاء بورصة الجزائر، وقد قصر هذا التوجه بشكل نهائي على أية محاولات لإصلاح المخطط القديم، مما استدعى استحداث نسخة جديدة تتوافق مع الاتجاه الدولي ومعايير المحاسبة الدولية، في ظل العولمة الاقتصادية وقد أطلق على هذه النسخة النظام المحاسبي المالي (SCF) نحاول في هذا المبحث التعرف إلى أسباب ظهور ومراحل إنجاز هذا النظام مع مقارنة بينه وبين معايير واجهته في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: تطبيق نظام المحاسبي المالي في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور النظام المحاسبي المالي فيما يلي: [1]

- الصعوبات الكبيرة في تقييم المؤسسات لأجل خوصصتها؛

- المعلومات المضللة التي كان يتم الإفصاح عنها عن طريق المخطط المحاسبي الوطن (PCN) لكثير من المؤسسات؛

- قصور القوائم المالية في تلبية حاجيات مستخدمها، أي أن المعلومات التي كانت تتواجد في تلك القوائم كانت ناقصة أحيانا وغير حقيقية أحيانا أخرى؛

- إلزام المؤسسات بتطبيق طرق محاسبة رغم عدم تماشيها مع واقعها الاقتصادي. [2]

كما يمكن القول أن هنالك أسباب أخرى ساعدت في ظهور النظام المحاسبي المالي نذكر منها ما يلي:

1- الأسباب المحاسبة:

- إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري نتيجة لتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد؛

- إيجاد معيار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأوراق الخارجية ورأسمال الأجنبي، وإنشاء بورصة الجزائر؛

- الحاجة إلى المعلومات المحاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات منها:

---

[1]- فتيحة مداوري، "**تفهم عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة تيارت، 2017- 2018، ص: 16- 17.

[2]- سليمان بلعور، "**دوافع وآثار الانتقال إلى نظام محاسبي مالي الجديد في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص: 204.

– طرق تقييم المحاسبة، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية؛

– توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح؛

– توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

2– الأسباب المالية:

– توحيد القوائم المالية ونوعيتها لذا يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقترضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها؛

– الحاجة إلى المعلومات الحسابية والمالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛

– إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة؛

– إيجاد أدوات مكيفة مع الوقائع الجديدة للمؤسسات الجزائرية، للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجاتها.

ثانيا– مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

فيما يلي سنستعرض أهم المراحل التي أدت إلى إنجاز النظام المحاسبي المالي: [1]

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 انطلقت ورشة الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي نسخة "35–75" إلى نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية وطموحات المتعاملين الاقتصاديين الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل.

– **المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع مقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية.

– **المرحلة الثانية:** دراسة مشروع استحداث مخطط محاسبي جديد.

– **المرحلة الثالثة:** إقرار وضع تظلم محاسبي جديد.

[1]– شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طرقا للمعايير المحاسبية الدولية IOS/IFRS**"، مكتبة الشركة الجزائرية، طبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص: 13.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

– **الخيار الأول**: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني الاقتصادي في الجزائر والذي بقي ثابتا منذ صدور قانون توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية.

– **الخيار الثاني**: تمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول النقدة المطورة من طرف مجلس المعايير الدولية IASB ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين ويعطيان نظاما معقدا، وبالتالي يمكن أن يكون مصدر للتناقض والاختلاف.

– **الخيار الثالث**: بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطار تصوري محاسبي واعتماد مبادئ وقواعد باعتبار المعايير الدولية للمحاسبة.

اعتمد الخيار الأخير من قل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 15 سبتمبر 2001 بحيث تم اختيار طبيعة المحاسبة المرجعية المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. [1]

المطلب الثاني: متطلبات تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول التحدث عن متطلبات تطبيق النظام المحاسبي وكذا الصعوبات التي واجهته.

أولا– متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

من أجل تبني نظام المحاسبي الجديد وجب على الدولة والمؤسسات القيام بمجموعة من الإجراءات التي تساعدها في تبني هذا النظام وهي: [2]

– ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية ينم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معامله؛

– التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات؛

– تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية؛

– ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنشطة التسييرية المرتبطة بهذا النظام؛

[1]– شعيب شنوف، نفس المرجع السابق، ص: 14.

[2]– عاشور كنوش، نفس المرجع السابق، ص: 308.

– تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا.

– الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام؛

– ضرورة تبني الجزائر فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على مستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

– يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عملياتها بحثها على الجانب المنتج وتهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا– صعوبات تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

سنتطرق في هذا العنصر إلى ذكر أهم الصعوبات التي واجهت النظام المحاسب المالي في ظل تبنيه في الجزائر: [1]

– اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم في مجال المحاسبة؛

– اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب بين الدول؛

– غياب أسواق مالية ذات كفاءة عالية تساهم في تقديم الأسهم والسندات؛

– صعوبة التخلي فيلا المخطط المحاسبي الوطني الذي تأصل وتحذر في المؤسسات؛

– عدم انسجام القانون التجاري مع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي؛

– سرعة التوصيل إذ أن عدم معرفة بعض مزاولي المهنة للغة الإنجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة؛

– بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.

[1]– سليمان بلعور، نفس المرجع السابق، ص: 211.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير الدولية للمحاسبة

سنتحدث في هذا المطلب عن علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية مع ذكر نقاط التباين بين المعايير دولية والنظام المحاسبي المالي.

أولا– علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية المحاسبية:

فيما يلي سنوجز علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية:[1]

– يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة كالبنوك والتأمينات وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به ولسبب إجباري في المعايير المحاسبة دولية؛

– المعايير المحاسبية الدولية تسهل تطويرها من طرف مجلس يكون وقت إعداد يحتوي فقط على نصوص المعايرة الصادرة في ذلك الوقت؛

– لم يوضح النظام المحاسبي كيفية إجراءات الانتقال إلى تطبيق أول مرة في حين أن هذه الإجراءات أشير إليها في المعايير المحاسبة الدولية؛

– حسب المعايير المحاسبية الدولية يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم بينما في النظام المحاسبي المالي فيطبق فقط على الأصول البيولوجية والأدوات المالية.

ثانيا– نقاط التباين بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي:

سوف نعرض في الجدول الموالي أهم نقاط التباين بين مستجدات المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي.

[1]– فاطمة زهرة عمار، "**مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات مؤسسات في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي**"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق جبائي، جامعة شلف، 2013-2014، ص: 42.

جدول (2-1): نقاط التباين بين المعايير الدولية إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي

معايير IFRS	النظام المحاسبي المالي SCF
معيار الإبلاغ المالي وIFRS الأدوات المالية الذي جاء لاستبدال المعيار المحاسبي الدولي IAS_{39} حيث سيتم الشروع في تطبيقه بداية من الفاتح يناير 2018 من السماح بتطبيقه قبل هذا التاريخ ابتداء من 2015	نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أخذ من المعيار القديم طرق التقييم والاعتراف المحاسبي من خلال الحسابات المتعلقة بالأصول المالية الغير الجارية، وحسابات القروض والخصوم الأخرى. كما أن بنك الجزائر قد أصدر النظام رقم 09-08 الذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ويتضمن الأدوات المالية بالتوافق مع المعيار IAS_{39}
معاييرIFRS تتعلق بالحسابات المجمعة ETATS Financind consolides $IFRS_{12}$-$IFRS_{11}$-$IFRS_{10}$ هذه المعايير يتم الشروع في تطبيقها بداية من يناير 2013	يظهر في الفصل من الفرع الثاني للنظام المحاسبي المالي، والذي يظهر طرق التجمع تجميع الكيانات، والحسابات المجمعة.
معيار الإبلاغ المالي $IFRS_{13}$: التقييم بالقيمة العادلة.	أتى بتعريف ومفهوم جديد للقيمة العادلة وطرق التقييم وقد شرع في تطبيقه 2013/01/01.
بعض المعايير في طور التعويض والاستبدال	النظام المحاسبي لم يفرق بين المؤسسات المسعرة

IAS_{17} والذي يتعلق بعقد الإيجار التمويل.	في البورصة وتلك التي لها قدرات محدودة.
$IFRS_4$ الذي يتعلق بعقود التأمين والذي تم تطويره من قبل المجلس وطرح $IFRS_{17}$حيث أن مجلس المعايير الدولية قدم مشاريع لاستبدالها خلال السنوات القليلة المقبلة.	بالنسبة لعقود التأمين فتظهر بعض منها من خلال AVIS89 الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC
معيار الإبلاغ المالي IAS_{15}منتوجات الأنشطة العادية المستخرجة من عقود المبرمة من الزبائن حيث جاء هذا المعيار ليستبدل المعيار الدولي IAS_{11} المتعلق بعقود للأشياء والمعار IAS_{18}المتعلق بالمنتوجات والأنشطة العادية، أول تطبيق من الفاتح من يناير 2017.	حيث تظهر من خلال الفصل الأول في الفرع الأول منه التسجيل المحاسبي للأصول والحضور، المنتجات والأعباء.
معايير الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS pour PMG)	حيث أن النظام المحاسبي المالي لم يفرق بين المؤسسات المصغرة في البورصة وتلك التي لها قدرات محدودة.

المصدر : فؤاد عنون، حمزة ضويفي، "**تقسيم النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات المعايير الدولية (IAS/IFRS)**، ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 03، جامعة تسمسيلت- الجزائر، 2021، ص: 719- 720.

المبحث الثالث: الإطار الفكري للإفصاح وقوائم المالية وفق نظام محاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي وهي وسيلة رئيسية لتوصيل المعلومات المالية للمستفيدين لمساعدتهم في تقييم أدا المؤسسة، تختلف القوائم المالية وأهدافها باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، وتميزت بعدة خصائص جعلتها ذات مصداقية ومفيدة في تحقق الفرض منها، كما تتأثر بمجموعتين من العوامل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تمثل القوائم المالية مصدر أساسيا للمعلومات تستفد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها إذ أن اتخاذ القرار الرشد اعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذه.

أولا– تعريف القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعها في العناصر الأساسية لها، وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

عرفت القوائم المالية بأنها "الوسيلة الأساسية لإبلاغ المالي من المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة معينة".[1]

وعرفت أيضا "أنها من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة".[2]

ومن جهة أخرى عرفت القوائم المالية بأنها "الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وتمثل القوائم المالية والجزء المحوري للتقارير المالية".[3]

---

[1]– خالد جمال الجعرات، "**معايير التقارير المالية الدولية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 93.

[2]– محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "**معايير المحاسب والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية**"، دار وائل، عمان، الأردن، 2013، ص: 19.

[3]– طارق حماد عبد العادل، "**التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**"، دار الجامعية، مصر، 2005، ص: 35.

وتعتبر كذلك "المنتج النهائي أي مخرجات العملات المحاسبية نتيجة التطبيق الدورة المحاسبية وتزود القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية والملائمة لأغراض التقرير المالي وللمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. [1]

وعليه يمكن أن نستخلص تعريف شامل للقوائم المالية: "هي عبارة عن وثائق المحاسبية التي تصف الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى، وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية والمالية".

ثانيا– خصائص القوائم المالية:

حتى تكون القوائم المالية مفيدة في تحقيق الغرض منها يجب أن تتميز بالخصائص النوعية التالية:

1– القابلية للفهم:

يقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع اعتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية. [2]

2– الملائمة:

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار الجمع اتخاذه أي أنها تؤثر على قرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، فالمعلومة غير المؤثرة تمثل (حشوا) لا طائل منها وينبغي استبعادها فمثلا إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، وقد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين. [3]

3– الموثوقية:

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومة صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر أو غرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها. [4]

---

[1]– رضوان العناتي وآخرون، "**مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**"، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، الأردن، 2013، ص: 303.

[2]– حسين القاضي، مأمون حمدان، "**المحاسبة الدولة ومعاييرها**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الأولى، 2008، ص: 273.

[3]– رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، "**مبادئ المحاسبة المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009، ص: 56.

[4]– حسين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع السابق، ص: 274.

4- القابلية والمقارنة والتماثل:

إن المقارنة بين المؤسسات والتماثل في تطبيق الطرق عبر الزمن تزيد من القيمة المعلوماتية لمقارنة الخاصة بالفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء، وتعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على إرجاعها إلى أساليب وطرق مميزة. [1]

ثالثا- أهداف القوائم المالية:

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الداخليون والخارجيون لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتسعى المحاسبة إلى تحقيق من الأهداف:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة بمركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول التغيرات في المركز المالي، وهذا لأنها مهمة في تقييم نشاطات المؤسسة الاستثمارية التمويلية، التشغيلية أثناء فترة التقرير وتزويد المستخدمين بأساس تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وحاجاتها لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

- تهدف إلى توضيح حول الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة من خلال تقديم إيضاحات وجداول إضافية تحتوي هذه المعلومات الملائمة لحاجات المستخدمين. [2]

وكذلك تتمثل أهداف القوائم المالية في النقاط التالية: [3]

- الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية على أساس أن عملية اتخاذ القرارات تعد معيارا لمنفعة المعلومات.

- تهدف إلى توفير معلومات عن النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية حتى تستفيد منها الفئات التي لا تملك السلطة أو القدرة على الوصول للمعلومات عن الوحدة الاقتصادية بشكل مباشر.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، "**دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**"، الجزء الأول، الدار الجامعية اسكندرية، مصر، 2008، ص: 223.

[2]- طارق عبد العال، "**التقارير المالية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 85.

[3]- عثمان مداحي، "**أهداف القوائم المالية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد 7 سبتمبر، 2012، ص: 53- 54.

– تهدف إلى توفير معلومات تساعد المستثمرين والمقرضين للقيام بالتنبؤات وإجراء المقاربات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد.

– تهدف إلى إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية للقيام بالتنبؤات والمقارنات وتقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل (القدرة الإيرادية).

– تهدف إلى توفير معلومات تساعد في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام موارد الواحدة الاقتصادية وأثر ذلك في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

– توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العلميات والأحداث التي تساعد في التنبؤ والمقاربة والتقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقق الدخل.

– تقديم قائمة المركز المالي (الميزانية) تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم للمقدرة الربحية (القدرة على تحقيق الدخل).

– تقديم قائمة عن الدخل الدوري تساعد في التنبؤ والمقاربة والتقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل في المستقبل.

– تقديم قائمة بالنشاط المالي تسمح بالقيام بالتنبؤات والمقارنات والتقييم للمقدرة الإيرادية (الدخلة) للوحدة الاقتصادية.

– تقديم معلومات للأجهزة الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية وجدوى الفعالية في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

رابعا– أهمية القوائم المالية:

تتمثل أهمية القوائم المالية في النقاط التالية:

– تعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية وتخضع إعداداها لمبادئ ومعايير محاسبية تحدد البيانات المالية التي يجب أن تشملها هذه القوائم.

– تهتم الإدارة إلى درجة كبيرة بالقوائم المالية لأنها الأساس الذي تعتمد عليه الأطراف الخارجية في تقويم أدائها بمختلف مستوياتها الإدارية. [1]

– يمكن القول أن القوائم المالية تمكن مستخدمها من تقييم الوضع المالي العام للمؤسسة والتخطيط للمستقبل والقدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الرشيدة التي تعمل على

[1]– طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، "**القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاساته على رأي مراقب الحسابات**"، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص: 17.

تعظيم الأرباح بتخفيض التكاليف ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم تطبيق منهج علم يسمح باختيار البدائل المناسب التي تساعد على تجنب المخاطر وتحقيق أقصى عائد ممكن، أي إتباع سياسة مالية مناسبة. [1]

– إن التطور التدرجي لوظيفة المالية هو وسيلة توصيل البيانات المالية للقراء. [2]

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي وفق نظام المحاسبي المالي:

يمثل الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة للأفراد المهمة بالشركة عموما، وفئة المستثمرين خصوصا، نظرا لما يقدمه من معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقا للقواعد والمعايير المنظمة ذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية، فيقبلون أو يحجمون عن التبادل بالأوراق المالية، فالإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للشركات والمفاضلة في الإشهار فيها.

أولا– مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات نظر حول حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح المحاسبي في هذا الإطار نتناول عدة تعاريف:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعن أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل". [3]

---

[1]– عبد القادر عيادي، "**دور أهمية نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ قرارات التمويل**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، غير منشورة، 2007–2008، ص: 59– 60

[2]– أحمد قاد نور الدين، "**الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر الاستخدام على القوائم المالية**"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 03.

[3]– بلال شيخي، "**متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الأولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلام للقوائم المالية**"، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 20، ص: 32.

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "شمول التقارير المالية على جمع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".[1]

وكما عرف أيضا أن الإفصاح "هو عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاما للمعلومات فإن من أهم أهدافها فهي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات".[2]

وكذلك عرف أيضا بأن الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون اتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للإفصاح المحاسبي بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم أو التقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية مظلة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار المعلومات وتوصيلها إلى المستفيدين عن طريق أدوات الاتصال وجب الإشارة على أن الإفصاح المحاسبي لا يتعلق بالقوائم المالية فقط لكنه يشمل كل ما تحتويه التقارير المالية.

ثانيا– أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، وأنواع الإفصاح المحاسبي هي:

1– الإفصاح الكافي: يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما، وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مظلة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.[4]

---

[1]– محمد الهادي ضيف الله، "**أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، مجلد 1، العدد 6، ص: 86.

[2]– عبد المنعم عطا العلول، "**دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمات العامة**"، شهادة لنيل ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص: 20.

[3]– محمد المبروك أبوزيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 4، 2005، ص: 577.

[4]– محمد الهادي ضيف الله، نفس المرجع السابق، ص: 88.

2- الإفصاح الكامل: هو أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلق بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترات محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

3- الإفصاح التثقيفي الإعلامي: هو أن تقدم المؤسسة معلومات مثل إعلان عن تقديم مالية أو عن اكتتاب في رأس المال جديد. [1]

4- الإفصاح المثالي: وهو الذي لا يتحقق إلا بتحقق الشروط التالية: [2]

- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفضيل.
- أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.
- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة والوقت المناسبين لاحتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حدى.

ثالثا- أهمة الإفصاح المحاسبي:

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها: [3]

- أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة.
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

من هنا كانت أهمية الإفصاح تتبع من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة.

وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين

---

[1]- إسلام هلايلي، "**الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر**"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2021، ص: 307.

[2]- جيلالي عبدلي وآخرون، "**الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، 2021، ص: 153.

[3]- زوينة بن فرج، "**الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر، 2007، ص: 05..

المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته. [1]

رابعا– أهداف الإفصاح المحاسبي:

لابد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معنية من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة، وللإفصاح هدفين هما: [2]

1– الاتجاه التقليدي في الإفصاح: وهو الذي يهدف ويهتم المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم والتقارير المالية فيقتضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر مع التعامل غير العادل في سوق المال.

2– الاتجاه المعاصر في الإفصاح: ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لإنجاز القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

وكذلك تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي فيما يلي: [3]

- عرض الكشوف المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.
- سرد كل المعلومات التي تجب أن تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
- توفر معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المعتمدة.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
- تقييم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المستقبلية والحالية.

---

[1]– محمد المبروك أبو زيد، نفس المرجع السابق، ص: 850- 581.

[2]– أحمد السيد، "**مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**"، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، سنة 1993، ص: 104-105.

[3]– إسلام هلايلي، نفس المرجع السابق، ص: 306.

- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

خامسا- مقومات الإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبة في الكشوف المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية: [1]

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- تحديد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

ازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بالإفصاح وعلى نحو الخاص بعد ظهور المؤسسات وتطور المحاسب، وارتباط هذا التطور مع القوائم المالية، حيث سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم قواعد العرض والإفصاح للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).

أولا- قواعد العرض والإفصاح للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي:

جاء النظام المحاسبي المالي بجملة من قواعد عرض القوائم المالية والإفصاح عنها نبرزها كما يلي:

1- قواعد العرض والإفصاح في قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر قائمة المركز المالي عن أصول المؤسسة والتزاماتها في نهاية الدورة المحاسبية، وكذلك تبرز حقوق الملاك في هذه الأصول، إذ يجب الإفصاح بالتفصيل عن مختلف الأصول الثابتة والأصول المداولة والالتزامات طولة وقصيرة الأجل مع الإفصاح عن مكونات حقوق الملاك وقدم النظام المحاسبي المالي قائمة الميزانية في شكل جدول ذو جانبين حيث يصف فيه بصفة منفصلة عناصر الأصول ممثلة في الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة بسبب أحداث ماضية والتي تتوقع منها فوائد اقتصادية مستقبلية، وعناصر الخصوم ممثلة في المطلوبات من الالتزامات الحالية

[1]- إسلام هلايلي، نفس المرجع السابق، ص: 307.

للمؤسسة الناتجة عن الأحداث الماضية، والتي يجب أن يؤدي استخدامها بالنسبة إلى الحصول على موارد وتبرز فيه بصورة منفصلة العناصر الجارية والعناصر غير الجارية لكل منها. [1]

ووضع النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول (2-2): المعلومات الواجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جانب الأصول	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جانب الخصوم
التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مقيدة سلفا)، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.	رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة) المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مقيدة سلفا) خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزنة السلبية.

المصدر: خالد بعاشي، نفس المرجع السابق، ص: 40.

وتتمثل أهمية الميزانية في: [2]

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن مالها من حقوق وما عليها من التزامات.

[1]- خالد بعاشي، نفس المرجع السابق، ص: 39.

[2]- محمد لزعر سالمي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 37.

– تقييم القدرة الانتمائية من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفق لما يعرف بنسبة التغطية.

– التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمثيل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.

– تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي الأصول وكذا حقوق ملكيتها.

– القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.

– بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية ومعايير البلاغ المالي الدولي، كذلك يوجد معلومات أخرى يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية وتتفاوت الإفصاحات أيضا بالنسبة لكل بند: [1]

– بنود الأرض والمنشآت والمعدات يتم تحليلها إلى فئات طبقا IAS13 .

– يتم تحليل الذمم المدنية إلى مبالغ مستحقة القبض من العملاء التجاريين ومبالغ مستحقة القبض من الأطراف ذات العلاقة ومدفوعات مقدمة ومبالغ أخرى.

– أصناف المخزون تم تصنيفها فرعا طبقا IAS12 المخزون إلى تصنيفات مثل البضاعة.

– المخصصات يتم تحليلها إلى مخصصات لمزايا العاملين وبنود أخرى.

– رأس المال الأسهم والاحتياطات يتم تحليلها إلى فئات متنوعة مثل رأس المال المدفوع وعلاوة الأسهم.

2– قواعد العرض والإفصاح في جدول حساب نتائج:

هو بيان مالي يلخص الأعباء والإيرادات وما يترتب عنها من نتائج بالنسبة للمؤسسة على الفترة (حسب الطبيعة)، بنوع من التفصيل مع إمكانية عرض هذه القائمة حسب الوظيفة ضمن الملاحق. [2]

ويعرف أيضا جدول الحسابات النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز

[1]– محمد الهادي ضيف الله، نفس المرجع السابق، ص: 94.

[2]– جيلالي عبدلي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 156.

بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة) [1]، ووضع النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمقومات الواجب تقديمها في صلب جدول حساب النتائج وهي تشمل: [2]

– تحليل الأعباء حسب طبعتها وذلك بتحديد الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

– الإفصاح عن كل من منتجات النشطة العادية، المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

– الإفصاح عن المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والتثبيتات المعنوية.

– الإفصاح عن نتيجة الأنشطة العادية والعناصر غير العادية (منتجات وأعباء).

– الإفصاح عن نتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، والنتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

– في حالة حساب النتائج المدمجة يجب الإفصاح عن حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة، وحصة والفوائد الأقلية في النتيجة الصافية.

3–قواعد العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة:

نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة الإفصاح عن التدفقات المالية مهما كان مصدرها، سواء كانت ناتجة عن أنشطة الاستثمار ناتجة عن أنشطة التمويل او التدفقات المالية المتأنية من فوائد وحصص أسهم.

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تولد السيولة نقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الخاصة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة. [3]

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها، المادة 230، ص: 24.

[2]– خالد بعاشي، نفس المرجع السابق، ص: 42.

[3]– عاشور كتوش، "**المحاسبة العامة الأصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 62.

3-1- طريقة المباشرة: وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لأجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

3-2- طريقة غير مباشرة: وتتطلب هذه الطريقة من رقم صافي الربح (أو خسارة) حيث تقوم بتعديله بأثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية. [1]

تتمثل مكونات التدفقات النقدية المتأتية عن مختلف الأنشطة فيما يلي: [2]

- الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة من بيع وشراء السلع والخدمات وكافة الأنشطة العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة.

- الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من اقتناء والتنازل عن الأصول الثابتة وكذلك الاستثمار في الأسهم والسندات في المؤسسات الأخرى.

- الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من القروض أو إصدار الأسهم.

4- قواعد العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة:

يعرض جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا لحركة مكونات رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، ويتضح ذلك من خلال المعلومات التي يتضمنها هذا الجدول والمتمثلة في: [3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات (الإيرادات) والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتوزيعات المقررة خلال السنة المالية.

---

[1]- حسين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع السابق، ص: 278.

[2]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، "**محاسبة الشركات تحليل النظام المحاسبة**"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص: 156.

[3]- جيلالي عبدلي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 156.

5- قواعد العرض والإفصاح في ملحق القوائم المالية:

ملحق القوائم المالية هو وثيقة تلخيص يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للمركز المالي للمؤسسة المعلومات التالية:

- القواعد وطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (مدى المطابقة أو غير المطابقة للمعايير، بيان أنماط التقييم المطبقة الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة، تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة، بيان ما تحتمل وقوعه من اخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية).[1]

- القواعد والطرق المحاسبية المتعمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة كل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيير الأموال الخاصة.

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية. [2]

- وعلى العموم تنشأ الكشوف المالية نتيجة إجراء معالجة العددي من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص، ويتم جمع وتحليل وتفسير وتلخيص وهيكلة هذه المعلومات من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع، ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة[3]، ومدى اتساع عملية التجميع هذه وكذلك مدى التوازن بين المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة إنشاء إعلام مفصل، وكذا التكاليف المكبدة سواء لإعداد ونشر المعلومة أو لاستعمالها.

وتضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالة، يعد تحديد بوضوح كل عنصر من عناصر الكشوف المالية، وإظهار بعض المعلومات بطريقة دقيقة كاسم الشركة والاسم التجاري والرقم التجاري، وعنوان المقر...الخ.[4]

---

[1]- حسين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع السابق، ص: 262-263.

[2]- إسلام هلايلي، نفس المرجع السابق، ص: 309.

[3]- عاشور كتوش، نفس المرجع السابق، ص: 63.

[4]- نفس المرجع، ص: 64.

ثانيا– أهمية الإفصاح في تقرير مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية:

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية وكذلك يتضمن تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم فضلا عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في قيمة المعلومات المالية التي يوفرها الإفصاح المحاسبي والتي تتبع من خلال العلاقة القائمة بين البيانات المحاسبية المنشورة من جهة وتقلب أسعار الأسهم للشركات، وتبرز أهميته في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية فيما يلي: [1]

– توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.

– تحسين نوعية البيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات والمعلومات.

– الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات المالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات، كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها.

– يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيها يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة مما يسمح بفهم القواعد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار.

[1]– بلال شيخي، نفس المرجع السابق، ص: 46– 47.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن التطورات والتغيرات التي حدثت فرضت على الدول العمل على إصلاح وتعديل نظامها المحاسبي المالي من أجل أن يتماشى مع النظام المحاسبي الدولي الذي تضمن مجموعة من المعايير يمكن تطبيقها من أجل قراءة القوائم المالية بوضوح وموضوعية، وقد قامت الجزائر بإصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي من أجل معالجة المشاكل والانتقادات التي واجهت المخطط الوطني المحاسبي وخصوصا بضرورة تكييفه مع المعاير المحاسبية الدولية، مما يعتبر خطوة عملاقة من أجل التكيف مع سياسات اقتصادية ومالية جديدة وأيضا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وهذا يسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالهدف والموثوقة وقابلية المقارنة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

تمهيد:

لقد ارتأينا أن ندعم الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة، وذلك من أجل الحصول على بعض الإجابات، لهذا قمنا بإعداد دراسة ميدانية، واخترنا لهذا الغرض وسيلة الاستبيان، عن طريق إعداد مجموعة الأسئلة وزعت على محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين ومحاسبي المؤسسة، وتعتبر هذه الوسيلة الأنسب والأكثر ملائمة لإشكالية الدراسة، وأيضا لما تمتاز به من إمكانية الاستفادة من آراء المختصين في الموضوع وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دور محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: تقديم دراسة استطلاعية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: دور محافظ الحسابات في تحقيق النظام المالي

إن محافظ الحسابات يحتل مكانة مرموقة في مجالي الاقتصادي والقانوني لدى المؤسسات التي لابد من التعاقد معه للقيام بالمصادقة على حساباتها السنوية واعتمادها، وعليه سنحاول في هذا المبحث إبراز دور محافظ الحسابات في تطبيق مختلف المبادئ والفروض المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تبيان دور محافظ الحسابات في تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال وكذا دوره في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية، وأيضا سنتطرق إلى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ والتبليغ عن حدوثها.

المطلب الأول: دور محافظ الحسابات في تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال

من خلال هذا المطلب سنتطرق غلى مسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من فرضية استمرارية الاستغلال والإجراءات التي يقوم بها والتي تؤثر على استمرارية الاستغلال.

أولا– مسؤوليات محافظ الحسابات في تحقيق فرضية استمرارية الاستغلال:

تترتب على محافظ الحسابات في إطار مراقبة استمرارية الاستغلال عدة التزامات نص عليها المعيار NAA570 المقرر رقم 23- 2017 نذكر منها:[1]

– يجب على المدقق جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من أجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء إعداد وعروض الكشوف المالية.

– يجب على المدقق جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من اجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية.

– على المدقق استنتاج وجود "عدم يقين" معتبر أولا حول القدرة الكيان على مواصلة استغلاله.

– على المدقق أن يقدر التقييم المنجز من قبل الإدارة بخصوص قدرة الكيان على مواصلة استغلاله خلال سنة على الأقل.

– يجب على المدقق كذلك، طول مرحلة التدقيق أن يظل منتبها للعناصر المقنعة التي قد تشير إلى أحداث أو ظروف من شانها أن تبعث بشكل كبير حول قدرة الكيان على مواصلة استغلاله.

[1]– علي بن يحي، رملية لعمور، "**مسؤولية محافظ الحسابات في الحرص على استمرارية الاستغلال**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 04، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص: 282.

– يجب على المدقق أن يجمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من اجل تحديد وجود "عدم يقين" معتبر أولا ذلك في حالة ما إذ تم الكشف عن أحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكا كبيرا حول قدرة الكيان على مواصلة الاستغلال من خلال وضع حيز التنفيذ إجراءات تدقيق إضافية.

لا يستطيع المدقق أن يتنبأ ببعض الأحداث أو الظروف المستقبلية وعليه فإن عدم وجود أية ملاحظة في تقدير المدقق لعدم اليقين حول استمرارية الاستغلال لا يمكن اعتباره كضمان لقدرة الكيان على مواصلة استغلال. [1]

كما يمكننا أن نوجز مسؤوليات محافظ الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي ووفق النصوص القانونية كما يلي: [2]

– ألزم القانون (10-01) محافظ الحسابات بإعداد تقرير خاص عن استمرارية الاستغلال في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية استغلال المؤسسة.

– إعلام المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة عن كل نقص قد يكتشفه أو أطلع عليه والذي من طبيعته أن يعرقل استمرارية الاستغلال المؤسسة.

– محافظ الحسابات مجبر على اتباع إرشادات المعيار الخاص بالتقرير حول استمرارية الاستغلال، وفي هذا الصدد وجب على محافظ الحسابات القيام بما يلي:

– تحليل المؤشرات المالية وغير المالية التي تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال بحيث يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية والمؤشرات ذات طبيعة غير مالية عند تقييمه لقدرة المنشأة على الاستمرارية في نشاطها.

– يجب على محافظ الحسابات أن يطلع على الأحداث والوقائع التي من شأنها أن تؤثر على استمرارية الاستغلال وإذ قدر أن هذه للأحداث تؤثر على استمرارية الاستغلال أن يدرس خطط الإدارة لمواجهة هذه المشاكل وأن يجمع العناصر الأساسية المقنعة الكفاية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الاستغلال.

– إصدار إنذار مبكر عندما تؤكد الوقائع والأحداث بناء على حكمه الشخصي وجود شكا بليغا حول استمرارية الاستغلال، وذلك وفق ما نص عليه القانون التجاري بحيث إذ لم

[1] – علي بن يحي، رملية لعمور، نفس المرجع السابق، ص: 283.

[2] – كريم يرقي، "**دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في الاستغلال**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 10، جامعة يحي فارس، مدية، 2018، ص: 159.

تلتزم الإدارة بتقديم توضيحات مقنعة لاستفسارات محافظ الحسابات، فغنه يطلب من رئيس مجلس الإدارة استدعاء مجلس الإدارة أو إعداد تقرير يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبله. [1]

ثانيا– معيار التغيير حول استمرارية الاستغلال:

يحلل محافظ الحسابات في إطار مهمة بعض الوقائع أو الأحداث المأخوذة بعين الاعتبار والتي تشكل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال يمكن أن تكون:[2]

1– مؤشرات ذات طبيعة مالية:

- رؤوس الأموال الخاصة السلبية.
- عدم قدرة على الدفع للدائنين.
- قروض لأجل ثابت بلغت تاريخ استحقاقها دون آفاق حقيقية للتجديد أو إمكانية التسديد.
- اللجوء المبالغ فيه للفروض قصيرة الأجل قصد تمويل أصول طويلة الأجل.
- مؤشرات سحب الدعم المالي من طرف المقرضين أو الدائنين.
- القدرة على تمويل الذاتي غير الكافي والمستمر.
- النسب المالية الرئيسية غير الإيجابية.
- خسائر الاستغلال المكررة أو التدهور المعتبر (قيمة أصول الاستغلال).
- توقيف سياسة توزيع أرباح الأسهم.

2– مؤشرات ذات طبيعة عملية:

- مغادرة المستخدمين الرئيسيين دون استخلافهم.
- خسارة صفقة مهمة أو إعفاء أو رخصة أو ممول رئيسي.
- نزعات اجتماعية خطيرة.
- نقص دائم في المواد الأولية الضرورية.

3– مؤشرات أخرى:

- عدم احترام الالتزامات المتعلقة برأسمال الشركة أو التزامات قانونية أساسية أخرى.
- الإجراءات القضائية الجارية ضد الكيان التي يمكن أن تكون لها آثار مالية لا يمكن للكيان مواجهتها. [3]

---

[1]– كريم يرقي، نفس المرجع السابق، ص: 160.

[2]– علي بن يحي، رميلة لعمور، نفس المرجع السابق، ص: 284.

[3]– نفس المرجع، ص: 285.

ثالثا– إجراءات مراقب الحسابات في حال وجود أحداث تؤثر على الاستمرارية:

في حال وجود أحداث قد تؤدي إلى وجود شك في قدرة المنشأة على الاستمرار يجب على المدقق القيام بـ: [1]

– فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لغرض الاستمرارية.

– الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد واستبعاد الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار.

– الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية.

– تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح وبعض التنبؤات الأخرى المناسبة مع الإدارة.

– تحليل ومناقشة آخر القوائم المالية مرحلية متاحة للمنشأة.

– مراجعة شروط إصدار السندات واتفاقيات القروض وتحديد مدى التزام المنشأة بكل منها.

– الاطلاع على محاضر الجمعيات العامة ومجلس الإدارة للوقوف على أية صعوبات تمويلية أو مشاكل تتعلق بالاستمرارية يتم مناقشتها.

– فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لتحديد الأحداث التي قد تساهم في مواجهة مشاكل الاستمرارية أو الأحداث التي تؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار.

المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات وإجراءات في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية

في هذا المطلب سنفصل أكثر عن الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات وذلك من خلال إبراز مختلف الإجراءات التي يمكن أن يقوم بها للتحقق من مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بتطبيق متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

أولا– دور محافظ الحسابات في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية

يتطلب الإطار العام للإفصاح ضرورة تعيين المساهمين لمحافظ حسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والمحافظي الحسابات، ويكون مؤهل ذي كفاءة مهنية لإجراء وتدقيق لكافة عمليات وأنشطة المؤسسة بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة قوائمها المالية وتجدر الإشارة إلى أن محافظ الحسابات

[1]– ماهر عياش الأمين، "**مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث ودراسات العلمية، المجلد 38، العدد 4، سوريا، 2016، ص: 57– 85.

يكون مسؤولا أمام المساهمين فيماي تعلق بإبداء الرأي في عملية التدقيق ويبذل العناية المهنية الواجبة ويكون مسؤولا عما ورد بتقريره.

ويعمل محافظ الحسابات في ظل إطار قانوني يترتب عليه مسؤولية قانونية تشمل مسؤولية مدنية لإصلاح ما قد يشنأ من تقصير أو إهمال أو عدم كفاءة في العمل، ومسؤولية جنائية لمكافحة الجريمة ومسؤولية تأديبية لكفالة الانتظام في مزاولة المهنة، كما يعمل أيضا في إطار مهني تحكمه معايير تكفل الارتقاء بالمستوى الفني لمهنة المحاسبة ومعايير التدقيق، وتمكن من الوصول إلى عرض نزيه للوضع المالي ونتائج الأعمال.

كما يعمل أيضا محافظ الحسابات في إطار فني متمثلا في المعايير والمبادئ الرقابية التي توفر الحد الأدنى من الإرشاد الذي يساعد على تحديد الخطوات ولإجراءات الرقابية التي ينبغي تطبيقها في العملية الرقابية. [1]

من هذه المبادئ ما هو متعلق بأخلاقيات المهنية من ثقة وأمانة مصداقية ونزاهة واستقلالية وموضوعية وحياد، وتجنب لتضارب المصالح والسرية المهنية والكفاءة والتطوير المهني المستمر، ومنها ما هو متعلق بالمعايير الفنية الرقابية مل التخطيط لعملية التدقيق والإشراف ودراسة نظام الرقابة الداخلي وتقييم مدى مطابقتها مع القوانين السارية وأدلة الإثبات وتحليل البيانات وإعداد التقارير.

وعلى هذا فإن مسؤولية محافظ الحسابات القانونية والمهنية مهمة وخطيرة، تؤثر على فئات متعددة من المجتمع، وأن التقصير في أداء مهمة التدقيق يعرض محافظ الحسابات للمسؤولية أمام الطراف المستفيدة والمستخدمة للقوائم المالية، أي انه لكي يكون لمحافظ الحسابات دور فعال ومهم في مجال الإفصاح لابد من عدم تركيزه لاهتمامه بمصالح المساهمين فقط، بل ينبغي مراعاة كافة مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة والمصلحة بالمؤسسة، مع ضرورة الاهتمام بسلوك وآداب المهنة. [2]

[1]- خالد بعاشي، نفس المرجع السابق، ص: 107.

[2]- نفس المرجع، ص: 108.

ثانيا– إجراءات محافظ الحسابات في التحقق من ملائمة وكفاية الافصاح:

يقوم محافظ الحسابات بعدة إجراءات وذلك قصد التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح استنادا لمعايير التدقيق الدولية يمكن عرضها على النحو التالي: [1]

– على مراقب الحسابات التخطيط لعلمية التدقيق لكي يتم إنجاز التدقيق بطريقة فاعلة، من أجل تخفيض المخاطر التدقيق للمستوى الأدنى المقبول، بحيث التخطيط الملائم لعمل المدقق يساعد في التأكد من أن العناية الملائمة قد أعطيت للمجالات العامة في عملية التدقيق.

– على مراقب الحسابات أن يضع ويوثق خطة التدقيق الشاملة وأن يوثق الأمور المهمة لتوفير أدلة لتعزيز رأيه وأن عملية التدقيق قد تمت بما يتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق.

– عند إجراء عملية تدقيق البيانات المالية، على مراقب الحسابات أن يكون لديه أو أن يحصل على معرفة كافية بطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية لكي تمكنه من تحديد وفهم الحالات والمعاملات والممارسات التي يعتقد مراقب الحسابات بان لها تأثير مهم على البيانات المالية أو على الفحص أو على التقرير.

– على مراقب الحسابات تحديد وتقييم مخاطر لأخطاء الجوهرية على مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

– على مراقب الحسابات أداء إجراءات تدقيق لتقييم ما إذا كان العرض العام للبيانات المالية بما ذلك الإفصاحات ذات العلاقة هي حسب إطار التقارير المالية المطبق.

– على مراقب الحسابات الحصول على أدلة إثبات كافية وملاءمة تتعلق بتحديد الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها من قبل الإدارة وتأثير المعاملات المهمة للأطراف ذات علاقة على القوائم المالية.

– على مراقب الحسابات مراعاة تأثير الأحداث اللاحقة على البيانات المالية وعلى تقرير مراقب الحسابات.

– إذا تم إجراء إفصاح مناسب في البيانات المالية فإنه على مراقب الحسابات أن يصدر تقريره بدون تحفظ إلا أنه ينبغي عليه تعديل تقرير التدقيق بإضافة فقرة إيضاحية تبين وجود عدم

[1]– صلاح صاحب شاكر، ناظم شعلان جبار، "**دور مراقب الحسابات في التعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات**"، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد 03، العدد 09، العراق، 2009، ص: 14.

تأكد مادي فيما يتعلق بالحدث أو الظروف التي قد تشير شكا كبيرا حول قدرة الشركة على الاستمرار ويلفت الانتباه إلى الإيضاح في البيانات المالية. [1]

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات ومسؤولياته في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية والأسباب مؤدية إليها

تعد مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات الموجودة في القوائم المالية بمثابة الفجوة الأساسية التي أثارت اهتمام جميع المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق نظرا لتأثيرها على عملية اتخاذ القرار، وتضع إدارة المؤسسة مستخدمي القوائم المالية كامل الثقة في شخص محافظ الحسابات من اجل اكتشاف الأخطاء والغش التي لها تأثير على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

وفي هذا الفصل سنفصل فيه من خلال إبراز مختلف المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والإرشادات اللازمة المتعلقة بمسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الخطأ والغش عند تدقيق القوائم المالية.

أولا– مفهوم الغش والخطأ في القوائم المالي:

يشتمل الغش أساسا على استخدام الخداع للحصول على مكاسب شخصية بطريقة غير أمنية أو خلق خسارة للآخرين، ويشمل مصطلح الغش أنشطة مثل السرقة، الفساد، الاختلاس، الرشوة، كما عرف الغش بأنه تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو تضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية او الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في أغراض خاصة. [2]

ولقد أشار المعيار الدولي للتدقيق 240 إلى أن الغش يعني "فعلا مقصودا من قبل شخص أو اكثر في الإدارة وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو الأطراف الخارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والتي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية". [3]

---

[1]– صلاح صاحب شاكر، ناظم شعلان جبار، نفس المرجع السابق، ص: 15.

[2]– محمد سمير الصيان، محمد الفيومي، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1990، ص: 135.

[3]– مصطفى شرين الحلو، "**المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص: 28.

كما أن اختلاس الأصول هو نوع من الغش يتضمن سرقة بعض أصول الشركة، وفي العديد من الحالات التي يتضمن الاختلاس مبالغ ذات أثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشرا هاما لوجود قلق الإدارة حول هذه الظاهرة، وينتهي هذا الغش أحيانا بغض العاملين والموظفين لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي للشركة على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش حيث أنها أكثر قدرة من الموظفين على إخفاء تلك الاختلاسات بشكل يصعب اكتشافه.[1]

أما الخطأ فقد أشار معيار محافظ الحسابات الدولي 240 إلى أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية مثل الخطأ في جمع البيانات أو في معالجة أو في تقرير محاسبي غير صحيح ناتج عن الشهر أو تقييم خاطئ للحقائق أو الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف.[2]

ثانيا– أسباب ومبررات الغش والخطأ في القوائم المالية:

إن السبب الجذري للغش والأخطاء المعتمدة في القوائم المالية هو الحاجات الفردية إلى المال حقيقة كانت أو تصور، ويمكن أن تنشأ الحاجة المالية من أي شيء في الحياة كالنفقات الطبية، أو لأسباب وظروف اجتماعية، أو شراء المواد الكمالية للتباهي كالسيارات، والأثاث، أو لغرض الانتقام وإن المعرفة تلك الأسباب وغيرها المؤدية إلى وقوع عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية تتطلب المزيد من الدراسات المعمقة في الموضوع من طرف الجهات الإشراقية المختصة بذلك. [3]

[1]– عبد الوهاب نصر علي، "**مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال**"، دار النشر والتوزيع الجامعية الاسكندرية، مصر، 2011، ص: 10– 11.

[2]– حسين أحمد حدوح، حسين يوسف القاضي، "**مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية**"، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009، ص: 178.

[3]– عماد صالح نعمة، "**موقف المدقق تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش**"، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 29، 2013، ص: 216.

ثالثا– مسؤولية محافظ الحسابات تجاه الغش والخطأ في القوائم المالية:

تعتبر مسؤولية منع واكتشاف الغش هي مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحكومة بشكل رئيسي بينما يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن اكتشاف التعريفات الجوهرية بالقوائم المالية سواء الناتجة عن الخطأ أو الغش، وتأتي تلك مسؤولية نتيجة أمرين: [1]

1– مسؤولية المراجع تجاه القوائم المالية:

حيث تهدف عملية المراجعة إلى الوصول إلى تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الخطأ والغش ورغم ذلك هناك تحريفات لا يكتشفها المراجع نظرا للحدود الكامنة لعملية المراجعة وغالبا ما تكون هذه التحريفات ناتجة عن الغش وذلك لأن عملية الغش يتم التخطيط لها بشكل معقد مع احتمال وجود تواطؤ وتخطى الإدارة للإجراءات الرقابية لذلك يحتاج المراجع لإجراءات فعالة لاكتشاف الغش.

2– محاولة تضييق فجوة توقعات المراجعة:

من خلال سد جانب الطلب من المجتمع بشأن توقعاتهم بدور المراجع تجاه اكتشاف الغش الوارد بالقوائم المالية، وقد وضع عدة تفسيرات توضح دور المراجع بشأن الغش حيث يأتي التوسيع في مسؤولية المراجع تجاهها كسبب رئيسي في فجوة توقعات المراجعة، ومن ثم توسيع دور المراجع يعني محاولة لتضييق تلك الفجوة.

كما يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لإجراءات محافظ الحسابات وتنفيذها، وعند تقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ في الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج الأخطاء والتصرفات غير القانونية ومنها:

- تساؤلات حول استقامة من كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها.
- حالات احتيال والغش المتورطة فيها الإدارة.
- التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء والتصرفات غير القانونية.
- التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمنا صميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة.

[1]– عبد الباسط مداح، يحي سعيدي، "**مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، الجزء 03، 2017، ص: 180.

وتتجلى أيضا مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش من خلال كشف المخالفات المالية والمحاسبية والمخالفات القانونية للنظام العام المعمول بها، والمتمثلة أساسا في: [1]

- مخالفة وعدم الالتزام بإجراءات صرف مبالغ أو نفقات معينة.
- تجاوز مبالغ معينة فوق حد المدفوعات المسموح بها.
- خطأ في تسجيل المبالغ في السجلات والدفاتر المحاسبية.
- انتهاك إجراءات الشراء أو البيع أو التصنيع أو التمويل.
- انتهاك بعض المناقصات أو إجراءات المزاد العلني.
- انتهاك القانون من خلال النظام الداخلي للمؤسسة.
- انتهاك بعض البنود لشروط العقد لتكوين المؤسسة.
- انتهاك العقود المختلفة بين المؤسسة واطراف أخرى.
- مخالفة التشريعات التي تنظم القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

كما أنه يجب على محافظ الحسابات عن القيام بمحافظة الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب وأن يطلب من إدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية، وكذا القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقرير بما يتلائم مع الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، لكن يجب عليه بذل وتحديد الإجراءات والاختبارات الازمة وتوقيتها وبرنامج عمل محافظ الحسابات شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع محافظ الحساب وجود تحريف مادي في الدفاتر والغش التي تم اكتشافها. [2]

رابعا– إجراءات محافظ الحسابات مسؤوليته عن اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية:

هناك بعض الواجبات المفروضة على المراجع الخارجي بحكم طبيعة عمله، التي تتمثل بالقيام بعملية التخطيط وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع الأدلة وتقييمها ومن ثم تنتهي بإبداء الرأي بالقوائم المالية من خلال إصدار.

تعزيز موجه إلى الوحدة التي يقوم بمراجعتها، هذه العملية تفرض على المراجع الخارجي بعض الواجبات الملزمة التي يجب على المراجع تنفيذها والتي يتحمل بعض المسؤولية التي يمكن أن تظهر إذا ما لدى قصور في إجراء عملية المراجعة، ومن جوانب المسؤولية التي يمكن أن يتعرض

[1]– محمد رأفت سلامة وآخرون، "**علم تدقيق الحسابات العملي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2011، ص: 191– 192.
[2]– مصطفى نسرين حلو، نفس المرجع السابق، ص: 36– 37.

لها المراجع الخارجي مسؤوليته عن كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وهنا يمكن للمراجع الخارجي القيام ببعض الإجراءات والتي من خلالها يمكنه بها أن يخلي مسؤولية أثناء عملية المراجعة وهي كما يلي: [1]

- الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد الأخطاء الجوهرية بسبب الغش.
- واجب النظر في احتمالية وجود الغش.
- واجب ممارسة الشك المهني وتحددي عوامل خطر الغش.
- زيادة الاهتمام بتقييم هيكل الرقابة الداخلية.
- تعلم فن الاستماع.
- تحديد العلامات التحذيرية.
- واجب الإبلاغ عن المخالفات.
- إجراء المنافسة (العصف الذهني) بين أعضاء الفريق المكلف بعملية المراجعة.
- التحقيق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين.
- تخطيط الإجراءات التحليلية.
- وضع إجراءات تدقيقية لا يمكن التنبؤ بها.
- الأخذ بعين الاعتبار أثناء قيامه بتدقيق الحسابات وجود واحد أو أكثر من عوامل خطر الغش.
- السهر على تطبيق إجراءات التدقيق التي تعالج تحديد عوامل مخاطر الغش على نحو كاف.
- الاستمرارية في تنفيذ عملية تقييم المخاطر طوال تنفيذ عقد التدقيق. [2]

[1]- عماد صالح نعمة، نفس المرجع السابق، ص: 219.

[2]- نفس المرجع، ص: 224.

المبحث الثاني: تقديم الدراسة الاستطلاعية

المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية

للوصول إلى النتائج المرغوبة بشكل دقيق وموضوعي لابد من وصف البيانات على شكل نسب ومن ثم تحليلها تحليلا إحصائيا وقد حاولنا توضيح حدود الدراسة التي سنقوم بها، والأدوات اللازمة لها، مجتمع وعينة الدراسة.

أولا–تحديد مجتمع الدراسة واختبار العينة

1–تحديد مجتمع الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين ومحافظي مؤسسات.

2–المدة الزمنية: امتدت من شهر فيفري 2022 إلى غاية 2022/05/08.

3–اختبار نوع وحجم العينة: في هذه الدراسة تم الاعتماد على أداة استمارة مقياس ليكرت الخماسي باعتبارها الانسب لمثل هذه الدراسات، حيث شملت العينة (74) مفردة من محافظي الحسابات اذ تم توزيع استبيان دور المحافظ المحاسبي في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث تم استرجاع 60 استمارة اذ بلغت نسبة الاسترجاع 81.08%.

4–منهجية البحث المستخدم: استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة واعتمد الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، واستخدم الإحصاء الوصفي لتحليل متغيرات الدراسة والاثر الواقع بينهما.

5–أدوات جمع البيانات: استخدمت الدراسة الراهنة أداة الاستمارة لجمع البيانات التي تم تطبيقها باستخدام طريقة المسح بالعينة حيث تمت صياغة الاستمارة بعدما تم إخضاعها للأسس العلمية من اختبارات الثبات والصدق وعليه فقد اشتملت استمارة على:

5–1 الجزء الاول: وهو محور البيانات الشخصية يضم 04 أسئلة المتعلقة بالمفردة من حيث: السن، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة.

5–2 الجزء الثاني: يتكون من:

–المحور الأول: يتعلق بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية الاستمرارية والاستغلال ويتكون من 09 فقرات من رقم 01 إلى 09.

–المحور الثاني: يتعلق بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والافصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ويتكون من 09 فقرة من رقم 10 إلى 18.

–المحور الثالث: يتعلق بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من الخطأ والغش يتكون من 09 فقرة من رقم 19 الى 27

وقد تم إعداد استمارة استبيان وفقا لمقياس (**ليكرت الخماسي**)

الجدول رقم (3–1): يمثل درجات مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة / الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
درجة +	01	02	03	04	05
درجة –	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبتان

للتأكد من فرضيات الدراسة ومعالجة بيانات الاستمارة تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية اصدار **21.0** لأنه الأكثر ملائمة لمعالجة موضعنا والحصول على نتائج أكثر عمق وأكثر دقة، حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي وحساب طول الخلايا كالتالي:

- حساب المدى بطرح أكبر درجة من أقل درجة من المقياس كالتالي:

  الحد الأعلى (5) – الحد الأدنى (1) =4.

- لتحديد طول الفئة تمت العملية التالية: المدى (4) – عدد الفئات (5) = 0.8
- ومنه فإن طول الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي = 1+0.8= 1.8
- طول الفئة الثانية لقيم المتوسط الحسابي = 1.8+0.8=2.6.
- طول الفئة الثالثة لقيم المتوسط الحسابي = 2.6+0.8= 3.4
- طول الفئة الرابعة لقيم المتوسط الحسابي = 3.4+0.8= 4.2
- طول الفئة الخامسة لقيم المتوسط الحسابي =4.2+.08= 5.0

كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–2) يبين طول فئات لمقياس ليكرت الخماسي ومستواها

المتوسط المرجح	الاستجابة		المستوى
من1 إلى 1.8	**غير موافق بشدة**	**أبدا**	ضعيف جدا
من 1.8 إلى 2.6	**غير موافق**	**نادرا**	ضعيف
من 2.6 إلى 3.4	محايد	**أحيانا**	متوسط
من 3.4 إلى 4.2	موافق	**غالبا**	مرتفع
من 4.2 الى 5.0	موفق بشدة	**دائما**	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يمكن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها كما يأتي:

أولا–الصدق والثبات:

إن دراسة وتمحيص الاستبيان يستوجب حساب معاملي الصدق والثبات اللذان من خلالهما يتم الجزم بصحة النتائج المتواصل اليها من عدمها، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–3): معامل الصدق والثبات لعينة الدراسة.

المحاور	العبارات	الصدق	الثبات
المحور الأول	**09**	**0.796****	**0.993**
المحور الثاني	**09**	**0.805****	**0.981**
المحور الثالث	**09**	**0.944****	**0.987**
الاستبيان	**27**	**0.902****	**0.987**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.0.

يتبين من خلال الجدول أعلاه حساب صدق الاتساق الداخلي وعرضه أين توصلنا الى ان جميع عبارات استبيان صادقة ودالة احصائيا عند 0.01، وهي صادقة وتؤكد على صلاحية الاستبيان.

ثانيا–ثبات أداة الدراسة:

الاستبيان	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
	27	0.987

المصدر من اعداد الطالبتان مخرجات spss vr 21

بلغت قيمة الثبات 98.70% مما يعني ان الاستبيان يتمتع بدرجة وثبات عال ومرتفع جيد، بحيث تزيد هاته النسبة عن النسبة المقبولة 60%، مما يؤكد وجود علاقة ترابط واتصال بين عبارات الاستبيان.

جدول رقم (3–4) يوضح ثبات استبيان العمل بطريقة التجزئة النصفية

معامل غوتمان Coefficient De Guttman Split-half	معامل سبيرمان براون Coefficient De Spearman–Brown
0.968	0.968

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–4): ان استبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات أي أنه صالح نظرا لقيمة معامل غوتمان وقيمة معامل سبيرمان العالية.

ثالثا–وصف خصائص مجتمع الدراسة

حددت الطالبتان متغيرات شخصية وتنظيمية أساسية تم اعتبارها متغيرات مستقلة للدراسة وهي البيانات الشخصية تضم 04 أسئلة المتعلقة بالمفردة من حيث: السن، المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص

1–توزيع افراد عينة الدراسة حسب السن:

إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير السن موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–5) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 30	00	00
من 31 الى 40	26	43.33
من 41 فما فوق	34	56.67
المجموع	60	%100

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

من خلال الإحصائية المبينة في الجدول (3-5): يتضح لنا أن معظم أفراد العينة محل الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين ما فوق 41 سنة وهذا يمثل بنسبة تقدر بـ 56.67% وهي أعلى نسبة مقارنة بالنسب الأخرى، كما سجلنا ثاني أعلى فئة عمرية للعمال والتي تتراوح ما بين (31-40) بنسبة 43,33% وهي فئة تلحق بفئة الشباب والتي تعني فيما تعنيه أن العينة تمتلك خبرة في ميدان المحاسبي من جهة ومن جهة أخرى متطلبات الوظيفة تفرض عليهم عامل الخبرة في هاته الوظيفة التي يشغلونها.

الشكل رقم(3-1): يوضح توزيع العينة حسب السن

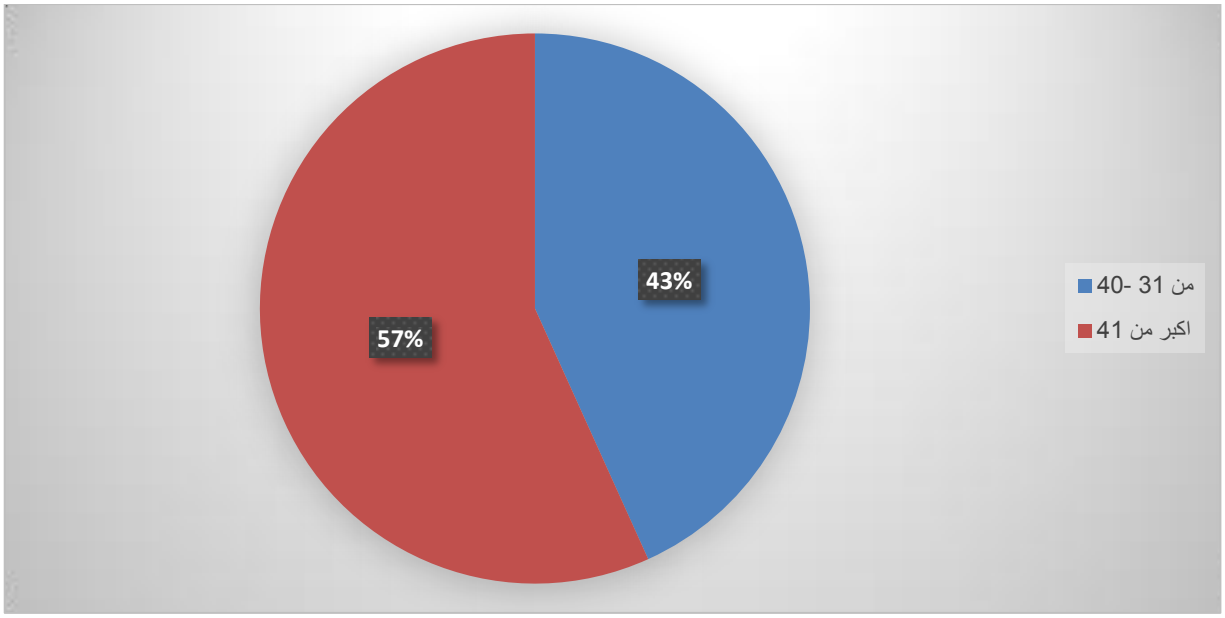

2-توزيع افراد عينة حسب المستوى التعليمي:

تراوحت نتائج الدراسة فيما يخص المستوى التعليمي المحصل عليه من قبل محافظي الحسابات عينة الدراسة. بين العديد من الشهادات الجامعية نوضحها من خلال الجدول رقم (3-6) كما يلي:

الجدول رقم (3-6) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرارات	النسبة المئوية%
ماستر	08	3313,
ماجيستر	29	3348,
دكتوراه	23	3337,
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

تبين الإحصاءات الرقمية الواردة في الجدول رقم (3-6): أن نسبة 48.33% من حجم العينة حاصلون على شهادات جامعية ماستر وتلقوا تعليما جامعيا، وأن نسبة 37.33% منهم مستواهم التعليمي يمتلكون شهادات عليا ماجيستر، دكتوراه، كما نلاحظ كل من فئة ليسانس بنسبة ضئيلة 13.33%، ومنه يتبين أن إطار المحاسبي هو إطار ذو قدرات مهنية وتعليمية عالية حيث أن طبيعة العمل بها تفرض وجود كفاءات عالية، كما ان ستعود على نتائج الاستبيان بالصدق والموضوعية اذ ان اغلب افراد العينة ذو كفاءة علمية عالية.

الشكل رقم (3-2): يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

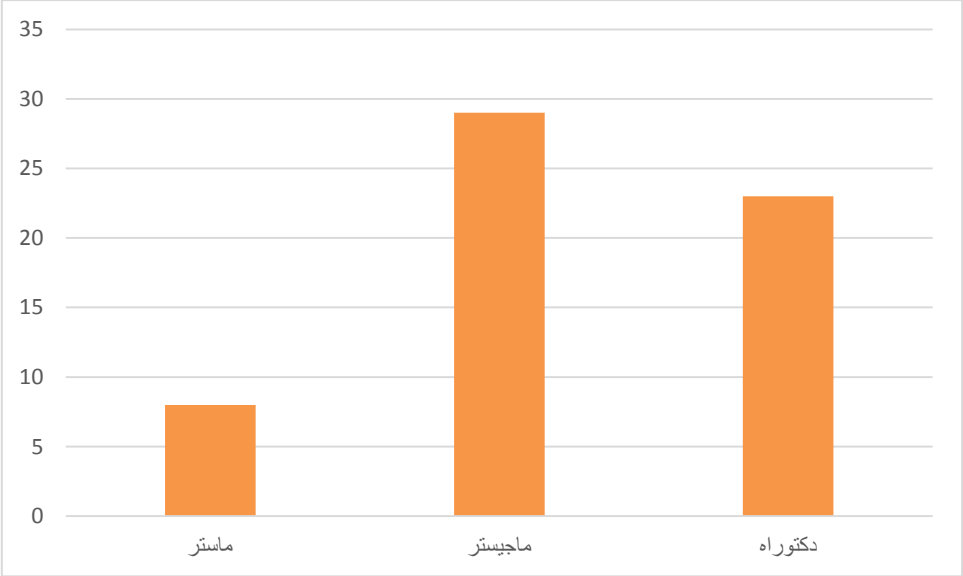

3 – توزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول الموالي يوضح نتائج افراد عينة الدراسة (محافظي الحسابات) وفق وظيفتهم كما يلي:

الجدول رقم (3-7) يبين توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

السنوات	التكرارات	النسبة المئوية%
محاسب مؤسسة	06	10
محافظ الحسابات	16	26.67
أستاذ جامعي	38	3.336
المجموع	60	%100

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

تبين الإحصاءات الواردة في هذا الجدول أن أقل نسبة 10% من أفراد عينة البحث تشغل وظيفة محافظ حسابي، في حين تمثل نسبة 26.67% منهم محافظ مؤسساتي، في حين

سجلت أكبر نسبة قدرت بـ 63.33 % من أفراد العينة فئة أساتذة جامعيين، ومنه يلاحظ أن الأساتذة الجامعيين بكثرة وهذا راجع لتوزيع الاستمارة بالكلية من جهة ولقلة المحافظ المحاسبي بولاية تيارت من جهة أخرى.

الشكل رقم (3-3): يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة

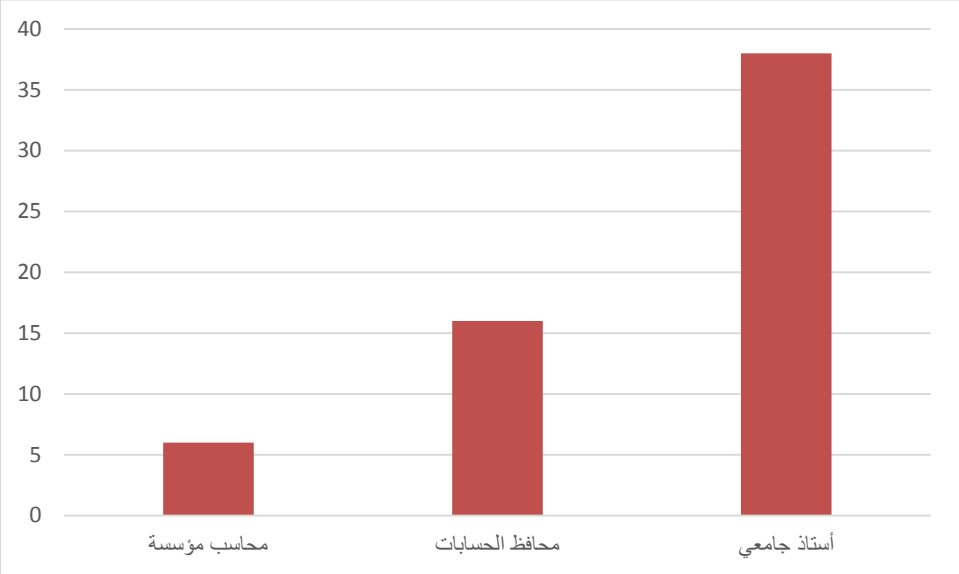

4-توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة:

نتائج توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة كمحافظي الحسابات موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8) يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

السنوات	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 10	09	15
من 10 الى 20	17	28.33
اكثر من 20	34	56.67
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

تبين الإحصاءات الواردة في هذا الجدول أن نسبة **56.67**% من أفراد عينة البحث تنحصر سنوات الخبرة لهم أكثر من 20 سنة، في حين سجلت ثاني أكبر نسبة قدرت بـ 28.33% من أفراد العينة من 10 إلى 20، ومنه يلاحظ أن عنصر الخبرة يفرض نفسه على الوظيفة اذ انه عنصر يعتبر المحور الأساسي للوظيفة المحاسبي.

الشكل (3-4): يوضح توزيع افراد العينة حسب الخبرة

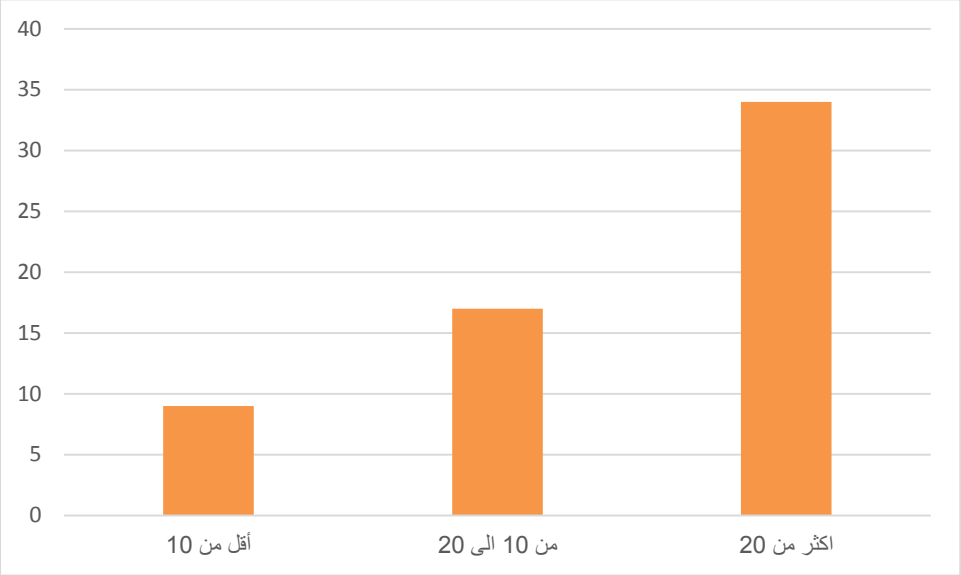

المطلب الثالث: التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات الدراسة

بعدما توصلنا سابقا الى ان اتجاهات اراء افراد عينة الدراسات حول دور محافظ الحسابات تحسين تطبيق نظام محاسبي المالي كانت إجابيه. الا ان هذا الحكم هو بحاجة الى تأكيد. لهذا تم تخصيص هذا المطلب لعرض نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات الدراسة

أولا- التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات المحور الأول

لمعرفة مستوى مستوى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال أعدت الطالبتان الجدول (3-9) والذي يتضمن عناصر تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات المبحوثين.

الجدول رقم (3-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات محور الأول.

	عبارات القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	الاتجاه
ف1	يتحقق محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.	3,2703	1,74242	65,406	موافق
ف2	يراقب محافظ الحسابات ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وجدت.	3,0270	1,75573	60,54	موافق
ف3	يقوم محافظ الحسابات بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.	3,4865	1,60938	69,73	موافق
ف4	يتحقق محافظ الحسابات من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة التغطية الأصول المتداولة.	3,4054	1,60657	68,108	موافق
ف5	يتحقق محافظ الحسابات من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.	3,5405	1,36615	70,81	موافق
ف6	يستفسر محافظ الحسابات عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد	3,2162	1,52998	64,324	موافق
ف7	يستفسر محافظ الحسابات في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.	3,2432	1,49825	64,864	موافق
ف8	يستفسر محافظ الحسابات في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.	3,2432	1,57066	64,864	موافق
ف9	يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها	3,5405	1,44520	70,81	موافق
	متوسط المحور	3.33512		66.70	موافق

المصدر: اعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- المحور الأول: تشير نتائج الجدول أعلاه الى ارتفاع مستوى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال كما ان كل فقرات البعد كانت درجة متوسط الحسابي بها عالية بالنسبة لكل عبارات البعد، وقد حصلت الفقرة رقم (05) على اعلى متوسط

حسابي قدره (**3,5405**) وانحراف معياري قدر بـ (**1,36615**)، وتليها الفقرة رقم (09) على ثاني اعلى متوسط حسابي قدره (**3,5405**) وانحراف معياري قدر بـ (**1,44520**) ، وهذا وقد حصلت الفقرة رقم (03) هي الاخرى على متوسط حسابي قدر بـ (**3,4865**) وانحراف معياري قدره (**1,60938**)، وقد حصلت الفقرة رقم (04) على متوسط حسابي قدر بـ (**3,4054**) وانحراف معياري قدره (**1,60657**) ، وهذا يدل على قبول المبحوثين لعبارات محور التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ، وبما أن المتوسط المحور الأول 3.33512 والاهمية النسبية 66.70% وهذا يشير على ان المحور تم قبوله بدرجة عالية.

ثانيا– التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات المحور الثاني:

لمعرفة مستوى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والافصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي أعدت الطالبتان الجدول (3–10) والذي يتضمن عناصر تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات المبحثين.

الجدول رقم (3-10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات محور الثاني.

	عبارات القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	الاتجاه
ف10	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	3,3243	1,24842	70,81	موافق
ف11	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة | العمليات والنشاطات التي قامت بها.	3,1351	1,43686	70,81	موافق
ف12	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.	3,2973	1,46941	69,73	موافق
ف13	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.	3,2703	1,38742	68,108	موافق
ف14	. يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعتها (رؤوس الأموال الخاصة) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي	2,7027	1,54317	67,568	موافق
ف15	. يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.	3,1622	1,34399	66,486	موافق
ف16	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات.	3,1351	1,54851	66,486	موافق

ف17	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة.	3,1892	1,44986	65,946	موافق
ف18	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير	3,2973	1,63069	65,946	موافق
متوسط المحور		3,22779286		64,5558571	موافق

المصدر: اعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

– **المحور الثاني**: تشير نتائج الجدول أعلاه الى ارتفاع مستوى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والافصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، كما ان كل فقرات البعد كانت درجة متوسط الحسابي بها عالية بالنسبة لكل عبارات البعد، وقد حصلت الفقرة رقم (10) على اعلى متوسط حسابي قدره (**3,3243**) وانحراف معياري قدر بـ (**1,24842**)، وتليها الفقرة رقم (11) على ثاني اعلى متوسط حسابي قدره (**3,1351**) وانحراف معياري قدر بـ (**1,43686**) ، وهذا وقد حصلت الفقرة رقم (12) هي الاخرى على متوسط حسابي قدر بـ (**3,2973**) وانحراف معياري قدره (**1,46941**)، وقد حصلت الفقرة رقم (13) على متوسط حسابي قدر بـ (**3,2703**) وانحراف معياري قدره (**1,38742**) وقد حصلت الفقرة رقم (14) على متوسط حسابي قدر بـ (**2,7027**) وانحراف معياري قدره (**1,54317**)، وهذا يدل على قبول المبحوثين لعبارات محور التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ، وبما أن المتوسط المحور الأول **3,22779286** والاهمية النسبية 64.55% وهذا يشير على ان المحور تم قبوله بدرجة عالية.

ثالثا: التحليل الوصفي لبيانات المحور الثالث

لمعرفة مستوى مستوى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والافصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي أعدت الطالبتان الجدول (30-11) والذي يتضمن عناصر تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات المبحثين.

الجدول رقم (3-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور الثالث.

عبارات القياس		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	الاتجاه
ف19	استخدام محافظ الحسابات الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة غش أو خطأ.	3,2973	1,63069	65,946	موافق
ف20	اهتمام محافظ الحسابات محافظ الحسابات أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.	3,2973	1,66441	65,946	موافق
ف21	تحقق محافظ الحسابات من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
ف22	تحقق محافظ الحسابات من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
ف23	يطالب محافظ الحسابات مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الاحتيال أو الخطأ إذا لم يفعلوا ذلك.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
ف24	يقوم محافظ الحسابات بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
ف25	تحقق محافظ الحسابات من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
ف26	عمل محافظ الحسابات على تغيير إجراءات التدقيق من سنة الأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
ف27	حصول محافظ الحسابات على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية.	3,1892	1,44986	63,784	موافق
متوسط المحور		3,20885		64,1771	موافق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

– **المحور الثالث**: تشير نتائج الجدول أعلاه الى ارتفاع مستوى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والافصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، كما أن كل فقرات البعد كانت درجة متوسط الحسابي بها عالية بالنسبة لكل عبارات البعد، وقد حصلت الفقرة رقم (01) على أعلى متوسط حسابي قدره (**3,2973**) وانحراف معياري قدر بـ (**1,63069**)، وتليها الفقرة رقم (02) على ثاني اعلى متوسط حسابي قدره (**3,2973**) وانحراف معياري قدر بـ (**1,66441**)، وهذا وقد حصلت الفقرة رقم (03) هي الأخرى على متوسط حسابي قدر بـ (**3,1892**) وانحراف معياري قدره (**1,44986**)، وقد حصلت الفقرة رقم (04) على متوسط حسابي قدر بـ (**3,1892**) وانحراف معياري قدره (**1,44986**) وقد حصلت الفقرة رقم (05) على متوسط حسابي قدر بـ (**3,1892**) وانحراف معياري قدره (**1,44986**)، وهذا يدل على قبول المبحوثين لعبارات محور التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ، وبما أن المتوسط المحور الأول **3,20885** والأهمية النسبية **64,1771**% وهذا يشير على ان المحور تم قبوله بدرجة عالية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار الفرضيات

بعدما تطرقنا سابقا الى عرض نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة. ثم تخصيص هذا المبحث لاجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة. وذلك من خلال اخضاعها لاختبار(T) لعينة واحدة. عند مستوى معنوية (0.05). ومن خلال المتوسطات الحسابية والانحرفات المعيارية وقيمة (T). وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية (SIG) سوف يتم الحكم على قبول او رفض الفرضية.

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

لغرض الوصول إلى اثبات صحة فرضيات الدراسة أو نفيها ستناقش الطالبتان متغيرات الدراسة والتي سيتم عرضها كالآتي:

أولا –الفرضية الأولى: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال لإعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

H_0- لا توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال لإعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

H_1- توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال لإعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (3–12): اختبار ت T.TEST

الابعاد	N	Moyenne	Ecart-type	Sig. (bilatérale)	Ddl	T	ترتيب متوسطات	تقييم
المحور الأول	60	3,3351	1,27502	,000	59	15,911	01	حسن

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يوضح الجدول رقم (3-12): أن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات الاستبيان قد بلغ (3.33) بانحراف معياري قدره (1.27)، ما يعني أن إجابات المبحوثين جاءت ضمن درجة تقييم **حسن**.

تعتبر هذه العبارات ذات دلالة معنوية إحصائية. ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار قيمة **sig**المقابلة لها والتي تساوي **0.000** وهي أقل من مستوى 0.05 وهذا ما يقود إلى تأكيد

الفرضية H_1= التي تفيد بوجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال لإعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

ثانيا –الفرضية الثانية: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق متطلبات العرض و الإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

H_0= لا توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق متطلبات العرض و الإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

H_1= توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق متطلبات العرض و الإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

- **الجدول رقم (3–13): اختبار ت T.TEST**

الابعاد	N	Moyenne	Ecart-type	Sig. (bilatérale)	ddl	T	ترتيب متوسطات	تقييم
المحور الثاني	60	3,2258	1,15592	,000	59	16,975	02	حسن

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يوضح الجدول رقم (3-13): أن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات الاستبيان قد بلغ (3.22) بانحراف معياري قدره (1.15)، ما يعني أن إجابات المبحثين جاءت ضمن درجة تقييم **حسن**.

تعتبر هذه العبارات ذات دلالة معنوية إحصائية. ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار قيمة **sig** المقابلة لها والتي تساوي **0.000** وهي أقل من مستوى 0.05 وهذا ما يقود إلى تأكيد الفرضية H_1= التي تفيد بوجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

ثالثا –الفرضية الثالثة: توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

H_0= لا توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش و التبليغ عن حدوثهما.

H_1= توجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش و التبليغ عن حدوثهما.

الجدول رقم (3-14): اختبار ت T.TEST

الابعاد	N	Moyenne	Ecart-type	Sig. (bilatérale)	ddl	T	ترتيب متوسطات	تقييم
المحور الثالث	60	3,2088	1,40491	,000	59	13,893	03	حسن

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يوضح الجدول رقم (3-14): أن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات الاستبيان قد بلغ (3.20) بانحراف معياري قدره (1.40)، ما يعني أن إجابات المبحثين جاءت ضمن درجة تقييم **حسن**.

تعتبر هذه العبارات ذات دلالة معنوية إحصائية. ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار قيمة **sig** المقابلة لها والتي تساوي **0.000** وهي أقل من مستوى 0.05 وهذا ما يقود إلى تأكيد الفرضية $\mathbf{H_1}$**=** التي تفيد بوجد توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي اشتمل على الدراسات التطبيقية في استمارة الاستبيان، والتي تم توزيعها على محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين ومحاسبي المؤسسة في مجال دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي وباختلاف مستوياتهم التعليمية وخبراتهم المهنية تم الوصول إلى نتائج الدراسة بعد تحليل الاستبيان.

نتائج المحور الأول من الاستبيان: ما يمكن تأكيده من النتائج المتوصل إليها متوسط الحسابي: 3.33512 ومن مقياس تحليل مستوى الأهمية نستنتج أن تم قبوله درجة عالية هذا ما يدل على أن محافظ الحسابات يلتزم بتحقيق التطبيق فرضية استمرارية الاستغلال لإعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

نتائج المحور الثاني من الاستبيان: من خلال النتائج المتحصل عليها متوسط الحسابي: 3.22779286 من مقياس تحليل مستوى الأهمية نستنتج أن تم قبوله بدرجة عالية هذا ما يدل على أن محافظ الحسابات يلتزم بتحقيق التطبيق متطلبات العرض والإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

نتائج المحور الثالث من الاستبيان: من خلال النتائج المتحصل عليها متوسط الحسابي 3.20885 من مقياس تحليل مستوى الأهمية نستنتج أن تم قبوله بدرجة عالية هذا ما يدل على أن محافظ الحسابات يلتزم بالتحقيق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثها.

خـاتمـة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي الإدلاء بالدور الفعال الذي يلعبه محافظ الحسابات في المؤسسة وما هي الصعوبات والتحديات التي تواجهه في تطبيقه للنظام المحاسبي المالي وهذا من خلال الفصول الثلاث لهذه الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية واستخدام الأساليب والمناهج المشار إليها.

حيث تم التعرف على إجراءات التدقيق التي يجب أن يقوم بها محافظ الحسابات في الجزائر عند تقييمه لمقدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في النشاط بالإضافة إلى المسؤوليات التي تترتب عليه عن القيام بهذه المهمة. وأيضا تم التوصل إلى أن محافظ الحسابات تقع على عاتقه مسؤولية التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية، بحيث تعتبر مسؤولية قانونية ومهنية وأن أي تقصير في أداء مهمة التدقيق خاصة في مجال الإفصاح قد يعرض محافظ الحسابات للمسائلة القانونية أمام الأطراف المستفيدة والمستخدمة للقوائم المالية.

كما بينت هذه الدراسة مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية وذلك من خلال التعرف على مؤشرات وجود اغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها وكذا الارتباطات الغير قانونية على مستوى تلك القوائم.

وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تفويض وتعيين محافظ الحسابات كممثل قانوني وفني ومحاسبي مستقل على المؤسسات للعمل على تفعيل وتحسين النظام المحاسبي المالي وفقا لمعايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الفرضية الأولى: والتي تنص على التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.

بعد إجراء الإختبار T. Test تم التوصل إلى المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات الاستبيان قد بلغ 3.33 بانحراف معياري قدره 1.27 ما يعني أن إجابات المبحوثين جاءت ضمن تقييم حسن وهذا ما يقود إلى تأكيد الفرضية التي تفيد بوجود توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

2- الفرضية الثانية: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

حيث بعد أن تم إجراء اختبار T.Test تبين أن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات الاستبيان قد بلغ 3.22 بانحراف معياري قدره 1.15 ما يعني أن إجابات المبحوثين جاءت ضمن درجة تقييم حسن هذا ما يقود إلى تأكيد الفرضية التي تفيد بوجود توجهات إيجابية نحو التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

3- الفرضية الثالثة: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

حيث بعد أن تم إجراء اختبار T. Test تبين أن متوسط الحسابي الإجمالي لعبارات الاستبيان قد بلغ 3.20 بانحراف معياري قدره 1.40 ما يعني أن إجابات المبحوثين جاءت ضمن درجة تقييم حسن وهذا ما يقود إلى تأكيد الفرضية التي تفيد بوجود توجهات إيجابية نحو إلتزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

نتائج الدراسة:

خلصت دراستنا إلى النتائج التالية:

- محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدة عدالة وصدق القوائم المالية من طرف إدارة المؤسسة محل التدقيق.

- التزام محافظ الحسابات بقواعد أخلاقية المهنة ومعايير التدقيق المتعارف عليها التي تجعله شخصا مهنيا محترف وأمين.

- يسمح بتوفير المعلومات المالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية.

- حرص النظام المحاسبي المالي على خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وذلك بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالموثوقية وقابلية المقارنة.

- يلتزم محافظ الحسابات جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة من اجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية.

- يلتزم محافظ الحسابات الانتباه للعناصر المقنعة أو الظروف التي من شأنها أن تعبث بشكل كبير حول قدرة الكيان على مواصلة الاستغلال.

– يلتزم محافظ الحسابات التخطيط لعملية التدقيق لكي يتم إنجاز التدقيق بطريقة فعالة وذلك من أجل تخفيض مخاطر التدقيق للمستوى الأدنى.

– يلتزم محافظ الحسابات تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى البيانات المالية وعند مستوى الاثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

– التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من التحريفات والتلاعبات الناتجة عن الخطأ والغش في القوائم المالية.

– يلتزم محافظ الحسابات بإبلاغ الجهات المعنية بمختلف الجرائم المكتشفة أثناء عملية التدقيق.

– توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام أكثر بمهنة محافظ الحسابات ومنحه الاستقلالية التامة لأداء عمله على أحسن وجه.

– ضرورة الاهتمام بفرضية استمرارية الاستغلال نظرا لأهميتها بالنسبة لحياة المؤسسة.

– ضرورة الالتزام أكثر بتدقيق الحسابات ذات المخاطر المرتفعة من أجل اكتشاف أي أخطاء أو تحريفات بها.

– إجراء دورات التكوينية لمحافظي الحسابات في ميدان النظام المحاسبي المالي تماشيا مع كل تحديث.

– تشجيع المبادرات التي يقوم بها أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحاسبات من أجل تقييم، تحسين النظام المحاسبي المالي.

– مقترحات الدراسة:

نوصي بإجراء الدراسات المستقبلية في الجوانب البحثية الآتية:

– مدى مراعاة محافظ الحسابات لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

– مدى مسؤولية محافظ الحسابات عن فشل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– مدى التزام محافظ الحسابات بإجراءات التقييم مخاطر الأخطاء والغش عند تدقيق القوائم المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1. أبو خضرة حسام عبد الله ، حشيش حسين سمير، "نظم المعلومات المحاسبية" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.

2. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، "معايير المحاسب والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية"، دار وائل، عمان، الأردن، 2013.

3. أبوزيد محمد المبروك، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 4، 2005.

4. بوديان مراد ، دور المراجعة الخارجية في تحسين القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، محاسبة وإدارة المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014- 2015.

5. التكرتيكي إسماعيل يحي وآخرون، "أسس ومبادئ المحاسبة المالية"، دار الحامد للنشر، عمان، 2008.

6. التهامي طواهر محمد، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

7. الجحاوي طلال ، الزوبعي سالم، "القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاساته على رأي مراقب الحسابات"، دار اليازوري، الأردن، 2014.

8. الجعرات خالد جمال، "معاير التقارير المالية الدولية"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

9. جمعة أحمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر، عمان، 2000.

10. حنان رضوان حلوة، البلداوي نزار فليح، "مبادئ المحاسبة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009.

11. الحيالي وليد ناجي، علوان بدر محمد، "المحاسبة المالية في قياس والاعتراف وإفصاح محاسبي"، دار الوراق، عمان- الأردن، 2002.

12. دحدوح حسين أحمد، القاضي حسين يوسف، "مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية"، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009.

13. دحدوح حسين أحمد، القاضي حسين يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة 1، 2012.

14. الدهراوي كمال الدين مصطفى، "محاسبة الشركات تحليل النظام المحاسبة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.

15. رأفت سلامة محمد وآخرون، "علم تدقيق الحسابات العملي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2011.

16. الرماحي نواف محمد عباس، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17. سواد زاهرة توفيق، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009.

18. شتيوي إدريس عبد السلام ، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة، بيروت، 1996.

19. شنوف شعيب، "محاسبة المؤسسة طرقا للمعايير المحاسبية الدولية IOS/IFRS"، مكتبة الشركة الجزائرية، طبعة الأولى، الجزائر، 2008.

20. الصبان محمد سمير، الأصول العلمية للمراجعة بين نظرية والممارسة، الدار الجامعية، مصر، 1993.

21. الصبان محمد سمير، الفيومي محمد محمد، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، دار نشر الثقافة، مصر.

22. الصبان محمد سمير، الفيومي محمد، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1990.

23. الصبان محمد سمير، المراجعة الخارجية، طبع نشر وتوزيع، مصر، 1997.

24. الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

25. الصحن عبد الفتاح محمد، أبو زير كمال خليفة، المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 1991.

26. الصحن عبد الفتاح محمد، وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999- 2000.

27. الصحن عبد الفتاح، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، دار النشر الثقافة، مصر.

28. صفار هادي رضا، "مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في قياس المحاسبي"، دار الثقافة للنشر، عمان، 2011.

29. طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، دفاتر السياسية والقانون، العدد 09، جوان 2013، جامعة سعيدة (الجزائر).

30. عبد العادل طارق حماد، "التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل"، دار الجامعية، مصر، 2005.

31. عبد العال طارق حماد، "دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها"، الجزء الأول، الدار الجامعية اسكندرية، مصر، 2008.

32. عبد العال طارق، "التقارير المالية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

33. عبد الله خالد أمين، تدقيق الحسابات، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2014.

34. عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

35. علي عبد الوهاب نصر، "مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال"، دار النشر والتوزيع الجامعية الاسكندرية، مصر، 2011.

36. العناتي رضوان ، رأفت سلامة وآخرون، "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها"، دار وائل للنشر، الجزء الأول، عمان- الأردن، 2013.

37. العناتي رضوان وآخرون، "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها"، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، الأردن، 2013.

38. القاضي حسين، حمدان مأمون، "المحاسبة الدولة ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الأولى، 2008.

39. كتوش عاشور، "المحاسبة العامة الأصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

40. لطفي أمين السيد أحمد، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الناشر الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

41. مداحي عثمان، "أهداف القوائم المالية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد 7 سبتمبر، 2012.

42. نظمي إيهاب، العزب هاني ، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، طبعة الثانية، 2012.

43. نور أحمد محمد وآخرون، دراسة متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

44. يونس محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

2-الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. آيت محمد مراد، "ضرورة تكييف بنية المحاسبة بالجزائر مع متطلبات نظام محاسبي مالي خلال فترة 2010- 2013"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة جزائر 3، 2013- 2014.

2. بعاشي خالد، "مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق نظام محاسبي مالي"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة، جامعة سيدي بلعباس، سنة 2020-2021.

3. بن زاوي محمد صابر، فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية، فحص محاسبي، مذكرة شهادة ماستر، فحص محاسبي، جامعة محمد خضير، بسكرة، سنة 2014- 2015.

4. الحلو مصطفى شرين، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012.

5. زيادي كريمة، أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم تسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012- 2013.

6. شادلي إكرام، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر تدقيق المحاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

7. العلول عبد المنعم عطا، "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمات العامة"، شهادة لنيل ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

8. عمار فاطمة زهرة، "مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات مؤسسات في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق جبائي، جامعة شلف، 2013-2014.

9. عيادي عبد القادر ، "دور أهمية نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ قرارات التمويل"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، غير منشورة، 2007-2008.

10. لزعر محمد سالمي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

11. لعويسي أمينة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نظام الرقابة الداخلية الخاص بدورة المخزون، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارية، محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2015-2016.

12. لودية مريم، آفاق تطوير مراجعة الحسابات في الجزائر وفق معايير المراجعة الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2012.

13. محبوب مولدي وآخرون، فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، المحاسبة، جامعة الشهيد لخضر الوادي، سنة 2017-2018.

14. مدواري فتيحة، "تفهم عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة تيارت، 2017- 2018.

15. الهاشمي محمد محمود وائل، مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجع الحسابات للتقييم القدرة مؤسسات على استمرارية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم التجارية فرع المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2013- 2014.

16. الهاشمي محمد محمود وائل، مدى كفاية المؤشرات المالية، الفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات بتقييم قدرة المؤسسات على الاستثمارية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم التجارية، محاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2013- 2014.

3- المجلات:

1. بلعور سليمان، "دوافع وآثار الانتقال إلى نظام محاسبي مالي الجديد في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.

2. بن فرج زوينة ، "الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر، 2007.

3. بن يحي علي ، لعمور رملية ، "مسؤولية محافظ الحسابات في الحرص على استمرارية الاستغلال"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد (03)، العدد (04)، جامعة غرداية (الجزائر)، 2020.

4. الجريدة الرسمية "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، العدد 74، الموافق لـ 2007/10/25، المادة 03.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها، المادة 230.

6. الجمهودي إيمان عبد الفتاح حسن قرني، دور العوامل المؤشرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة ، يناير 2019.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون التجاري، منشورات برتي، 2007، الجزائر.

8. حولي محمد، موقف مهنة المراجعة الخارجية بالجزائر من المعايير الدولية للمراجعة، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 21، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2016.

9. السيد أحمد، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين"، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، سنة 1993.

10. شيخي بلال، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الأولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلام للقوائم المالية"، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 20.

11. صاحب صلاح شاكر، شعلان ناظم جبار، "دور مراقب الحسابات في التعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات"، مجلة دراسات محاسبة ومالية، العدد 09، مجلد 03، العراق، 2009.

12. عبدلي جيلالي وآخرون، "الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، 2021.

13. عياش ماهر الأمين، "مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570"، مجلة جامعة تشرين للبحوث ودراسات العلمية، العدد 4، مجلد 38، سوريا، 2016.

14. فوزي الحاج أحمد وآخرون، الرقابة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر في ظل تبني معايير المراجعة المحلية، مجلة الحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي (الجزائر)، 2020.

15. قاد أحمد نور الدين، "الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر الاستخدام على القوائم المالية"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

16. القانون رقم 01/10 مؤرخ في 2010/07/21، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، 2010، المادة 22.

17. كتوش عاشور ، "متطلبات تطبيق نظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة شلف، الجزائر.

18. متلف حدة ، بوخالفة علي، "الإطار التصوري كانعكاس تقييمي لمبدئ تطبيق SCF"، مجلة اقتصاد صناعي، مجلد 09، العدد 02، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019..

19. محمد الهادي ضيف الله، "أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معاير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 6، مجلد 1.

20. مداح عبد الباسط ، سعيدي يحي، "مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، الجزء 03، 2017.

21. مويسي مروة، محمد عجلة، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018.

22. نعمة عماد صالح، "موقف المدقق تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش"، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 29، 2013.

23. نور الدين نجيب، "الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري. أثره على تنشيط وتأهل بورصة الجزائر"، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 23، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017.

24. هلايلي إسلام ، "الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، عدد 1، جامعة بسكرة، الجزائر، جانفي 2021.

25. يرقي كريم، "دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في الاستغلال"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد (10)، جامعة يحي فارس، مدية، 2018.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون _تيارت_

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير_

قسم علوم التسيير

استمارة البحث

في إطار إنجاز مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي

ـدراسة استطلاعيةـ

من إعداد الطالبات:

- محمودي كاميلية.
- نعاق ليلية.

تحت إشراف:

- د. روتال عبد القادر

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي تستخدم لأغراض علمية حيث سيتم التعامل معها بسرية، لذا نرجو منكم التعامل معها بكل صدق وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة حتى يتسنى لنا الوصول الى معلومات وحقائق تفيد دراستنا، ولكم منا فائق الشكر والاحترام لتعاونكم.

السنة الجامعية: 2021-2022

ضع الإشارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك

I- المحور الأول: البيانات الشخصية

1-السن:

- أقل من 30 سنة ☐ - من 30 إلى 40 سنة ☐

- أكثر من 40 سنة ☐

2 - **المؤهل العلمي:**

ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

3. **الوظيفة:**

محافظ الحسابات ☐ محاسب مؤسسة ☐ أستاذ جامعي ☐

4. الخبرة المهنية كمحافظ حسابات:

اقل من 10 سنوات ☐

من 10 الى 20 سنوات ☐

أكثر من 20 سنة ☐

الملاحق:

الرقم	الفقرة	الدرجة الموافقة				
	المحور الأول : مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
01	يتحقق محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.					
02	يراقب محافظ الحسابات ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وجدت.					
03	يقوم محافظ الحسابات بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.					
04	يتحقق محافظ الحسابات من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة التغطية الأصول المتداولة.					
05	يتحقق محافظ الحسابات من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.					
06	يستفسر محافظ الحسابات عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد					
07	يستفسر محافظ الحسابات في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.					
08	يستفسر محافظ الحسابات في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.					
09	يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها					
	المحور الثاني: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي					
01	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.					
02	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة | العمليات والنشاطات التي قامت بها.					
03	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.					

الملاحق:

04	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.					
05	. يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعتها (رؤوس الأموال الخاصة) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي					
06	. يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.					
07	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات.					
08	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة.					
09	يتحقق محافظ الحسابات من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير					
المحور الثالث: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش (مدى استخدام إجراءات كشف الخطأ والغش)						
01	. استخدام محافظ الحسابات الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة غش أو خطأ.					
02	اهتمام محافظ الحسابات محافظ الحسابات أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.					
03	تحقق محافظ الحسابات من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.					
04	تحقق محافظ الحسابات من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.					
05	يطالب محافظ الحسابات مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب					

الملاحق:

	الاحتيال أو الخطأ إذا لم يفعلوا ذلك.					
06	يقوم محافظ الحسابات بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.					
07	تحقق محافظ الحسابات من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.					
08	عمل محافظ الحسابات على تغيير إجراءات التدقيق من سنة الأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.					
09	.حصول محافظ الحسابات على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية.					

Tableau de fréquences

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30 - 40	16	43,2	43,2	43,2
	أكثر من41	21	56,8	56,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

Pourcentage	Effectifs		
13,33	08	ماستر	Valide
48,33	29	ماجيستر	
37,33	23	دكتوراه	
%100	60	Total	

Pourcentage	Effectifs		
10	06	محاسب مؤسسة	Valide
26.67	16	محافظ الحسابات	
63.33	38	أستاذ جامعي	
%100	60	total	

سنوات.الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 10 سنوات	4	10,8	10,8	10,8
	من 10 الى20	10	27,0	27,0	37,8
	أكبر من20	23	62,2	62,2	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

Pourcentage	Effectifs		
15	09	أقل من 10	Valide
28.33	17	من 10 الى 20	
56.67	34	اكثر من 20	
%100	60	total	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	7	18,9	18,9	18,9
	مالية	7	18,9	18,9	37,8
	تدقيق	23	62,2	62,2	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Ecart type	Moyenne
.1	60	1,00	5,00	1,74242	3,2703
.2	60	1,00	5,00	1,75573	3,0270
.3	60	1,00	5,00	1,60938	3,4865
.4	60	1,00	5,00	1,60657	3,4054
.5	60	1,00	5,00	1,36615	3,5405
.6	60	1,00	5,00	1,52998	3,2162
.7	60	1,00	5,00	1,49825	3,2432
.8	60	1,00	5,00	1,57066	3,2432
.9	60	1,00	5,00	1,44520	3,5405
N valide (listwise)	60				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Ecart type	Moyenne
.1	60	1,00	5,00	1,24842	3,3243
.2	60	1,00	5,00	1,43686	3,1351
.3	60	1,00	5,00	1,46941	3,2973
.4	60	1,00	5,00	1,38742	3,2703
.5	60	1,00	5,00	1,54317	2,7027
.6	60	1,00	5,00	1,34399	3,1622
.7	60	1,00	5,00	1,54851	3,1351
.8	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.9	60	1,00	5,00	1,63069	3,2973
N valide (listwise)	60				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Ecart type	Moyenne
.1	60	1,00	5,00	1,63069	3,2973
.2	60	1,00	5,00	1,66441	3,2973
.3	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.4	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.5	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.6	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.7	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.8	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
.9	60	1,00	5,00	1,44986	3,1892
N valide (listwise)	60				

الملاحق:

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور01	15,911	59	,000	3,33514	2,9100	3,7602
المحور02	16,975	59	,000	3,22576	2,8404	3,6112
المحور03	13,893	59	,000	3,20885	2,7404	3,6773

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
المحور01	60	3,3351	1,27502	,20961
المحور02	60	3,2258	1,15592	,19003
المحور03	60	3,2088	1,40491	,23097

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
البعد01	16,634	59	,000	3,23529	2,8408	3,6297
البعد02	17,119	59	,000	3,21622	2,8352	3,5972

Statistiques de fiabilité		
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	المحاور
0.993	09	- المحور الأول
0.981	09	- المحور الثاني
0.987	09	- المحور الثالث
0.987	27	- الاستبيان

Tableau de fréquences
Descriptives

Remarques

Résultat obtenu		14-MAY-2022 16:56:43
Commentaires		
Entrée	Données	D:\2022\SPSS\نعاك\00.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	60
Gestion des valeurs manquantes	Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations prises en compte	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=ف01 ف02 ف03 ف04 ف05 ف06 ف07 ف08 ف09 ف10 ف11 ف12 ف13 ف14 ف15 ف16 ف17 ف18 ف19 ف20 ف21 ف22 ف23 ف24 ف25 ف26 ف27 ف28 ف29 ف30 ف31 ف32 ف33 ف34 ف35 ف36 ف37 ف38 ف39 ف40 ف41 ف42 ف43 ف44 ف45 ف46 ف47 ف48 ف49 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

[Ensemble_de_données1] D:\2022\SPSS\نعاك\00.sav

	N	Moyenne	Ecart-type	Sig. (bilatérale)	ddl	t
المحور الأول	60	3,3351	1,27502	,000	59	15,911

الابعاد	N	Moyenne	Ecart-type	Sig. (bilatérale)	ddl	T
المحور الثاني	60	3,2258	1,15592	,000	59	16,975

الابعاد	N	Moyenne	Ecart-type	Sig. (bilatérale)	ddl	t
المحور الثالث	60	3,2088	1,40491	,000	59	13,893

الملخص:

تهدف دراستنا إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك عن طريق التحقق من مدى قدرة محافظ الحسابات من تطبيق المبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي والمصادقة على صحة الحسابات لهدف إعطاء المزيد من الثقة والمصداقية على القوائم المالية، وتوصلنا إلى إبراز المساهمات التي يقدمها محافظ الحسابات للعديد من مستخدمي القوائم المالية في كون التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية الاستغلال والتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح والتي نص عليه النظام المحاسبي المالي والتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

Summary:

Our study aims to highlight the role of the accounts portfolios in improving the application of the financial accounting system by verifying the extent of the portfolios' ability to apply the principles and assumptions of the financial accounting system and to certify the validity of the accounts for the purpose of giving more confidence and credibility to the financial statements as well as highlighting the contributions made by the portfolios of accounts to many One of the users of the financial statements in the fact that the account custodian's commitment is to verify the application of the exploitation hypothesis, verify the application of the disclosure requirements stipulated in the financial accounting system, verify that the financial statements are free from error and fraud, and report their occurrence.

Keywords: portfolios of accounts, financial accounting system, financial statements.